

<b>ELECTRONIC PURCHASE ORDER GENERAL TERMS, CONDITIONS AND MANDATORY POLICES FOR SUPPLY OF GOODS AND/OR SERVICES</b>	الشروط والأحكام العامة لأمر الشراء الإلكتروني لتوريد السلع أو الخدمات أو كليهما معاً
Part 1- INTRODUCTION AND DEFINITIONS	الجزء 1 - المقدمة والتعريفات
These General Terms and Conditions for supply of Goods and Services are hereinafter referred to as the "GT's" or the "Conditions". In these Conditions, The GT's shall be deemed electronic purchase order or Purchase order for supply of goods and services and be read and construed as part of the electronic Purchase order, and shall be read as one document.	يشار إلى هذه الشروط والأحكام العامة لتوريد السلع والخدمات فيما يلي باسم "الشروط والأحكام العامة" أو "الشروط". وفي هذه الشروط، تمثل الشروط والأحكام العامة أمر شراء إلكتروني أو أمر شراء لتوريد السلع والخدمات وتُقرأ وتُفسر على أنها جزء من أمر الشراء الإلكتروني، وتُقرأ على أنها وثيقة واحدة.
The following terms shall have the meanings set out below:	يكون للمصطلحات التالية المعاني المبينة قرين كل منها أدناه:
Customer or Customer signatory TotalEnergies Marketing Egypt, a company incorporated under the laws of Egypt, whose registered office is located at intersection of 254 and 206, Degla, Maadi, Cairo registered in commercial registry under number 8724, or any of its Affiliates submitting an Order Request for provision of Goods and/or Services.	العميل أو العميل الموقع المعروف باسم شركة "توتال إنرجيز ماركيتينج إيجبت"، وهي شركة تأسست بموجب قوانين مصر، ويقع مقرها المسجل في تقاطع 254 و 206، دجلة، المعادي، القاهرة مسجلة في السجل التجاري برقم 8724، أو أي من الشركات التابعة لها والتي تقدم طلباً لتوفير السلع أو الخدمات، أو كليهما معاً.
Supplier or Supplier signatory means any member of Supplier Group who receives an Order Request for supply of goods and services	المورد أو المورد الموقع: يُقصد بهذا اللفظ أي عضو في مجموعة المورد يتلقى طلباً لتوريد السلع والخدمات
Contractual document means all forms of contractual document governing the relationship between the Supplier and the Customer in respect of the provision for supply of goods and or Services including but not limited to Electronic purchase order, purchase order, agreement, Frame Master Contract, Master Contract, General terms and conditions, Addendums, attachments and annexes	الوثيقة التعاقدية: يُقصد بهذا اللفظ جميع أشكال الوثائق التعاقدية التي تحكم العلاقة بين المورد والعميل فيما يخص شروط توريد السلع أو الخدمات أو كليهما معاً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أمر الشراء الإلكتروني وأمر الشراء والاتفاق والعقد الرئيسي الإطاري والعقد الرئيسي والشروط والأحكام العامة والإضافات والمرفقات والملاحق.
Contract means the contractual document governing the relationship between the Supplier and the Customer in respect of the goods and Services including but not limited to the below forms of contractual documents	العقد: يُقصد بهذا اللفظ الوثيقة التعاقدية الذي يحكم العلاقة بين المورد والعميل فيما يخص السلع والخدمات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: نماذج الوثائق التعاقدية التالية
(a) Master Contract	(أ) العقد الرئيسي
(b) Frame Master Contract	(ب) العقد الرئيسي الإطاري
(c) the Order Form	(ج) نموذج الطلب
(d) Electronic Purchase order	(د) أمر الشراء الإلكتروني
(e) Implementation agreement	(هـ) اتفاق التنفيذ
(f) any specific terms and conditions and their appendices.	(و) أي شروط وأحكام محددة وملاحقها.
(g) the general terms and conditions for supply of goods and services	(ز) الشروط والأحكام العامة لتوريد السلع والخدمات
(h) Attachments	(ح) المرفقات

(i) where applicable, the documents drawn up by the Supplier which the Customer expressly agrees to incorporate into the Contract.	(١) عند الاقتضاء، الوثائق التي أعدها المورد والتي يوافق العميل صراحة على دمجها في العقد.
Customer means any legal entity of TOTALENERGIES referred to in the Contract, it being understood that the TOTALENERGIES consists of TOTALENERGIES SE and all of the legal entities in which TOTALENERGIES SE holds or shall in the future hold directly or indirectly share capital or voting rights. The Supplier hereby expressly acknowledges and accepts that there will be no joint and several liabilities between the Customer, on the one hand, and TOTALENERGIES SE or any other legal entity forming part of TOTALENERGIES, on the other hand. Consequently, each ordering legal entity will remain solely responsible for the performance of its obligations towards the Supplier pursuant to the Contract.	العميل: يُقصد بهذا اللفظ أي كيان قانوني من توتال إنرجيز المشار إليها في العقد، على أن يكون مفهوماً أن توتال إنرجيز يتكون من توتال إنرجيز اس إي وجميع الكيانات القانونية التي تمتلك فيها توتال إنرجيز اس إي أو تحتفظ في المستقبل بشكل مباشر أو غير مباشر برأس المال أو حقوق التصويت. يقر المورد بموجب هذه الوثيقة ويقبل صراحة أنه لن تكون هناك التزامات مشتركة ومتعددة بين العميل، من ناحية، وتوتال إنرجيز اس إي أو أي كيان قانوني آخر بشكل جزئياً من توتال إنرجيز، من ناحية أخرى. وبالتالي، سيظل كل كيان قانوني مقدم للطلب مسؤولاً وحده عن أداء التزاماته تجاه المورد وفقاً للعقد.
Order Form or Order or Electronic purchase order or PO means contract and means the paper or electronic form (as part of electronic transactions) with which the Customer orders the Work and Services from the Supplier, which shall include the following as a minimum:	نموذج الطلب أو الطلب أو أمر الشراء الإلكتروني أو أمر الشراء: يُقصد بهذا اللفظ العقد النموذج الورقي أو الإلكتروني (باعتباره جزءاً من المعاملات الإلكترونية) الذي يطلب به العميل تنفيذ الأعمال والخدمات من المورد، والذي لا بد وأن يتضمن ما يلي بحد أدنى:
• A description of the Work and Services.	• وصف الأعمال والخدمات.
• The price(s) payable for the Work and Services.	• السعر(الأسعار) المستحقة مقابل العمل والخدمات.
• Details of the Site at which the Work and Services are to be performed.	• تفاصيل الموقع الذي سيتم فيه تنفيذ الأعمال والخدمات.
• The periods and deadlines for performance;	• الفترات والمواعيد النهائية للأداء.
• The Customer's identification details	• تفاصيل هوية العميل
Part 2 -ACCEPTANCE	الجزء 2 - القبول
The Purchase orders, regardless being electronic or written once accepted by the supplier, shall form a binding contract between Total Energies Marketing Egypt and the supplier resulting in all legal effect of a written signed agreement. Additionally, Parties thereto agree and accept all terms and conditions set forth therein the purchase order	تشكل أوامر الشراء، بغض النظر عن كونها إلكترونية أو مكتوبة بمجرد قبولها من قبل المورد، عقداً ملزماً بين توتال إنرجيز ماركتينج إيجبت والمورد مما يؤدي إلى جميع الآثار القانونية لاتفاقية موقعة مكتوبة. وبالإضافة إلى ذلك، يوافق الطرفان على جميع الشروط والأحكام المنصوص عليها في أمر الشراء ويوافقان عليها
Transactions based on an electronic Order Form shall not be exclusive of any other form between the Customer and the Supplier.	لا ينبغي أن تقتصر المعاملات المستندة إلى نموذج طلب إلكتروني على أي شكل آخر بين العميل والمورد.
All terms and conditions of the Contract shall be equally applied to electronic transactions	وتطبق جميع شروط وأحكام العقد بالتساوي على المعاملات الإلكترونية
The customer shall request the supplier authorized signatory to sign and stamp any form of Purchase Order in writing confirming	يتعين على العميل أن يطلب من المورد المفوض بالتوقيع إظهار أي شكل من أشكال أمر الشراء بتوقيعه وختمه كتابةً لتأكيد قبوله للنطاق التفصيلي وجميع الشروط والأحكام.

his acceptance for the detailed scope and all terms and conditions																	
In all cases purchase order regardless electronic or written is considered accepted by the supplier unless notification of rejection is received in writing via Email on requester email included in the order request or registered mail to TotalEnergies Marketing Egypt address at intersection of 254 and 206, Degla, Maadi, Cairo maximum within 72 working hours from order issuance date. The rejection shall include all particulars, acknowledged and accepted by TotalEnergies Marketing Egypt	في جميع الحالات، يعتبر أمر الشراء بغض النظر عما إن كان إلكترونيًا أم مكتوبًا مقبولًا من جانب المورد ما لم يتم استلام إخطار الرفض كتابيًا عبر البريد الإلكتروني على البريد الإلكتروني للطالب المدرج في طلب الشراء أو البريد المسجل إلى عنوان توتال إنرجيز ماركتينج إيجبت عند تقاطع 254 و206، دجلة، المعادي، القاهرة في غضون مدة قدرها 72 ساعة عمل بحد أقصى من تاريخ إصدار الطلب. ويجب أن يشمل الرفض جميع التفاصيل التي تقرها وتقبلها توتال إنرجيز ماركتينج إيجبت.																
Acceptance does not confer any exclusivity in favor of the Supplier	ولا يمنح القبول أي حق تفرد لصالح المورد																
In the event customer and supplier have signed valid Frame Master Contract/ agreement for supply of goods and service all order requests whether electronic or written issued by customer to the supplier for the provision of goods and services during the Frame Master contract validity period shall be, subject to the provision of signed Frame Master Contract between both parties.	وفي حالة قيام العميل والمورد بتوقيع عقد/ اتفاقية رئيسية سارية لتوريد السلع والخدمات، يجب أن تكون جميع طلبات الشراء، سواء كانت إلكترونية أو مكتوبة صادرة عن العميل للمورد لتوفير السلع والخدمات خلال مدة سريان العقد الرئيسي الإطاري، مع مراعاة توفير العقد الرئيسي الإطاري الموقع بين الطرفين.																
In other cases whether the Frame Master contract for supply of goods and services between both parties expired or there is no signed Frame Master contract between both parties. Both parties agreed that Purchase order, regardless being electronic or written once accepted by the supplier, shall form a binding contract between customer and the supplier resulting in all legal effect of a written signed agreement. Additionally, Parties thereto agree and accept all terms and conditions set forth therein the Purchase order .	وفي حالات أخرى، سواء انتهى العقد الرئيسي الإطاري لتوريد السلع والخدمات بين الطرفين أو لم يكن هناك عقد رئيسي إطاري موقع بين الطرفين، اتفق الطرفان على أن أمر الشراء، بغض النظر عن كونه إلكترونيًا أو مكتوبًا بمجرد قبوله من جانب المورد، لا بد وأن يشكل عقدًا ملزمًا بين العميل والمورد والذي تنتج عنه جميع الآثار القانونية لأي اتفاقية مكتوبة وموقعة. وبالإضافة إلى ذلك، يوافق الطرفان على جميع الشروط والأحكام المنصوص عليها في أمر الشراء ويوافقان عليها																
The following Parts in the table of content shall be deemed to the electronic purchase order and be read and construed as part of the electronic Purchase order, and shall be read as one document:	وتشكل الأجزاء التالية في ملحق المحتويات جزءًا من أمر الشراء الإلكتروني وتُقرأ وتُفسر على أنها جزء من أمر الشراء الإلكتروني، وتُقرأ على أنها وثيقة واحدة:																
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Part</th> <th>Table of Content</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Part 1</td> <td>Introduction and Definitions</td> </tr> <tr> <td>Part 2</td> <td>Acceptance of the Electronic Purchase Orders</td> </tr> <tr> <td>PART 3</td> <td>General Terms details ("GT"),</td> </tr> </tbody> </table>	Part	Table of Content	Part 1	Introduction and Definitions	Part 2	Acceptance of the Electronic Purchase Orders	PART 3	General Terms details ("GT"),	<table border="1"> <thead> <tr> <th>الجزء</th> <th>جدول المحتويات</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>الجزء رقم (1)</td> <td>المقدمة والتعريفات</td> </tr> <tr> <td>الجزء رقم (2)</td> <td>قبول أوامر الشراء الإلكترونية</td> </tr> <tr> <td>الجزء رقم (3)</td> <td>تفاصيل الشروط العامة (يُشار إليها فيما يلي باسم "الشروط والأحكام العامة")</td> </tr> </tbody> </table>	الجزء	جدول المحتويات	الجزء رقم (1)	المقدمة والتعريفات	الجزء رقم (2)	قبول أوامر الشراء الإلكترونية	الجزء رقم (3)	تفاصيل الشروط العامة (يُشار إليها فيما يلي باسم "الشروط والأحكام العامة")
Part	Table of Content																
Part 1	Introduction and Definitions																
Part 2	Acceptance of the Electronic Purchase Orders																
PART 3	General Terms details ("GT"),																
الجزء	جدول المحتويات																
الجزء رقم (1)	المقدمة والتعريفات																
الجزء رقم (2)	قبول أوامر الشراء الإلكترونية																
الجزء رقم (3)	تفاصيل الشروط العامة (يُشار إليها فيما يلي باسم "الشروط والأحكام العامة")																
SCHEDULE 3.1 – GOODS LIST	الملحق 3.1 – قائمة البضائع																
SCHEDULE 3.2 – SERVICES LIST	الملحق 3.2 – قائمة الخدمات																
SCHEDULE 3.3 –FINANCIAL TERMS AND AMOUNTS FOR LATE PERFORMANCE	الملحق 3.3 – الشروط والمبالغ المالية للأداء المتأخر																

SCHEDULE 3.4 – PREVENTION OF ILLEGAL EMPLOYMENT POLICY	الملحق 3.4 – سياسة منع العمالة غير المشروعة
SCHEDULE 3.5 –ANTI-CORRUPTION POLICY	الملحق 3.5 – سياسة مكافحة الفساد
SCHEDULE 3.6 –FUNDAMENTAL PRINCIPLES OF PURCHASING (FPP)	الملحق 3.6 – المبادئ الأساسية للشراء (FPP)
SCHEDULE 3.7 –HYGIENE, SAFETY, AND THE ENVIRONMENT POLICY	الملحق 3.7 – سياسة النظافة والسلامة والبيئة
SCHEDULE 3.8 –INSURANCES	المادة رقم (3.8) التأمين
TotalEnergies Code of Conduct	مدونة قواعد السلوك الخاصة بشركة توتال إنرجيز
Part 3- GENERAL TERMS	الجزء 3 - الشروط العامة
1 DEFINITIONS AND INTERPRETATION	1 التعريفات والتفسير
2 SCOPE OF CONTRACT	2 نطاق العقد
3 MASTER CONTRACT AND OBLIGATIONS OF SUPPLIER SIGNATORY	3 العقد الرئيسي والتزامات المورد الموقع
4 AMENDMENTS TO GOODS LIST AND/OR SERVICES LIST	4 التعديلات الجارية على قائمة السلع أو قائمة الخدمات أو كليهما معًا
5 ORDER REQUESTS AND ORDERS	5 طلبات وأوامر الشراء
6 SEVERAL LIABILITY	6 المسؤولية المتعددة
7 GOODS	7 السلع
8 SERVICES	8 الخدمات
9 ACCEPTANCE OF GOODS AND/OR SERVICES	9 قبول السلع أو الخدمات أو كليهما معًا
10 SUPPLIER’S OBLIGATIONS	10 الالتزامات الواقعة على عاتق المورد
11 OTHER OBLIGATIONS	11 الالتزامات الأخرى
12 AUDITS AND ACCOUNTING	12 التدقيق والمحاسبة
13 PRICE, INVOICING AND PAYMENTS	13 السعر والفواتير والمدفوعات
14 LATE PERFORMANCE OR MISPERFORMANCE	14 الأداء المتأخر أو سوء الأداء
15 INTELLECTUAL PROPERTY	15 الملكية الفكرية
16 CONFIDENTIALITY	16 السرية
17 LIABILITY AND INDEMNITIES	17 المسؤولية والتعويضات
18 INSURANCE	18 التأمين
19 TERMINATION	19 الإنهاء
20 FORCE MAJEURE	20 القوة القاهرة
21 ASSIGNMENT	21 التنازل
22 SUBCONTRACTING	22 التعاقد من الباطن
23 TOTALENERGIES PRODUCTS	23 منتجات توتال إنرجيز
24 GENERAL PROVISIONS	24 أحكام عامة
25 THIRD PARTY RIGHTS	25 حقوق الأطراف الثالثة
26 GOVERNING LAW AND DISPUTE RESOLUTION	26 القانون الحاكم وتسوية النزاعات
27 ECONOMIC SANCTIONS AND EXPORT CONTROL	27 العقوبات الاقتصادية والرقابة على الصادرات
1 DEFINITIONS AND INTERPRETATION	1 التعريفات والتفسير
1.1 DEFINITIONS	1.1 التعريفات

In the Contract, the following terms shall have the meanings set out below unless the context requires otherwise:	تشير المصطلحات والعبارات التالية الواردة في هذا العقد إلى معانيها المبينة قرين كل منها أدناه، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:
Affected Party has the meaning assigned to it in Clause 27.	الطرف المتضرر: يحمل المعنى المحدد له في البند 27.
Affiliate means in relation to an entity, any other legal entity that Controls, is Controlled by, or is Controlled by an entity that Controls a Party.	الشركة التابعة: يُقصد بهذا اللفظ فيما يخص كيان ما، أي كيان قانوني آخر يسيطر على طرف ما أو يخضع لسيطرة هذا الطرف أو يسيطر عليه كيان يفرض سيطرته على هذا الطرف.
Applicable Laws means Egyptian laws, ordinances, rules, regulations, by-laws, decrees, instruments, orders and the like, including the Sanctions Laws / Regulations, whether of governmental or other authorities or agencies having jurisdiction over the Parties, the Goods or Services, or the Site, or any of them, and which are or may become applicable. References to any Applicable Law shall be construed to include a reference to that law as from time to time modified, amended, extended, re-enacted or consolidated, whether before or after the date of the Contract and any subordinate legislation made pursuant to that law.	القوانين المعمول بها: يُقصد بهذا اللفظ القوانين والمراسيم والقواعد واللوائح والقوانين الداخلية والمراسيم والصكوك والأوامر وما شابه ذلك، بما في ذلك قوانين / لوائح العقوبات، سواء من السلطات الحكومية أو غيرها أو الوكالات التي لها اختصاص قضائي على الأطراف أو السلع أو الخدمات أو الموقع أو أي منها، والتي تكون أو قد تصبح قابلة للتطبيق. تفسر الكلمات التي تشير إلى أي قانون معمول به على أنها تتضمن إشارة إلى ذلك القانون بصيغته المعدلة أو المنقحة أو الممتدة أو المعاد سنها أو المدمجة من وقت لآخر، سواء قبل أو بعد تاريخ العقد وأي تشريع ثانوي يتم إجراؤه وفقًا لذلك القانون.
Conform means the Goods and/or Services:	المطابقة: يُقصد بهذا اللفظ السلع أو الخدمات أو كليهما معًا:
(a) conform with (i) the specifications and description of the Goods and/or Services provided pursuant to the Contract; (ii) Good Industry Practice; and (iii) any Applicable Laws; and	(أ) التي تتوافق مع (1) مواصفات ووصف السلع أو الخدمات أو كليهما معًا المقدمة بموجب العقد. أو (2) ممارسات الصناعة الجيدة. أو (3) أي قوانين معمول بها.
(b) are (i) free from defects in design, material and workmanship; and (ii) fit for any purpose intended under the Contract.	(ب) الخالية من العيوب في التصميم والمواد والتصنيع. أو (2) المناسبة لأي غرض مقصود بموجب العقد.
Contract means contractual document: Frame Master Contract, Master Contract and/or implementation agreement, Addendum, Purchase order request, Electronic purchase order.	العقد: يُقصد بهذا اللفظ الوثيقة التعاقدية: العقد الرئيسي الإطاري أو العقد الرئيسي و/أو اتفاقية التنفيذ أو الملحق أو طلب أمر الشراء أو أمر الشراء الإلكتروني.
Control means the direct or indirect ownership of more than fifty percent (50%) of voting rights or of the registered capital, and a "Change of Control" is deemed to include any contribution, assignment, merger or other operation which modifies the Control, whether directly or indirectly, of the Party. Controls or Controlled shall be construed accordingly.	السيطرة: يُقصد بهذا اللفظ الملكية المباشرة أو غير المباشرة لأكثر من خمسين بالمائة (50%) من حقوق التصويت أو رأس المال المسجل، ويشمل لفظ "تغيير السيطرة" أي مساهمة أو تنازل أو اندماج أو أي عملية أخرى تعدل سيطرة هذا الطرف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتُفسر الضوابط أو الضوابط وفقًا لذلك.
Customer means Customer Signatory or any of its Affiliates submitting an Order Request for provision of Goods and/or Services.	العميل: يُقصد بهذا اللفظ العميل الموقع أو أي من الشركات التابعة له التي تقدم طلبًا لتوفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا.

<p>Effective Date for purposes of the Master Contract has the meaning given in Part 1 – Form of Agreement.</p>	<p>تاريخ النفاذ لأغراض العقد الرئيسي: يحمل المعنى الوارد في الجزء 1 – نموذج الاتفاقية.</p>
<p>Force Majeure means the occurrence of any act, event or circumstance (or any combination of acts, events, or circumstances) which is unforeseeable, insurmountable and outside the reasonable control of the Party which invokes it (taking all reasonable steps to minimize such effects), and which renders such Party unable to comply with (in whole or in part) of its obligations under the Contract. However, Force Majeure shall not include any event or circumstance set out in Clause 19.4(a) of any Party, strikes (except national or regional strikes), lock-outs or other industrial disputes or actions affecting Supplier or its Subcontractors and their respective Personnel, and/or any failure to make any payment due in accordance with the Contract and/or the enactment and/or implementation and/or enforcement of Sanctions Laws / Regulations.</p>	<p>القوة القاهرة: يُقصد بهذا اللفظ وقوع أي فعل أو حدث أو ظرف (أو أي مجموعة من الأفعال أو الأحداث أو الظروف) التي لا يمكن التنبؤ بها ولا يمكن التغلب عليها والواقعة خارج نطاق السيطرة المعقولة للطرف الذي يتذرع بها (مع اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للتخفيف من حدة هذه الآثار)، والتي تجعل هذا الطرف غير قادر على الوفاء (كليًا أو جزئيًا) بالتزاماته بموجب العقد. ومع ذلك، لا تشمل القوة القاهرة أي حدث أو ظرف منصوص عليه في البند 19.4(أ) لأي طرف، والإضرابات (باستثناء الإضرابات الوطنية أو الإقليمية)، والإغلاقات أو النزاعات أو الإجراءات الصناعية الأخرى التي تؤثر على المورد أو مقاوليه من الباطن وموظفيهم، و/أو أي عدم سداد أي مدفوعات مستحقة وفقًا للعقد و/أو سن و/أو تنفيذ و/أو إنفاذ قوانين / لوائح العقوبات.</p>
<p>Good Industry Practice means any circumstances, practices, methods and procedures and that degree of skill, diligence, prudence and foresight which would reasonably be expected to be observed by a professional, skilled and experienced contractor engaged in carrying out activities the same as, or similar to, those contemplated under the Contract under the same or similar circumstances.</p>	<p>الممارسة الصناعية الجيدة: يُقصد بهذا اللفظ أي ظروف وممارسات وأساليب وإجراءات ودرجة المهارة والاجتهاد والحكمة والبصيرة التي يُتوقع بشكل معقول مراعاتها من جانب مقاول محترف وماهر وذو خبرة يشارك في تنفيذ أنشطة مماثلة أو مشابهة لتلك المتوخاة بموجب العقد في ظل نفس الظروف أو ظروف مماثلة.</p>
<p>Goods means the goods or products (or any part of them) as described in the Contract, and in particular in the Order Request and SCHEDULE 3.1, or any specification for the Goods that is agreed in writing by the Parties.</p>	<p>البضائع: يُقصد بهذا اللفظ البضائع أو المنتجات (أو أي جزء منها) الموضحة في العقد، وتحديدًا في طلب الشراء والملحق 3.1، أو أي مواصفات للبضائع يتفق عليها الطرفان كتابيًا.</p>
<p>Implementation Contract / Agreement means the contract entered into between a Supplier and a Customer which shall incorporate the terms of the Master Contract and or Frame Master Contract as may be amended, by reference thereto, in order to comply with the requirements of Applicable Laws.</p>	<p>عقد/ اتفاقية التنفيذ: يُقصد بهذا اللفظ العقد المبرم بين المورد والعميل والذي لا بد وأن يتضمن شروط العقد الرئيسي و/أو العقد الرئيسي الإطارى بصيغته المعدلة، بالرجوع إليه، للوفاء بما تقتضيه القوانين المعمول بها.</p>
<p>Frame Master Contract means the contract between Supplier Signatory and Customer Signatory in respect of the provision of Goods and/or Services as described in Part 1 – Form of Agreement but the customer and suppliers are unsure of the quantities or the detailed scope. The other basic elements of the contractual</p>	<p>العقد الرئيسي الإطارى: يُقصد بهذا اللفظ العقد المبرم بين المورد الموقَّع والعميل الموقَّع فيما يخص توفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا على النحو الموضح في الجزء 1 – نموذج الاتفاقية، إلا أن العميل والموردين غير متأكدين من الكميات أو النطاق التفصيلي. يتم تحديد العناصر الأساسية الأخرى للعلاقة التعاقدية عن طريق طلبات الشراء أو عقد التنفيذ أو كليهما معًا. يشار إلى</p>

relationship shall be defined by means of order requests and or Implementation contract. Frame Master Contract is "Referred to as : Contract and or Master contract and or Frame Master Contract"	العقد الرئيسي الإطاري على النحو التالي: العقد و/أو العقد الرئيسي و/أو العقد الرئيسي الإطاري "
Local Terms means the local terms and conditions of the Master Contract.	الشروط المحلية: يُقصد بهذا اللفظ الشروط والأحكام المحلية للعقد الرئيسي.
Mandatory Policies means Customer's policies, including but not limited to: (a) any specific internal site policies and procedures provided to Supplier or any member of Supplier Group by Customer in respect of a Site; (b) prevention of illegal employment policy (as set out in SCHEDULE 3.4); (c) anti-corruption policy (as set out in SCHEDULE 3.5 ); (d) fundamental principles of purchasing (as set out in SCHEDULE 3.6 ); and (e) hygiene, safety, and the environment policy (as set out in SCHEDULE 3.7 ).	السياسات الإلزامية: يُقصد بهذا اللفظ سياسات العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) أي سياسات وإجراءات داخلية محددة للموقع يقدمها العميل إلى المورد أو أي عضو في مجموعة الموردين فيما يخص (ب) منع سياسة العمالة غير المشروعة (الموضحة في الملحق 3.4). (ج) سياسة مكافحة الفساد (الموضحة في الملحق 3.5). (د) المبادئ الأساسية للشراء (الموضحة في الملحق 3.6). (هـ) سياسة النظافة والسلامة والبيئة (الموضحة في الملحق 3.7).
Master Contract means the contract between Supplier Signatory and Customer Signatory in respect of the provision of Goods and/or Services	العقد الرئيسي: يُقصد بهذا اللفظ العقد بين المورد الموقَّع والعميل الموقَّع فيما يخص توفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا
Order means the contract between Supplier and Customer formed when such Customer submits an Order Request to such Supplier, for the provision of the Goods and/or Services as described in the said Order Request.	الطلب: يُقصد بهذا اللفظ العقد المبرم بين المورد والعميل الذي يتم تشكيله عندما يقدم هذا العميل طلب شراء إلى هذا المورد، لتوفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا على النحو الموضح في طلب الشراء المذكور.
Order Request means an order request issued by Customer for the provision of Goods and/or Services from a member of Supplier Group either order form or electronically by the Customer to the Supplier .	طلب الشراء: يُقصد بهذا اللفظ طلب شراء صادر عن العميل لتوفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا من عضو في مجموعة الموردين إما في شكل نموذج طلب أو إلكترونيًا من جانب العميل إلى المورد .
Parties or Party means in relation to the Contract, the Customer Signatory and/or the Supplier Signatory collectively or individually, and in relation to an Order, the Customer and/or the Supplier collectively or individually, under such Order.	الأطراف أو الأطراف: يُقصد بهذا اللفظ فيما يخص العقد، العميل الموقَّع و/أو المورد الموقَّع مجتمعين أو منفردين، وفيما يخص الطلب، العميل و/أو المورد مجتمعين أو منفردين، بموجب هذا الطلب.
Personnel means directors, officers, employees, agents.	الموظفون: يُقصد بهذا اللفظ المديرين والمسؤولين والموظفون والوكلاء.
Restricted Person means any individual or entity listed, of 50% or more (direct or indirectly) owned or controlled by (if control is used under the relevant Sanctions Laws / Regulations) any party listed, on a Sanctions List.	الشخص المحظور: يُقصد بهذا اللفظ أي فرد أو كيان مدرج، بنسبة 50% أو أكثر (بشكل مباشر أو غير مباشر) ومملوك أو خاضع لسيطرة أي طرف مدرج في قائمة العقوبات (إذا تم استخدام الرقابة بموجب قوانين/ لوائح العقوبات ذات الصلة).
Sanctions Authority means any competent authority of: (a) the United States of America; or (b) the European Union; or (c) the Republic of France in charge of the enactment,	سلطة الجزاءات: يُقصد بهذا اللفظ أي سلطة مختصة بما يلي: (أ) الولايات المتحدة الأمريكية. أو (ب) الاتحاد الأوروبي. أو (ج) جمهورية فرنسا المسؤولة عن سن قوانين / لوائح الجزاءات وإدارتها وتنفيذها وإنفاذها.

administration, implementation and enforcement of Sanctions Laws / Regulations.	
Sanctions Laws / Regulations means any applicable economic, financial or trade sanctions laws, regulations, embargoes or other restrictive measures enacted, administered, implemented and/or enforced from time to time by any Sanctions Authority or an agency thereof.	قوانين / لوائح العقوبات: يُقصد بهذا اللفظ أي قوانين أو لوائح أو عقوبات اقتصادية أو مالية أو تجارية سارية أو غيرها من التدابير التقييدية التي يتم سنها أو إدارتها أو تنفيذها و/أو إنفاذها من وقت لآخر من جانب أي سلطة عقوبات أو وكالة تابعة لها.
Sanctions List means any of the lists of designated sanctions targets whose assets are frozen and maintained by the Office of Foreign Assets Control of the U.S. Department of the Treasury (the specially designated nationals or blocked persons lists), by the European Union (the consolidated list of persons, groups and entities subject to Sanctions Laws / Regulations) or the Republic of France, each such list as amended, supplemented or substituted from time to time.	قائمة العقوبات: يُقصد بهذا اللفظ أي من قوائم الأشخاص المستهدفين الخاضعين للعقوبات المحددة التي يقوم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (الرعايا المعينين خصيصًا أو قوائم الأشخاص المحظورين) أو الاتحاد الأوروبي (القائمة الموحدة للرعايا والجماعات والكيانات الخاضعة لقوانين / لوائح العقوبات) أو جمهورية فرنسا بتجميد أصولها والاحتفاظ بها، كل قائمة بصيغتها المعدلة أو المستكملة أو المستبدلة من وقت لآخر.
Services means the services to be provided by Supplier to Customer as described in the Contract, and in particular in the Order Request and SCHEDULE 3.2 .	الخدمات: يُقصد بهذا اللفظ الخدمات التي يقدمها المورد للعميل على النحو الموضح في العقد، وعلى وجه الخصوص في طلب الشراء والملحق 3.2 .
Site means the location(s) where the Goods and/or the Services are required to be provided, as may be set out in the relevant Order Request.	الموقع: يُقصد بهذا اللفظ الموقع (المواقع) التي يلزم فيها توفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا، على النحو الموضح في طلب الشراء ذي الصلة.
Specific Terms means the specific terms and conditions in PART 4 of the Contract.	الشروط المحددة: يُقصد بهذا اللفظ الشروط والأحكام المحددة في الجزء 4 من العقد.
Subcontractor means subcontractors of any tier of Supplier performing any part of Supplier's obligations under the Contract.	المقاول من الباطن: يُقصد بهذا اللفظ المقاولين من الباطن من أي فئة من الموردين الذين يؤديون أي جزء من التزامات المورد بموجب العقد.
Supplier means any member of Supplier Group who receives an Order Request.	المورد: يُقصد بهذا اللفظ أي عضو في مجموعة الموردين يتلقى طلب شراء.
Supplier Group means Supplier Signatory and any of its Affiliates and any of their respective Personnel, or Subcontractors.	مجموعة الموردين: يُقصد بهذا اللفظ المورد الموقع وأي من الشركات التابعة له وأي من موظفيه أو مقاوليه من الباطن.
1.2 INTERPRETATION	1.2 التفسير
At any time and unless expressly stated otherwise, when the following expressions and description and derivatives thereof appear in any part of the Contract, they shall be construed as indicated below:	في أي وقت وما لم ينص صراحة على خلاف ذلك، عندما يرد ذكر التعبيرات والوصف ومشتقاتها التالية في أي جزء من العقد، يلزم تفسيرها على النحو المبين أدناه:
(i) "including", "included", "such as" and the like shall be deemed to be completed by the expression "but not limited";	(1) تعتبر عبارة "بما في ذلك" و "مشمولة" و "مثل" وما شابهها من عبارات مكتملة بعبارة "على سبيل المثال لا الحصر".
(ii) "report", "request", "submit", "notify", "instruct", "instruction", "inform", "consent", "approve", "approval", "approved" and the like	(2) تعتبر عبارة "يبلغ"، و "يطلب"، و "يقدم"، و "يخطر"، و "يوعز"، و "إيعاز" و "يقدم إخطار"، و "يقبل"، و "يوافق"، و "موافقة" و "وافق" وما شابه ذلك من عبارات، مكتملة بعبارة "كتابة/ في سند مكتوب"

shall be deemed to be completed by the expression "in writing"; and	
(iii) "property" and "equipment" shall be deemed to include property and equipment owned, operated, hired, leased or otherwise provided by the relevant person.	'3' تشمل "الممتلكات" و "المعدات" تلك الممتلكات والمعدات التي يملكها الشخص المعني أو يشغلها أو يؤجرها أو يستأجرها أو يوفرها بطريقة أخرى.
Where the context so requires, the singular includes the plural and vice versa.	عندما يتطلب السياق ذلك، يتضمن لفظ المفرد صيغة الجمع والعكس صحيح.
Headings and table of contents are inserted only for convenience and shall not in any way limit or govern the construction of the Contract.	يتم إدراج العناوين وملحق المحتويات فقط لدواعي الملاءمة فقط، ولا تقيد بأي شكل من الأشكال أو تحكم تفسير هذا العقد.
Approval or instruction by Customer shall in no way be construed as relieving Supplier or Supplier Signatory (as the case may be) of any its obligations, responsibilities or liabilities under the Contract or otherwise.	لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير موافقة أو إيعاز العميل على أنه إعفاء للمورد أو المورد الموقع (حسب الاقتضاء) من أي التزامات أو مسؤوليات بموجب العقد أو بموجب أي سند آخر.
"In writing" or "written" means any communication made by letter, notice, email or through any electronic ordering or invoicing system as detailed in the Contract.	"كتابة" أو "مكتوبًا": يُقصد بهذا اللفظ أي تبليغ يتم عن طريق خطاب أو إخطار أو بريد إلكتروني أو من خلال أي نظام طلب أو فوترة إلكتروني على النحو المبين بالتفصيل في العقد.
References to any person, including a Party, include that person's successors in title and transferees (unless the transfer to the successor in title or transferee was in breach of the Contract). References to the Contract or any other document are references to the Contract or that other document, as varied, novated, supplemented or replaced from time to time.	تشمل الكلمات التي تشير إلى أي شخص، بما في ذلك الطرف، خلفاء ذلك الشخص في الملكية والمتنازل لهم (ما لم يكن التنازل إلى الخلف في الملكية أو المتنازل إليه مخالفًا للعقد). تُفسر الكلمات التي تشير إلى العقد أو أي مستند آخر على أنها كلمات تشير إلى العقد أو تلك الوثيقة الأخرى، على أنها متنوعة أو مجددة أو مستكملة أو مستبدلة من وقت لآخر.
2 SCOPE OF CONTRACT	2 نطاق العقد
2.1 The scope of the Contract is the provision of Goods and/or Services.	2.1 يتمثل نطاق العقد في توفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا.
2.2 When Supplier is providing Goods only, terms and conditions applicable to the Services only and all references to them shall be deemed to be deleted.	2.2 عندما يقدم المورد السلع فقط، تعتبر الشروط والأحكام المطبقة على الخدمات فقط وجميع الكلمات التي تشير إليها محذوفة.
2.3 When Supplier is providing Services only, terms and conditions applicable to the Goods only and all references to them shall be deemed to be deleted.	2.3 عندما يقدم المورد الخدمات فقط، تعتبر الشروط والأحكام المطبقة على الخدمات فقط وجميع الكلمات التي تشير إليها محذوفة.
2.4 When Supplier is providing Goods and Services, then all terms and conditions of the Contract shall apply.	2.4 عندما يقدم المورد السلع والخدمات، تُطبق جميع شروط وأحكام العقد.
2.5 This contract is based on non-exclusivity and optional nature of orders and the implementation agreements. This contract shall in no event be interpreted as a firm commitment on the part of the Customer to place any Order or to sign any Implementation Agreement, which the Supplier took into account when submitting its bid, nor as an	2.5 يعتمد هذا العقد على حق عدم التفرد والطبيعة الاختيارية للأوامر واتفاقيات التنفيذ. لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير هذا العقد على أنه التزام ثابت من جانب العميل بتقديم أي طلب أو توقيع أي اتفاقية تنفيذ، والتي أخذها المورد في الحسبان عند تقديم عرضه، ولا على أنه تعهد يمنح المورد حقوقًا حصريّة لتوفير سلع مماثلة وأي خدمات مرتبطة بها، بما في ذلك خلال مدة سريان الاتفاقية. وبالتالي، في حالة عدم تقديم

undertaking granting the Supplier exclusive rights to provide similar goods and associated services, including during the term of the Agreement. Consequently, in the event no other Orders are placed or no Agreements are signed under the Master Agreement or contract, the Supplier shall not be entitled to claim any compensation.	طلبات أخرى أو عدم توقيع أي اتفاقيات بموجب الاتفاقية الرئيسية أو العقد، لا يحق للمورد المطالبة بأي تعويض.
3 CONTRACT AND OBLIGATIONS OF SUPPLIER SIGNATORY	3 العقد والالتزامات الواقعة على عاتق المورد الموقع
3.1 Supplier Signatory agrees that Customer Signatory or any of its Affiliates may submit an Order Request to a member of Supplier Group for the provision of Goods and/or Services.	3.1 يوافق المورد الموقع على أنه يجوز للعميل الموقع أو أي من الشركات التابعة له تقديم طلب شراء إلى عضو في مجموعة الموردين لتوفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا.
3.2 The Term is set out in the contractual documents: Contract, order request, implementation agreement, electronic purchase order, general terms and conditions, addendums and appendices .	3.2 تم تحديد مدة سريان الاتفاقية في الوثائق التعاقدية: العقد وطلب الشراء واتفاقية التنفيذ وأمر الشراء الإلكتروني والشروط والأحكام العامة والإضافات والملاحق .
3.3 The Goods and/or Services shall be listed in SCHEDULE 3.1 and/or SCHEDULE 3.2 and their applicable prices for such Goods and/or Services (if any) are listed in SCHEDULE 3.3 or in order requests and or Implementation contracts.	3.3 يجب إدراج السلع أو الخدمات أو كليهما معًا في الملحق 3.1 أو الملحق 3.2 أو كليهما معًا، وأسعارها المعمول بها لهذه السلع أو الخدمات أو كليهما معًا (إن وجدت) المدرجة في الملحق 3.3 أو في طلبات الشراء أو عقود التنفيذ أو كليهما معًا.
3.4 Supplier Signatory shall procure that where a member of Supplier Group receives an Order Request from any Customer, such member of Supplier Group shall acknowledge its receipt and shall provide the relevant Customer with the requested Goods and/or Services pursuant to the terms of the GTs and the Specific Terms, on the basis of the prices agreed in the order or contract .	3.4 يتعين على المورد الموقع أن يضمن أنه عندما يتلقى عضو في مجموعة الموردين طلب شراء من أي عميل، يتعين على عضو مجموعة الموردين هذا الإقرار باستلامه وتزويد العميل المعني بالسلع أو الخدمات أو كليهما معًا المطلوبة وفقًا لشروط الشروط والأحكام العامة والشروط المحددة، استنادًا إلى الأسعار المتفق عليها في الطلب أو العقد .
4 AMENDMENTS TO GOODS LIST AND/OR SERVICES LIST	4 التعديلات الجارية على قائمة السلع أو قائمة الخدمات أو كليهما معًا
Customer Signatory may, at any time, request in writing to Supplier Signatory that the list of Goods in SCHEDULE 3.1 and/or the list of Services in SCHEDULE 3.2 is amended. Any such amendment shall.	يجوز للعميل الموقع، في أي وقت، أن يقدم طلبًا مكتوبًا إلى المورد الموقع بتعديل قائمة السلع الواردة في الملحق 3.1 أو قائمة الخدمات الواردة في الملحق 3.2 أو كليهما معًا. ولا بد أن ينطبق ذلك على أي تعديل من هذا القبيل.
5 ORDER REQUESTS	5 طلبات الشراء
5.1 When no prices have been agreed for Goods and/or Services under SCHEDULE 3.3, Customer may request a price quotation from Supplier before sending an Order Request and Supplier shall respond to such request within fourteen (7) days.	5.1 في حالة عدم الاتفاق على أسعار للسلع و/أو الخدمات بموجب الملحق 3.3، يجوز للعميل طلب عرض أسعار من المورد قبل إرسال طلب الشراء ويتعين على المورد الرد على هذا الطلب في غضون أربعة عشر (7) يومًا.
5.2 The Order Request shall refer and comply to the GTs and any Specific Terms.	5.2 يجب أن يشير طلب الشراء إلى الشروط والأحكام العامة وأي شروط محددة وأن يمثل لها.

5.3 Unless terminated earlier, any Order shall become effective from the date set out in the Order Request or when submitted by Customer and shall continue in force until the date set out in such Order Request or until all obligations under such Order have been fulfilled.	5.3 يصبح أي طلب، ما لم يتم إنهائه في وقت سابق، ساريًا ونافذًا اعتبارًا من التاريخ المحدد في طلب الشراء أو عند تقديمه من جانب العميل ويظل ساريًا ونافذًا حتى التاريخ المحدد في طلب الشراء هذا أو حتى الوفاء بجميع الالتزامات بموجب هذا الطلب.
5.4 Only Customer Signatory may terminate the order or Contract, in accordance with their relevant terms.	5.4 يجوز فقط للعميل الموقع إنهاء الطلب أو العقد، وفقًا للشروط ذات الصلة.
6 SEVERAL LIABILITY	6 المسؤولية المتعددة
There will be no joint and several liability between Customer (or Customer Signatory), on the one hand, and any of their respective Affiliates on the other hand. Consequently, Customer Signatory shall remain solely responsible for the performance of its obligations towards Supplier Signatory under the Contract, and, in respect of each Order, the relevant Customer shall remain solely responsible for the performance of its obligations towards the relevant Supplier.	لن تكون هناك مسؤولية مشتركة ومتعددة بين العميل (أو العميل الموقع)، من ناحية، وأي من الشركات التابعة لها من ناحية أخرى. وبالتالي، يظل العميل الموقع مسؤولاً وحده عن أداء التزاماته تجاه المورد الموقع بموجب العقد، وفيما يخص كل طلب، يظل العميل المعني مسؤولاً وحده عن أداء التزاماته تجاه المورد المعني.
7 GOODS	7 السلع
7.1 This Clause 7 shall apply in respect of the provision of Goods only.	7.1 ينطبق هذا البند 7 فيما يخص توفير السلع فقط.
COMPLIANCE WITH DATES AND DEADLINES & SERVICE LEVELS.	الالتزام بالتواريخ والمواعيد النهائية ومستويات الخدمة.
7.2 The delivery dates or deadlines and the Service Levels for the Goods, Services and Associated Services are defined in the Order or the Implementation Agreements. These dates/deadlines and the Service Levels are of the essence.	7.2 يلزم تحديد تواريخ التسليم أو المواعيد النهائية ومستويات الخدمة والسلع والخدمات وأي خدمات مرتبطة بها في الطلب أو اتفاقيات التنفيذ. تحظى هذه التواريخ/المواعيد النهائية ومستويات الخدمة بأهمية بالغة.
7.3 If necessary, the week prior to delivery, the Supplier shall confirm the original delivery date for the Goods as provided in the Agreement.	7.3 إذا لزم الأمر، في الأسبوع السابق للتسليم، يتعين على المورد تأكيد تاريخ التسليم الأصلي للبضائع على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.
Delivery of Goods	تسليم البضائع
7.4 Unless otherwise agreed by the Parties, the Goods shall be delivered at the place ("Delivery Place") and on the date specified by the Customer in the Order Request during normal business hours ("Delivery Date"). Customer shall be entitled to modify the Delivery Place and Delivery Date by prior notice to Supplier.	7.4 ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يلزم تسليم البضائع في المكان (يُشار إليه فيما يلي باسم "مكان التسليم") وفي التاريخ المحددين للعميل في طلب الشراء خلال ساعات العمل العادية (يُشار إليه فيما يلي باسم "تاريخ التسليم"). يحق للعميل تعديل مكان التسليم وتاريخ التسليم عن طريق إخطار مسبق للمورد.
7.5 Any partial delivery shall be upon written notice and is subject to Customer's prior written consent.	7.5 يجب أن يكون أي تسليم جزئي بناءً على إخطار مكتوب ولا بد أن يخضع لموافقة مكتوبة ومسبقاً من العميل.

7.6 Supplier shall be responsible for packing and transporting the Goods at its own costs to the Delivery Place.	7.6 يكون المورد مسؤولاً عن تعبئة ونقل البضائع على نفقته الخاصة إلى مكان التسليم.
7.7 Packing shall be compliant with Good Industry Practice and appropriate for the Goods and the means of transport used to prevent any damage to the Goods during transport, handling and storage at Delivery Place. The Goods shall be duly identified and labelled by Supplier in compliance with the Contract and Applicable Laws.	7.7 يجب أن تكون التعبئة متوافقة مع ممارسات الصناعة الجيدة ومناسبة للبضائع ووسائل النقل المستخدمة لمنع أي ضرر يلحق بالبضائع أثناء النقل والمناولة والتخزين في مكان التسليم. يتعين على المورد تحديد البضائع وتوسيمها أصولاً وفقاً للعقد والقوانين المعمول بها.
Failure to deliver	عدم التسليم
Without prejudice to Customer's rights in Clause 14, if Supplier believes it may not be able to deliver the Goods by the Delivery Date, Supplier shall immediately notify Customer and provide reasons for such delay, appropriate corrective measures and estimated new time for delivery. In addition, Supplier at all times undertake to exert all efforts to avoid any delays and resume supply after such delay as soon as possible to mitigate any potential risks or damages born by the Customer and Customer is entitled to refuse or amend such measures.	دون الإخلال بحقوق العميل في البند 14، إذا اعتقد المورد أنه قد لا يتمكن من تسليم البضائع بحلول تاريخ التسليم، يتعين على المورد تقديم إخطار إلى العميل على الفور وتقديم أسباب هذا التأخير والتدابير التصحيحية المناسبة والوقت الجديد المقدر للتسليم. بالإضافة إلى ذلك، يتعهد المورد في جميع الأوقات ببذل كل الجهود اللازمة لتفادي أي تأخير واستئناف التوريد بعد هذا التأخير في أقرب وقت ممكن للتخفيف من حدة أي مخاطر أو أضرار محتملة ناتجة عن العميل ويحق للعميل رفض هذه التدابير أو تعديلها.
7.8 Should Supplier fail to deliver the Goods by the Delivery Date, Customer, at its sole discretion, (i) shall be entitled to late performance damages as provided under Clause 14.1 and/or (ii) has the right to have such Goods provided by a third party. The direct and documented costs incurred by Customer in connection with the provision of the Goods by such third party shall be payable by Supplier.	7.8 في حالة تقاعس المورد عن تسليم البضائع بحلول تاريخ التسليم، يحق للعميل، وفقاً لتقديره وحده، (1) الحصول على تعويضات عن الأداء المتأخر على النحو المنصوص عليه في البند 14.1 و/أو (2) الحق في الحصول على هذه البضائع المقدمة من طرف ثالث. يتعين على المورد سداد التكاليف المباشرة والموثقة التي يتكبدها العميل فيما يخص توفير البضائع من جانب هذا الطرف الثالث.
Transfer of ownership of Goods	نقل ملكية البضائع
7.9 Ownership in the Goods shall transfer from Supplier to Customer on the time of acceptance by Customer in accordance with the Contract and Goods being proven to fit technical aspects and purpose of its use and/or when Customer pays for the Goods or part thereof in accordance with the Contract.	7.9 تنتقل الملكية في البضائع من المورد إلى العميل وقت قبول العميل وفقاً للعقد والبضائع التي ثبت أنها تناسب الجوانب الفنية والغرض من استخدامها و/أو عندما يدفع العميل ثمن البضائع أو جزء منها وفقاً للعقد.
7.10 The Goods shall be delivered free from any and all mortgages, pledges, security interests, liens, levies, charges, claims, conditions, equitable interests, options, or other encumbrance or restriction of any kind whatsoever.	7.10 يجب تسليم البضائع خالية من كل وبعض الرهون العقارية أو التعهدات أو حقوق الضمان أو الامتيازات أو الجبايات أو الرسوم أو المطالبات أو الشروط أو المصالح العادلة أو الخيارات أو أي رهن أو تقييد آخر من أي نوع كان.
Warranties in relation to Goods	الضمانات المتعلقة بالبضائع

<p>7.11 Supplier and/or Supplier Signatory warrants the availability of the Goods during the Term.</p>	<p>7.11 يضمن المورد و/أو المورد الموقَّع توافر البضائع خلال مدة سريان هذه الاتفاقية.</p>
<p>7.12 Supplier warrants that the Goods shall comply in all respects with the Contract. For the avoidance of doubt, Goods shall be construed as an obligation to achieve the require result and to be fit for the purpose of its use.</p>	<p>7.12 يضمن المورد أن البضائع لأبد وأن تمتثل للعقد من جميع النواحي. درءًا للشكوك، يجب تفسير البضائع على أنها التزام بتحقيق النتيجة المطلوبة وأن تكون صالحة لغرض استخدامها.</p>
<p>7.13 Should any of the Goods not Conform within either (i) twelve (12) months from the date when such Goods are used for the first time, or (ii) eighteen (18) months from the Delivery Date of such Goods, whichever period ends first ("Goods Warranty Period"), and Supplier is so notified during such Goods Warranty Period, then Supplier shall replace or rework, as directed by Customer and at Customer's sole discretion, the Goods that do not Conform, within the timeline specified by Customer with minimum disruption to Customer's operations.</p>	<p>7.13 في حالة عدم مطابقة أي من البضائع في غضون (1) اثني عشر (12) شهرًا من تاريخ استخدام هذه البضائع لأول مرة، أو (2) ثمانية عشر (18) شهرًا من تاريخ تسليم هذه البضائع، أيهما ينتهي أولاً (يُشار إليه فيما يلي باسم "فترة ضمان البضائع")، يلزم تقديم إخطار بذلك إلى المورد خلال فترة ضمان البضائع هذه، وعندئذ يتعين على المورد استبدال البضائع غير المطابقة أو إعادة تصنيعها، وفقًا لتوجيهات العميل ووفقًا لتقدير العميل وحده، في غضون المدة الزمنية التي يحددها العميل بأدنى حد ممكن من انقطاع عمليات العميل.</p>
<p>7.14 Replacement or rework of the Goods shall be carried out at Supplier's cost and risk, and shall include expenses and costs relating to packing, transportation to or from Supplier's manufacturing location, assistance to remove or install, and tests when necessary to confirm that such Goods Conform.</p>	<p>7.14 يلزم استبدال البضائع أو إعادة صياغتها على حساب المورد ومسؤوليته، وتشمل النفقات والتكاليف المتعلقة بالتعبئة والنقل من أو إلى موقع تصنيع المورد والمساعدة في إزالتها أو تثبيتها والاختبارات عند الضرورة للتأكد من أن هذه البضائع مطابقة.</p>
<p>7.15 Supplier warrants the Goods replaced or reworked in accordance with Clause 7.13 shall comply with the Contract and Conform. The Goods Warranty Period shall be extended in respect of such Goods for a duration equivalent to the period during which the Goods were being replaced or reworked or made unavailable or during which Customer's operations were interrupted, whichever lasts longer. Should any of such Goods be found not to Conform within such extended Goods Warranty Period, then Clause 7.13 shall apply.</p>	<p>7.15 يضمن المورد امتثال البضائع المستبدلة أو المعاد تصنيعها وفقًا للبند 7.13 للعقد ومطابقتها. ويلزم تمديد مدة ضمان البضائع فيما يخص هذه البضائع لمدة تعادل الفترة التي تم خلالها استبدال البضائع أو إعادة تصميمها أو عدم توافرها أو التي توقفت خلالها أعمال العميل، أيهما أطول. إذا تبين عد تطابق هذه البضائع مع فترة ضمان البضائع الممتدة هذه، فسيتم تطبيق البند 7.13.</p>
<p>7.16 Should Supplier fail to diligently and satisfactorily carry out the replacement or rework of the Goods as provided in Clauses 7.13 and 7.14, Customer has the right to have the replacement or rework performed by a third party upon Customer's prior notice to Supplier. The direct and documented costs incurred by Customer in connection with the replacement or rework by such third party shall be payable by Supplier. Rework or replacement by a third party under this Clause shall not relieve</p>	<p>7.16 في حالة تقاعس المورد عن القيام بجدية وبشكل مرضٍ باستبدال أو إعادة تصميم البضائع على النحو المنصوص عليه في البندين 7.13 و7.14، يحق للعميل إجراء الاستبدال أو إعادة التصميم من جانب طرف ثالث بناءً على إخطار مسبق مقدم من العميل إلى المورد. يتعين على المورد سداد التكاليف المباشرة والموثقة التي يتكبدها العميل فيما يخص الاستبدال أو إعادة التصميم من جانب هذا الطرف الثالث. لا تعفي إعادة التصميم أو الاستبدال من جانب طرف ثالث بموجب هذا البند المورد من التزامات الضمان بموجب العقد.</p>

Supplier from its warranty obligations under the Contract.	
7.17 The warranties under this Clause 7 shall not apply to the extent that Supplier demonstrates that replacement or rework of the Goods results from: (a) normal wear and tear; or (b) damage caused by a third party, or by a Customer's misuse unless such damage or misuse is due to acts, omissions, faulty instructions or negligence of any member of Supplier's Group.	7.17 لا تنطبق الضمانات بموجب هذا البند 7 بالقدر الذي يوضح به المورد أن استبدال البضائع أو إعادة تصميمها ناتج عن: (أ) البلى العادي. أو (ب) الضرر الناجم عن طرف ثالث، أو عن سوء استخدام العميل ما لم يكن هذا الضرر أو سوء الاستخدام ناتجًا عن أفعال أو سهو أو تعليمات خاطئة أو إهمال من أي عضو في مجموعة الموردين.
8 SERVICES	8 الخدمات
8.1 This Clause 8 shall apply in respect of the provision of Services only.	8.1 ينطبق هذا البند 8 فيما يخص تقديم الخدمات فقط.
Warranties in relation to Services	الضمانات المتعلقة بالخدمات
8.2 Supplier warrants that from the date of acceptance of any Services in accordance with the Contract for a period of twenty-four (24) months (the "Services Warranty Period"), if any Service is required to be re-performed, Supplier shall re-perform such Service at no additional cost to Customer.	8.2 يضمن المورد أنه من تاريخ قبول أي خدمات وفقًا للعقد لمدة أربعة وعشرين (24) شهرًا (يُشار إليه فيما يلي باسم "فترة ضمان الخدمات")، إذا كان من الضروري إعادة أداء أي خدمة، فيتعين على المورد إعادة أداء هذه الخدمة دون أي تكلفة إضافية على العميل.
8.3 Should any of the Services be re-performed, the Services Warranty Period shall be extended for a new period of twenty-four (24) months in respect of such re-performed Services from the date when such re-performance was completed in accordance with the Contract.	8.3 في حالة إعادة أداء أي من الخدمات، يتم تمديد فترة ضمان الخدمات لفترة جديدة مدتها أربعة وعشرون (24) شهرًا فيما يخص هذه الخدمات المعاد تنفيذها من تاريخ اكتمال إعادة الأداء هذه وفقًا للعقد.
8.4 Should Supplier fail to diligently perform or re-perform the Services, Customer has the right to have such Services performed by a third-party subject to Customer's prior notice to Supplier. The direct and documented costs incurred by Customer in connection with the performance by such third party shall be charged back to Supplier. Performance by a third party under this Clause shall not relieve Supplier from its warranty obligations under the Contract.	8.4 في حالة تقاعس المورد عن أداء الخدمات أو إعادة أدائها بجد، يحق للعميل أن يتم تنفيذ هذه الخدمات من جانب طرف ثالث وفقًا للإخطار المقدم من العميل المسبق للمورد. يتعين على الطرف الثالث أن يرد للمورد التكاليف المباشرة والموثقة التي يتكبدها العميل فيما يخص الأداء. لا يعفي الأداء من جانب طرف ثالث بموجب هذا البند المورد من التزامات الضمان بموجب العقد.
9 ACCEPTANCE OF GOODS AND/OR SERVICES	9 قبول السلع أو الخدمات أو كليهما معًا
9.1 Acceptance of Goods and/or Services shall occur when:	9.1 يلزم قبول السلع أو الخدمات أو كليهما معًا في الحالات التالية:
(a) Customer has inspected such Goods and/or Services to see whether the Goods and/or Services Conform, and	(أ) إذا قام العميل بفحص هذه السلع أو الخدمات أو كليهما معًا لمعرفة ما إذا كانت السلع أو الخدمات أو كليهما معًا مطابقة.
(b) only once all elements of the Goods and/or Services as described in the Contract have been provided to Customer.	(ب) بمجرد تقديم جميع عناصر السلع أو الخدمات أو كليهما معًا على النحو الموضح في العقد إلى العميل.

9.2 Acceptance of Goods and/or Services shall take place in accordance with the following procedures:	9.2 يلزم قبول السلع أو الخدمات أو كليهما معًا وفقًا للإجراءات التالية:
Acceptance without reserves	القبول دون أي احتياطات
(a) Acceptance without reserve shall occur when Customer confirms in writing that it accepts the Goods without reserves.	(أ) يتم القبول دون أي احتياطات عندما يؤكد العميل كتابةً أنه يقبل البضائع دون أي احتياطات.
Acceptance with reserve(s)	القبول مع وجود احتياطات
(b) Should Customer identify Goods and/or the Services that do not Conform, and decide at its own discretion that such Goods and/or Services can be reworked, then Customer has the right to either:	(ب) إذا حدد العميل السلع أو الخدمات غير المطابقة أو كليهما معًا، وقرر وفقًا لتقديره وحده أنه يمكن إعادة تصميم هذه السلع أو الخدمات أو كليهما معًا، يحق للعميل إما:
(i) accept such Goods and/or Services with reserve(s), in which case Supplier shall carry out the rework necessary to remedy the reserves within the period given by Customer. If at the end of this period, Supplier has not satisfactorily carried out the rework (without prejudice to Customer's right to terminate the Contract in accordance with Clause 19), Customer may either: (a) upon Customer's prior notice, perform itself or cause a third party to perform, at Supplier's costs and risk; or (b) require Supplier not to remedy all or part of the reserves and to provide a reduction in the price(s) payable for the relevant Goods and/or Services; in any case, Customer shall be entitled to late performance damages pursuant to Clause 14; or	(1) قبول هذه السلع أو الخدمات أو كليهما معًا مع التحفظ، وفي هذه الحالة يتعين على المورد إعادة التصميم اللازم لمعالجة التحفظات خلال الفترة التي يقدمها العميل. إذا لم يتم المورد في نهاية هذه الفترة بإعادة التصميم بشكل مرضي (دون المساس بحق العميل في إنهاء العقد وفقًا للبند 19)، يجوز للعميل إما: (أ) بناءً على إخطار مسبق من العميل، أدائها أو إيعاز طرف ثالث بأدائها، على حساب المورد ومسؤوليته. أو (ب) مطالبة المورد بعدم معالجة كل أو جزء من التحفظات وتقديم تخفيض في السعر (الأسعار) المستحقة مقابل السلع أو الخدمات أو كليهما معًا ذات الصلة. وفي أي حال، يحق للعميل الحصول على تعويضات عن الأداء المتأخر وفقًا للبند 14.
(ii) refuse to accept the Goods and/or Services in accordance with Clause 9.2(c).	(2) رفض قبول السلع أو الخدمات أو كليهما معًا وفقًا للبند 9.2(ج).
Refusal	الرفض
(c) Customer may refuse the Goods and/or Services if Goods do not Conform and/or if the Services are not performed in accordance with the Contract. In such case, Customer may terminate the Contract in accordance with Clause 19.	(ج) يجوز للعميل رفض السلع أو الخدمات أو كليهما معًا إذا كانت السلع غير مطابقة و/أو إذا لم يتم تنفيذ الخدمات وفقًا للعقد. وفي مثل هذه الحالة، يجوز للعميل إنهاء العقد وفقًا للبند 19.
(d) Acceptance of Goods and/or Services by Customer (with or without reserve(s)), or the refusal to accept Goods and/or Services shall be recorded in a written document dated and signed by both Parties.	(د) يتم تسجيل قبول السلع أو الخدمات أو كليهما معًا من جانب العميل (مع أو مع عدم وجود احتياطي/احتياطات)، أو رفض قبول السلع أو الخدمات أو كليهما معًا في وثيقة مكتوبة محررة وممهورة بتوقيع الطرفين.
9.3 The Supplier shall remain fully responsible for any defects or for any non-Conformity whatsoever which were not apparent at the time of Acceptance despite any inspection or acceptance by the Customer and shall not reduce or otherwise affect Supplier's obligations and warranties under the Contract.	9.3 يظل المورد مسؤولاً مسؤولاً كاملة عن أي عيوب أو أي عدم مطابقة على الإطلاق لم تكن واضحة وقت القبول رغم أي فحص أو قبول من جانب العميل ولا يجوز أن يحد من أو يؤثر على التزامات المورد و ضماناته بموجب العقد.

10 SUPPLIER'S OBLIGATIONS	10 الالتزامات الواقعة على عاتق المورد
General	أحكام عامة
10.1 Supplier shall, and shall ensure that its Personnel, its Subcontractors, and their Personnel shall perform the Contract:	10.1 يتعين على المورد تنفيذ العقد، وعليه التأكد من أن موظفيه ومقاوليه من الباطن وموظفيهم ينفذون العقد:
(a) in accordance with the time schedule set out in the Contract and, if not specified, then promptly;	(أ) وفقاً للجدول الزمني المحدد في العقد، وإذا لم يتم تحديده، فعندئذ، يتعين عليهم تنفيذه على الفور.
(b) in compliance with Good Industry Practices, any Applicable Laws, and Mandatory Policies;	(ب) امتثالاً للممارسات الصناعية الجيدة وأي قوانين سارية وسياسات إلزامية.
(c) by exercising all care, skill and diligence to prevent damage to Customer's Site or property; and	(ج) من خلال ممارسة كل العناية والمهارة والمثابرة لمنع الضرر الذي يلحق بموقع العميل أو ممتلكاته.
(d) as an independent contractor and neither Supplier nor any of its Subcontractors nor any of their Personnel shall be deemed for any purpose to be Customer's Personnel.	(د) بصفته مقاول مستقل ولا يعتبر المورد أو أي من مقاوليه من الباطن أو أي من موظفيهم لأي غرض من الأغراض موظفين للعميل.
Duty to inform and Advice	واجب تقديم المعلومات وإسداء النصح
10.2 Supplier shall ensure it is aware of:	10.2 يتعين على المورد التأكد من أنه على دراية بما يلي:
(a) any foreseeable external factors and conditions (including but not limited to technical conditions); and	(أ) أي عوامل وشروط خارجية متوقعة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الشروط الفنية).
(b) any risks connected with the Goods and/or Services, including but not limited any hygiene, safety, and environmental risk, that may affect the performance of the Contract and shall inform Customer and provide any advice mitigating such factors, conditions or risks regardless of Customer's knowledge or expertise.	(ب) أي مخاطر مرتبطة بالسلع أو الخدمات أو كليهما معاً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أي مخاطر تتعلق بالنظافة والسلامة والبيئة، التي قد تؤثر على أداء العقد ويلزم إبلاغ العميل وتقديم أي نصيحة للتخفيف من حدة هذه العوامل أو الظروف أو المخاطر بغض النظر عن معرفة العميل أو خبرته.
Duty to Advise	واجب إسداء النصح
The Supplier shall Advise the Customer on the following inter alia:	يتعين على المورد إسداء النصح للعميل بشأن ما يلي من بين أمور أخرى:
o Advise the Customer on a choice of appropriate Goods that are suitable for its requirements, and on the nature and composition of such Goods;	إسداء النصح للعميل بشأن اختيار السلع المناسبة لمتطلباته، وبشأن طبيعة وتكوين هذه السلع.
o Inform the Customer of the risks associated with the Goods and their use, in particular with respect to health, safety or any other risk or danger.	إبلاغ العميل بالمخاطر المرتبطة بالسلع واستخدامها، لاسيما فيما يخص الصحة أو السلامة أو أي خطر أو مخاطرة أخرى.
o Verify all technical or functional documents and information provided to him by the Customer, to ensure they are consistent and, if necessary, point out any anomalies or omissions that may be discovered.	o التحقق من جميع الوثائق والمعلومات الفنية أو الوظيفية التي يقدمها له العميل، لضمان اتساقها، وإذا لزم الأمر، الإشارة إلى أي أوجه خلل أو سهو قد يتم اكتشافها.
o Verify that the Goods are provided and used in strict compliance with the public policy	o التحقق من أن البضائع يتم توفيرها واستخدامها مع الامتثال التام لأحكام السياسة العامة المعمول بها في الدولة التي يوجد فيها الموقع ذي الصلة.

provisions applicable in the country where the relevant Site is located.	
Inform the Customer of any major technical incident that affects goods that are identical to those supplied to the Customer.	إبلاغ العميل بأي حادث فني كبير يؤثر على البضائع المطابقة لتلك التي يتم توفيرها للعميل.
Careful examinations of Customer information	الفحوصات الدقيقة لمعلومات العميل
10.3 Supplier shall carry out a careful examination of information provided by or on behalf of Customer for the provision of Goods and/or Services, including any updated versions of any Mandatory Policies, and Supplier shall inform Customer of any anomalies or omissions.	10.3 يتعين على المورد إجراء فحص دقيق للمعلومات المقدمة من جانب العميل أو نيابة عنه لتوفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا، بما في ذلك أي إصدارات محدثة من أي سياسات إلزامية، ويتعين على المورد إبلاغ العميل بأي أوجه خلل أو سهو.
Customer shall not be liable for the accuracy and completeness of such information.	لن يكون العميل مسؤولاً عن دقة واكتمال هذه المعلومات.
Authorizations	الأذونات
10.4 Supplier warrants that it and its Subcontractors shall, in compliance with Applicable Laws, maintain at their own costs during the Term all statutory registrations, approvals and authorizations granted by public authorities or professional organizations required to perform its obligations under the Contract ("Authorizations"). Customer has the right to request Supplier to provide evidence of Authorizations prior to the commencement of any provision of Goods and/or Services. In the event, any Authorization becomes invalid for any reason whatsoever, Supplier shall immediately inform Customer of the same and Customer shall be entitled to terminate the Contract in accordance with Clause 19.	10.4 يضمن المورد أنه ومقاولوه من الباطن ، وفقاً للقوانين المعمول بها، يحتفظون على نفقتهم الخاصة خلال مدة سريان هذه الاتفاقية بجميع التسجيلات القانونية والموافقات والتفويضات الممنوحة من جانب السلطات العامة أو المنظمات المهنية المطلوبة لأداء التزاماتها بموجب العقد (يُشار إليها فيما يلي باسم "الأذونات"). يحق للعميل أن يطلب من المورد تقديم دليل على الأذونات قبل بدء أي توفير للسلع أو الخدمات أو كليهما معًا. في هذه الحالة، لن يُعتد بأي تفويض لأي سبب من الأسباب، يتعين على المورد إبلاغ العميل على الفور بذلك ويحق للعميل إنهاء العقد وفقاً للبند 19.
11 OTHER OBLIGATIONS	11 الالتزامات الأخرى
11.1 Other obligations, if any, shall be addressed in the Specific Terms.	11.1 يلزم معالجة الالتزامات الأخرى، إن وجدت، في الشروط المحددة.
12 AUDITS AND ACCOUNTING	12 التدقيق والمحاسبة
12.1 Subject to prior notice to Supplier, Customer shall be entitled, at any time, to conduct, or have conducted by third party, audits at Supplier's or its Subcontractors respective facilities to ensure Supplier and/or its Subcontractors are in compliance with their obligations under the Contract ("Audits"). Information obtained during any Audit shall not be used for any purpose other than such Audit. Supplier shall provide Customer with all assistance necessary for conducting such Audits. Customer has the right during any Audits to copy any records and accounts for verification of any sum payable under the Contract.	12.1 وفقاً للإخطار المسبق المقدم إلى المورد، يحق للعميل، في أي وقت، إجراء أو تنفيذ أي عمليات مراجعة من جانب طرف ثالث في مرافق المورد أو مقاوليه من الباطن لضمان وفاء المورد و/أو مقاوليه من الباطن بالتزاماتهم بموجب العقد ("عمليات المراجعة"). لا يجوز استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها خلال أي عملية مراجعة لأي غرض آخر غير هذه المراجعة. يتعين على المورد تزويد العميل بكل ما يلزم من مساعدات لإجراء عمليات المراجعة هذه. يحق للعميل أثناء أي عمليات مراجعة نسخ أي سجلات وحسابات للتحقق من أي مبلغ مستحق الدفع بموجب العقد.

<p>12.2 Such Audit shall not reduce or otherwise affect: (i) Supplier's obligations, liabilities and warranties under the Contract, (ii) Supplier's status of independent contractor as provided in Clause 10.1, and (iii) Customer's right to refuse any Goods and/or Services.</p>	<p>12.2 لا يجوز أن تحد المراجعة مما يلي أو أن تؤثر على ما يلي بطريقة أخرى: (1) التزامات المورد وواجباته وضمائنه بموجب العقد، (2) حالة المورد بوصفه مقاول مستقل على النحو المنصوص عليه في البند 10.1، و (3) حق العميل في رفض أي سلع أو خدمات أو كليهما معًا.</p>
<p>12.3 Supplier shall safely keep, and cause its Subcontractors to keep, in accordance with generally accepted accounting practice, accurate detailed records and accounts relating to the Contract for an accurate audit and verification of any reimbursable costs, for the duration of the Contract and for a period of two (2) years from its termination or expiry.</p>	<p>12.3 يتعين على المورد حفظ السجلات والحسابات التفصيلية الدقيقة المتعلقة بالعقد في مأمّن وإيعاز مقاوليه من الباطن بحفظها والتحقق من أي تكاليف قابلة للسداد، وفقًا للممارسة المحاسبية المقبولة عمومًا، طوال مدة سريان العقد ولمدة عامين من إنهائه أو انتهاء مدة سريانه.</p>
<p>13 PRICE, INVOICING AND PAYMENTS</p>	<p>13 السعر والفواتير والمدفوعات</p>
<p>Payment, price and taxes</p>	<p>السداد والسعر والضرائب</p>
<p>13.1 In consideration for the provision of the Goods and/or Services, Customer shall pay Supplier the prices as specified in SCHEDULE 3.3 or in the Order. Such prices are fully inclusive of all cost, firm and non-revisable, and shall include all taxes other than VAT.</p>	<p>13.1 يتعين على العميل نظير توفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا، أن يدفع للمورد الأسعار على النحو المحدد في الملحق رقم 3.3 أو في الطلب. وتشمل هذه الأسعار بالكامل جميع التكاليف، الثابتة وغير القابلة للمراجعة، وتشمل جميع الضرائب بخلاف ضريبة القيمة المضافة.</p>
<p>13.2 Supplier shall be solely responsible and liable for all taxes, imposts, levies, fees, stamps, customs duties and dues of any kind which may be assessed or levied by whatsoever authorities on Supplier ("Taxes"), its Affiliates, Subcontractors and Personnel in any country in connection with the performance of the Contract, including any taxes which Customer may be obligated to withhold from its payments to Supplier in accordance with Applicable Laws.</p>	<p>13.2 يتحمل المورد وحده المسؤولية عن جميع الضرائب والمكوس والجبائيات والرسوم والدمغات والرسوم الجمركية والمستحقات أيًا كان نوعها والتي قد تقيّمها أو تفرضها أي سلطات على المورد (يُشار إليها فيما يلي باسم "الضرائب") والشركات التابعة له والمقاولين من الباطن والموظفين في أي دولة فيما يخص أداء العقد، بما في ذلك أي ضرائب قد يكون العميل ملزمًا باقتطاعها من مدفوعاته للمورد وفقًا للقوانين المعمول بها.</p>
<p>13.3 Supplier shall defend, indemnify, and hold Customer and its Affiliates harmless from and against any claim, demand, cause of action, proceedings, judgements, award (including reasonable legal fees, costs and expenses and sums paid by way of settlement), liability, loss, expense, penalty, fine and damages and the like arising from, relating to, or in connection with the performance, mis- performance or non-performance of the Contract. In respect of Clause 13.2. Supplier represents that, in setting its prices for the supply of Goods and/or Services under the Contract, it has taken into account all Taxes for which it is liable in accordance with this Clause.</p>	<p>13.3 يتعين على المورد الدفاع عن العميل والشركات التابعة له وتعويضه وإبراء ذمته من أي مطالبة أو طلب أو سبب تقاضي أو إجراءات أو أحكام أو قرار (بما في ذلك الرسوم القانونية المعقولة والتكاليف والنفقات والمبالغ المدفوعة عن طريق التسوية) والمسؤولية والخسارة والنفقات والعقوبة والغرامة والأضرار وما شابه ذلك الناشئة عن أو فيما يخص أداء العقد أو سوء أدائه أو عدم أدائه. فيما يخص البند رقم 4(هـ). ويقر المورد بأنه، عند تحديد أسعاره لتوريد السلع أو الخدمات أو كليهما معًا بموجب العقد، قد أخذ في حسبانته جميع الضرائب التي يكون مسؤولًا عنها وفقًا لهذا البند.</p>
<p>Invoicing</p>	<p>إصدار الفواتير</p>
<p>13.4 Supplier shall issue invoices to be sent to Customer's address as specified in the Order</p>	<p>13.4 يتعين على المورد إصدار فواتير لإرسالها إلى عنوان العميل على النحو المحدد في طلب الشراء</p>

Request and in the currency specified in the Contract. Such invoices shall comply with SCHEDULE 3.3 and SCHEDULE 3.5, any other instruction of Customer and Applicable Laws.	وبالعملة المحددة في العقد. ولا بد وأن تتوافق هذه الفواتير مع الملحق 3.3 والملحق 3.5 وأي تعليمات أخرى للعميل والقوانين المعمول بها.
13.5 Upon Customer's request, Supplier shall set up an electronic invoicing system, using a platform specified by Customer. Each Party shall enter into an agreement with such provider and each Party shall bear their own costs for the use of such platform.	13.5 بناءً على طلب العميل، يتعين على المورد إعداد نظام فواتير إلكتروني، باستخدام منصة يحددها العميل. ويتعين على كل طرف أن يبرم اتفاقاً مع مقدم الخدمات، على أن يتحمل كل طرف تكاليفه الخاصة لاستخدام هذه المنصة.
13.6 In addition to the requirements of Applicable Laws, invoices shall contain the following information:	13.6 بالإضافة إلى متطلبات القوانين المعمول بها، لا بد وأن تحتوي الفواتير على المعلومات التالية:
<ul style="list-style-type: none"> <li>Supplier's Tax and VAT codes;</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>رموز الضريبة وضريبة القيمة المضافة للموردين.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>references or identification number of the Contract;</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مراجع أو رقم تعريف العقد.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>the period for which the invoice relates;</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الفترة التي تتعلق بها الفاتورة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>the amounts due by Customer;</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المبالغ المستحقة على العميل.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>the basis on which the amounts due have been calculated;</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الأساس الذي تم على أساسه حساب المبالغ المستحقة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>the description and quantity of all Goods and/or Services provided;</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وصف وكمية جميع السلع أو الخدمات المقدمة أو كليهما معاً.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>the nomenclature, the net weight in kilograms, the transportation mode and the country of origin of the Goods;</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التسميات والوزن الصافي بالكيلو جرام ووسيلة النقل وبلد منشأ البضائع.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>if necessary, copies of documentation in support of the amounts invoiced; and</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إذا لزم الأمر، نسخ من الوثائق الثبوتية للمبالغ المفوترة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>the relevant Order reference number.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الرقم المرجعي للطلب ذي الصلة.</li> </ul>
13.7 Customer shall pay non-disputed invoices by means of electronic transfer of funds (or other agreed method) within thirty (30) days from the last day of the month in which the invoice was issued.	13.7 يتعين على العميل سداد الفواتير غير المتنازع عليها عن طريق التحويل الإلكتروني للأموال (أو أي طريقة أخرى متفق عليها) في غضون ثلاثين (30) يوماً من اليوم الأخير من الشهر الذي صدرت فيه الفاتورة.
13.8 The supplier shall be responsible to submit the social insurance certificate related to the provided services and its temporary staff (or whatever officially proves the non-eligibility to such requirement from the relevant authority), Customer shall have the right to withhold the payment\ till receiving the required documents from supplier side in accordance with Applicable Laws	13.8 يكون المورد مسؤولاً عن تقديم شهادة التأمين الاجتماعي المتعلقة بالخدمات المقدمة وموظفيه المؤقتين (أو ما يثبت رسمياً عدم استيفاء هذا الشرط من جانب السلطة المختصة)، يحق للعميل إلغاء الدفع/حتى استلام المستندات المطلوبة من جانب المورد وفقاً للقوانين المعمول بها.
13.9 Invoices	13.9 الفواتير
Disputed invoices	الفواتير المتنازع عليها
13.10 In the event Customer disputes all or part of an invoice, Customer shall send a written notice via mail to the contact person of to the Supplier specifying the reasons for its refusal to pay. Customer shall have no	13.10 في حالة اعتراض العميل على الفاتورة كلها أو جزء منها، يتعين على العميل إرسال إخطار مكتوب عبر البريد إلى الشخص المسؤول عن الاتصال بالمورد يحدد أسباب رفضه السداد. ولا يكون العميل ملزماً بسداد أي مبلغ متنازع عليه حتى يتم تسوية هذا النزاع بين الطرفين.

obligation to pay any disputed amount until such dispute is resolved between the Parties; in that case, Supplier shall correct the invoice and submit it to Customer for payment in accordance with this Clause 13.	وفي هذه الحالة، يتعين على المورد تصحيح الفاتورة وتقديمها إلى العميل لغرض سدادها وفقاً لهذا البند 13.
Set-offs	المقاصة
13.11 Customer shall have the right at its sole discretion to offset amounts owed by Supplier against amounts payable by Customer under the Contract.	13.11 يحق للعميل وفقاً لتقديره الخاص تعويض المبالغ المستحقة على المورد مقابل المبالغ المترصدة بذمة العميل بموجب العقد.
14 LATE PERFORMANCE OR MISPERFORMANCE	14 الأداء المتأخر أو سوء الأداء
14.1 Should Supplier fail to deliver the Goods and/or Services by the Delivery Date or fail to provide Goods and/or Services that Conform, Supplier shall pay upon notice the amounts set out in SCHEDULE 3.3 (or otherwise in the Contract).	14.1 إذا تقاعس المورد عن تسليم السلع أو الخدمات أو كليهما معاً بحلول تاريخ التسليم أو تقاعس عن توفير السلع أو الخدمات المطابقة أو كليهما معاً، يتعين على المورد أن يدفع عند الإخطار المبالغ المنصوص عليها في الملحق 3.3 (أو غير ذلك في العقد).
14.2 Payment of such amounts shall be without prejudice to the other rights and remedies of Customer under the Contract or at law.	14.2 يلزم سداد هذه المبالغ دون المساس بالحقوق وسبل الانتصاف الأخرى للعميل بموجب العقد أو بموجب القانون.
15 INTELLECTUAL PROPERTY	15 الملكية الفكرية
Specific Elements	العناصر الملموسة
15.1 In consideration for Customer's payment of the price specified in the Contract, Supplier shall assign to Customer, and warrants the assignment by its Personnel, its Subcontractors and their Personnel of, all intellectual property rights relating to any specific elements provided to comply with Customer's specifications, including but not limited to plans, studies, models, designs and drawings, user guides, technical documentation, manuals, and documents ("Specific Elements").	15.1 نظير سداد العميل للسعر المحدد في العقد، يتعين على المورد التنازل للعميل، ويضمن تنازل موظفيه ومقاوليه من الباطن والعاملين لديه، عن جميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأي عناصر ملموسة مقدمة امتثالاً لمواصفات العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الخطط والدراسات والنماذج والتصاميم والرسومات وأدلة المستخدم والوثائق الفنية والأدلة والمستندات (يُشار إليها فيما يلي باسم "العناصر الملموسة").
15.2 The assignment as provided in Clause 15.1 shall occur when such Specific Elements are created and shall be exclusive, world-wide, perpetual, royalty-free, transferable, and shall include all rights to exploit such Specific Elements: the rights of reproduction, representation, translation, adaptation and sale, on all media and for all forms of use and exploitation. These rights will be granted for the full term of protection of intellectual property rights.	15.2 يلزم التنازل على النحو المنصوص عليه في البند 15.1 عند إنشاء هذه العناصر الملموسة ولا بد أن تكون حصرية وعالمية ودائمة ومجانية وقابلة للتنازل، ويجب أن تشمل جميع حقوق استغلال هذه العناصر المحددة: حقوق الاستنساخ والتمثيل والترجمة والتكيف والبيع، على جميع وسائل الإعلام وجميع أشكال الاستخدام والاستغلال. وسيتم منح هذه الحقوق لكامل مدة حماية حقوق الملكية الفكرية.
Standard elements	العناصر القياسية
15.3 In case the Goods and/or Services contain standard elements, which are not developed specifically for Customer or any of its	15.3 في حالة احتواء السلع أو الخدمات أو كليهما معاً على عناصر قياسية لم يتم تطويرها خصيصاً للعميل أو أي من الشركات التابعة له، وكانت محمية بحقوق

<p>Affiliates, protected by intellectual property rights (including but not limited to standard plans, manuals, documents and software), delivered to Customer by Supplier, in consideration for the remuneration included in the price specified in the Contract, Supplier grants Customer, any of its Affiliates that may be beneficiaries of the Contract and third parties acting on behalf of Customer, a personal and non-exclusive, royalty-free, worldwide, perpetual, transferable right to use, reproduce, represent, translate, repair and adapt such standard elements for the needs of Customer and any of its Affiliates. These rights shall be granted for the entire duration of the intellectual property rights protection and for all media.</p>	<p>الملكية الفكرية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الخطة والأدلة والوثائق والبرامج القياسية)، التي يسلمها المورد للعميل نظير الأجر المدرج في السعر المحدد في العقد، يمنح المورد العميل أو أي من الشركات التابعة له التي قد تكون مستفيدة من العقد والأطراف الثالثة التي تعمل نيابة عن العميل، حقًا شخصيًا وغير حصري ومجاني في جميع أنحاء العالم، دائم، قابل للتنازل لاستخدام هذه العناصر القياسية وإعادة إنتاجها وتمثيلها وترجمتها وإصلاحها وتكييفها بما يلي احتياجات العميل وأي من الشركات التابعة له. تُمنح هذه الحقوق طوال مدة حماية حقوق الملكية الفكرية ولجميع وسائل الإعلام.</p>
<p>15.4 In case of transfer by Customer to a third party of any equipment or any material or asset, which embodies or uses a standard element, the above Customer's right to use shall be transferred to such third party at no additional cost.</p>	<p>15.4 في حالة قيام العميل بنقل أي معدات أو أي مواد أو أصول إلى طرف ثالث، والتي تجسد أو تستخدم عنصرًا قياسيًا، يلزم التنازل عن حق العميل المذكور أعلاه في الاستخدام إلى هذا الطرف الثالث دون أي تكلفة إضافية.</p>
<p>Infringement of intellectual property rights</p>	<p>التعدي على حقوق الملكية الفكرية</p>
<p>15.5 Supplier warrants that it and its Subcontractors, is either the owner of all intellectual property rights relating to any delivered elements or that it has been granted all necessary licences from third parties owning these intellectual property rights, to enable Customer to freely use and exploit such elements in accordance with the provisions of this Clause 15. Supplier shall and shall ensure that its Personnel and Subcontractors shall not infringe or cause Customer to infringe any third party's intellectual property rights. This warranty shall not apply if Supplier can demonstrate that the infringement alleged is attributable to Customer.</p>	<p>15.5 يضمن المورد أنه ومقاوليه من الباطن، إما مالك لجميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأي عناصر تم تسليمها أو أنه تم منحه جميع التراخيص اللازمة من أطراف ثالثة تمتلك حقوق الملكية الفكرية هذه، لتمكين العميل من استخدام هذه العناصر واستغلالها بحرية وفقًا لأحكام هذا البند 15. يتعين على المورد التأكد من أن موظفيه ومقاوليه من الباطن لا ينتهكون حقوق الملكية الفكرية الخاصة بأي طرف ثالث أو لا يوعزون العميل بانتهاكها. ولا ينطبق هذا الضمان إذا تمكن المورد من إثبات أن الانتهاك المزعوم يعزى إلى العميل.</p>
<p>15.6 Supplier shall indemnify and hold Customer harmless from and against any and all claims, costs, damages, expenses or legal action by third parties arising out of or in connection with any infringement or any other breach of their intellectual property rights.</p>	<p>15.6 يتعين على المورد تعويض العميل وإبراء ذمته من كل وبعض المطالبات أو التكاليف أو الأضرار أو النفقات أو الإجراءات القانونية من جانب أطراف ثالثة الناشئة عن أو فيما يخص أي تعدد أو أي انتهاك آخر لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم.</p>
<p>15.7 In the event of a risk of a claim or legal action, Supplier shall take all steps necessary to ensure that the risk of infringement is eliminated, shall inform Customer thereof and shall take into account Customer's business constraints.</p>	<p>15.7 في حالة وجود خطر مطالبة أو إجراء قانوني، يتعين على المورد اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان القضاء على خطر الانتهاك، وإبلاغ العميل بذلك وعليه أن يراعي قيود عمل العميل.</p>

<p>15.8 In case an allegation is made that Customer may not use an element which forms part of any Goods and/or Services without infringing a third party's intellectual property right, Supplier shall, at its own cost and at the sole option of Customer, either replace the element in respect of which such allegation is made, or modify such element so that the infringement or any other breach no longer exists, in compliance with the specifications applicable to such element. Such replacements or modifications shall be performed within periods compatible with Customer's needs. Should Supplier fail to make such replacements or modifications, Supplier shall reimburse Customer for the price of such Goods and/or Services.</p>	<p>15.8 في حالة تقديم ادعاء بأنه لا يجوز للعميل استخدام عنصر يشكل جزءًا من أي سلع و/أو خدمات دون التعدي على حق الملكية الفكرية لطرف ثالث، يتعين على المورد، على نفقته الخاصة وبناءً على الخيار الوحيد للعميل، إما استبدال العنصر الذي تم تقديم هذا الادعاء بشأنه، أو تعديل هذا العنصر بحيث لم يعد التعدي أو أي انتهاك آخر موجودًا، وفقًا للمواصفات المطبقة على هذا العنصر. يجب إجراء عمليات الاستبدال أو التعديلات خلال فترات متوافقة مع احتياجات العميل. في حالة تقاعس المورد عن إجراء مثل عمليات الاستبدال أو التعديلات، يتعين على المورد تعويض العميل عن سعر هذه السلع أو الخدمات أو كليهما معًا.</p>
<p>15.9 The above provisions do not affect the Customer's right to claim damages from the Supplier and/or terminate the Contract in accordance with the provisions of Clause 19.</p>	<p>15.9 لا تؤثر الأحكام المذكورة أعلاه على حق العميل في المطالبة بالتعويضات من المورد و/أو إنهاء العقد وفقًا لأحكام البند 19.</p>
<p>16 CONFIDENTIALITY</p>	<p>16 السرية</p>
<p>16.1 All information supplied by Customer to Supplier in connection with the Contract shall be kept confidential (unless and until released by Customer) and Supplier shall not disclose such information to anybody except as provided in this Clause. This Clause 16.1 shall not apply to information which, as evidenced by Supplier:</p>	<p>16.1 يلزم الحفاظ على سرية جميع المعلومات التي يقدمها العميل إلى المورد فيما يخص العقد (ما لم يصدرها العميل) ولا يجوز للمورد الإفصاح عن هذه المعلومات لأي شخص باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا البند. لا ينطبق هذا البند 16.1 على المعلومات التي تتوافر فيها الشروط التالية، حسبما يثبتته المورد:</p>
<p>(a) is already in the public domain at the time of disclosure; or</p>	<p>(أ) التي كانت بالفعل معلومة للعامة وقت الإفصاح عنها.</p>
<p>(b) is required to be disclosed under Applicable Laws (provided Supplier shall give notice to Customer prior to such disclosure).</p>	<p>(ب) التي يلزم الإفصاح عنها بموجب القوانين المعمول بها (شريطة أن يقدم المورد إخطارًا للعميل قبل هذا الإفصاح).</p>
<p>16.2 Supplier shall limit access to such information and data to those of its Personnel reasonably requiring the same for the performance of the Contract and that Supplier shall not use any of such information and data in any way other than for the aforesaid purpose. Supplier shall ensure that its Personnel and Subcontractors are bound by confidentiality undertakings equivalent to those contained in this Clause 16.</p>	<p>16.2 يتعين على المورد قصر حق الوصول إلى هذه المعلومات والبيانات على موظفيه الذين يطلبون ذلك بشكل معقول لأداء العقد ولا يجوز للمورد استخدام أي من هذه المعلومات والبيانات بأي طريقة بخلاف الغرض المذكور أعلاه. يتعين على المورد التأكد من أن موظفيه ومقاوليه من الباطن ملزمون بتعهدات السرية المكافئة لتلك الواردة في هذا البند 16.</p>
<p>16.3 Supplier shall neither refer to nor use Customer's business name or trademarks for any reason whatsoever, without the prior, explicit and written authorization of Customer.</p>	<p>16.3 لا يجوز للمورد الرجوع إلى الاسم التجاري أو العلامات التجارية للعميل أو استخدامه لأي سبب من الأسباب، دون إذن مسبق وصریح ومكتوب من العميل.</p>
<p>16.4 Any failure to comply with the provisions of this Clause 16 shall be considered</p>	<p>16.4 يعتبر أي تقاعس عن الامتثال لأحكام هذا البند 16 انتهاكًا ماديًا من قبل المورد، وقد يتسبب في أضرار</p>

<p>a material breach by Supplier, and may cause immediate damages to Customer and Customer shall therefore be entitled to take any necessary legal steps, including the remedies of injunction, specific performance and other equitable relief for any breach or threatened breach of this Clause (and any such remedy shall not be deemed to be the exclusive remedy for such breach or threatened breach). Supplier shall defend, indemnify and hold harmless Customer and any of its Affiliates from and against any and all claims suffered or incurred in respect of the above confidentiality obligations.</p>	<p>فورية للعميل وبالتالي يحق للعميل اتخاذ أي خطوات قانونية ضرورية، بما في ذلك سبل الانتصاف من الأمر القضائي والأداء المحدد وغيرها من سبل الانتصاف العادلة لأي انتهاك أو تهديد بانتهاك هذا البند (ولا يعتبر أي سبيل انتصاف من هذا القبيل هو سبيل الانتصاف الحصري لهذا الانتهاك أو التهديد بانتهاك). يتعين على المورد الدفاع عن العميل وتعويضه وإبراء ذمته وأي من الشركات التابعة له من كل وبعض المطالبات المتكبدة فيما يخص التزامات السرية المذكورة أعلاه.</p>
<p>16.5 Supplier shall be liable for any disclosure of such information and data howsoever arising by any of Supplier Group's Personnel.</p>	<p>16.5 يكون المورد مسؤولاً عن أي إفصاح عن هذه المعلومات والبيانات أيًا كان سبب حدوثها، من جانب أي من موظفي مجموعة الموردين.</p>
<p>16.6 The provision of this Clause 16 shall apply mutatis mutandis to any information supplied by Customer Signatory to Supplier Signatory in connection with the Master Contract.</p>	<p>16.6 ينطبق حكم هذا البند 16 مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على أي معلومات يقدمها العميل الموقع إلى المورد الموقع فيما يخص العقد الرئيسي.</p>
<p>17 LIABILITY AND INDEMNITIES</p>	<p>17 المسؤولية والتعويضات</p>
<p>17.1 Subject to any Liability provisions contained in the Part 4 - Specific Terms (if any), each Party shall:</p>	<p>17.1 وفقاً لأي أحكام مسؤولية واردة في الجزء 4 - الشروط المحددة (إن وجدت)، فإن كل طرف:</p>
<p>(a) be liable for any damage (including any injuries, death, damage to or loss of property) that (i) it, its Personnel, and with respect to Supplier any Subcontractors cause to the other Party or to a third party and/or (ii) is arising out of or in connection with the performance, mis-performance or non-performance of the Contract (whether caused by negligence, breach of statutory duty, tort, wilful misconduct or other fault); and</p>	<p>(أ) يكون مسؤولاً عن أي ضرر (بما في ذلك أي إصابات أو وفاة أو ضرر أو فقدان للممتلكات) (1) يتسبب فيه هو وموظفوه وفيما يخص المورد أي مقاولين من الباطن للطرف الآخر أو لطرف ثالث و/أو (2) ينشأ عن أو فيما يخص أداء العقد أو سوء أدائه أو عدم أدائه (سواء كان ذلك بسبب الإهمال أو الإخلال بالواجب القانوني أو الضرر أو سوء السلوك المتعمد أو أي خطأ آخر)</p>
<p>(b) defend, indemnify and hold harmless the other Party and its insurers from and against any damage, cost and/or liability that the other Party may suffer in this respect.</p>	<p>(ب) الدفاع عن الطرف الآخر وشركات التأمين التابعة له وتعويضهم وإبراء ذمتهم من أي ضرر أو تكلفة و/أو مسؤولية قد يتكبدها الطرف الآخر في هذا الصدد.</p>
<p>18 INSURANCE</p>	<p>18 التأمين</p>
<p>18.1 Supplier shall take out and maintain in force and shall procure that any Subcontractor takes out and maintains in force and effect with reputable insurers such insurance policies as may be necessary in accordance with Good Industry Practice to insure Supplier against all manner of risks that might arise out of the acts or omissions of Supplier or otherwise in connection Supplier's performance of its</p>	<p>18.1 يتعين على المورد أن يحصل على بوالص التأمين التي قد تكون ضرورية وفقاً لممارسات الصناعة الجيدة لتأمين المورد ضد جميع أنواع المخاطر التي قد تنشأ عن أفعال أو إغفالات المورد أو غير ذلك فيما يخص أداء المورد لالتزاماته بموجب العقد، بما في ذلك تلك التأمينات المبينة بالتفصيل في الملحق 3.8، ويحافظ على سريتها وعليه أن يضمن حصول أي مقاول من الباطن عليها وإبقائها بكامل القوة والأثر لدى شركات</p>

obligations under the Contract, including those insurances detailed further in SCHEDULE 3.8, at their own expenses throughout the Term.	التأمين ذات السمعة الطيبة، وذلك على نفقته الخاصة طوال المدة.
18.2 The insurance indicated in SCHEDULE 3.8 are minimum requirements and not limits of liability. They should not be construed as Customer's consent to limit Supplier's financial liability in excess of the amounts specified in SCHEDULE 3.8 .	18.2 يشكل التأمين المشار إليه في الملحق 3.8 الحد الأدنى من المتطلبات وليس حدود المسؤولية. ولا ينبغي تفسيره على أنه موافقة من جانب العميل على الحد من المسؤولية المالية للمورد بما يزيد عن المبالغ المحددة في الملحق 3.8 .
18.3 Prior to providing any Goods and/or Services and at each insurance policy's renewal required throughout the duration of the Contract, Supplier shall provide Customer with the certificate(s) issued by its insurer or by its insurance broker certifying the existence of the insurance policies required in accordance with the Contract, the insured amounts, the type of coverage and the period of cover of the policy or policies.	18.3 قبل تقديم أي سلع و/أو خدمات وعند تجديد كل بوليصة تأمين مطلوبة طوال مدة العقد، يتعين على المورد تزويد العميل بالشهادة (الشهادات) الصادرة عن شركة التأمين أو من جانب وسيط التأمين الذي يشهد على وجود وثائق التأمين المطلوبة وفقاً للعقد والمبالغ المؤمن عليها ونوع التغطية وفترة تغطية البوليصة أو البوالص.
18.4 Supplier's insurances shall contain provisions whereby the insurers waive their rights of subrogation against Customer and any of its' Affiliates and their respective insurers to the extent of the liabilities and indemnities assumed by Supplier under the Contract.	18.4 يجب أن تحتوي تأمينات المورد على أحكام تتنازل بموجبها شركات التأمين عن حقوقها في الحلول ضد العميل وأي من الشركات التابعة لها وشركات التأمين الخاصة بها بقدر الالتزامات والتعويضات التي يتحملها المورد بموجب العقد.
18.5 Supplier shall:	18.5 يتعين على المورد:
(a) not by its acts or omissions cause any insurance cover or policy to become void or avoidable; and	(أ) ألا تؤدي أفعاله أو إغفالاته إلى بطلان أي غطاء تأميني أو بوليصة تأمين.
(b) immediately notify Customer of any cancellation notice received from any insurer or of any material change in cover type or amount of insurance.	(ب) إبلاغ العميل على الفور بأي إخطار إلغاء مستلم من أي شركة تأمين أو أي تغيير جوهري في نوع التغطية أو مبلغ التأمين.
19 TERMINATION	19 الإنهاء
Termination due to Supplier's default	الإنهاء بسبب تقصير من جانب المورد
19.1 In the event of the If Supplier's breaches any of his contractual obligations, and in the event where Customer sends the Supplier a notice requesting him to remedy the violation seven (7) calendar days [to be adapted] after having given notice to cure the breach with which the Supplier failed to comply with, the Customer may after the 7 days starting from the date of the notice; inter alia take all measures to perform the Contract itself or to have if performed by a third party, at the Supplier's reasonable expense. Provided that the Supplier shall endure all amounts and expenses paid to any third party.	19.1 في حالة انتهاك المورد لأي من التزاماته التعاقدية، وفي حالة إرسال العميل إخطاراً إلى المورد يستلزم منه تصحيح الانتهاك بعد سبعة (7) أيام ميلادية [يلزم تعديله] بعد تقديم إخطار بتدارك الانتهاك الذي تقاعس المورد عن الامتثال له، يجوز للعميل بعد 7 أيام تبدأ من تاريخ الإخطار، القيام بأمر من بينها اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ العقد ذاته أو إذا قام بها طرف ثالث، على نفقة المورد المعقولة. شريطة أن يتحمل المورد جميع المبالغ والنفقات المدفوعة لأي طرف ثالث.
After lapse of the aforementioned notice period in 19.1, upon prior notice to Supplier	بعد انقضاء مدة الإخطار المذكورة أعلاه في 19.1، بناءً على إخطار مسبق إلى المورد الموقع، يحق للعميل

Signatory, Customer Signatory shall have the right to terminate the Master Contract without indemnity or liability of any nature to Supplier Signatory in the following cases:	الموَّع إنهاء العقد الرئيسي دون تعويض أو التزام من أي نوع تجاه المورد الموَّع في الحالات التالية:
(a) material breach of the Contract by Supplier Signatory;	(أ) الإخلال المادي بالعقد من جانب المورد الموَّع.
(b) a series of breaches of the provisions of this Master Contract by Supplier Signatory, which when taken together amount to a material breach;	(ب) سلسلة الانتهاكات المرتكبة بحق أحكام هذا العقد الرئيسي من جانب المورد الموَّع، والتي تصل إلى حد الانتهاك المادي عندما تؤخذ مجتمعة.
(c) the Supplier Signatory has suffered any event or circumstance set out in Clause 19.4(a);	(ج) تكبد المورد الموَّع أي حدث أو ظرف منصوص عليه في البند 19.4(أ).
(d) incapacity or prohibition or cessation of operations of Supplier Signatory for any reason whatsoever;	(د) عجز أو حظر أو وقف عمليات المورد الموَّع لأي سبب من الأسباب.
(e) non-compliance with the provisions of any Applicable Laws by Supplier Signatory; and	(هـ) عدم الامتثال لأحكام أي قوانين معمول بها من جانب المورد الموَّع.
(f) failure to comply with any of the Mandatory Policies.	(و) عدم الامتثال لأي من البوالص الإلزامية.
19.2 Upon prior notice to Supplier, Customer shall be entitled to terminate an Order without indemnity or liability of any nature to Supplier in the following cases:	19.2 بناءً على إخطار مسبق للمورد، يحق للعميل إنهاء الطلب دون تعويض أو مسؤولية من أي نوع للمورد في الحالات التالية:
(a) material breach of the Contract by Supplier;	(أ) الإخلال المادي بالعقد من جانب المورد.
(b) a series of breaches of the provisions of the Contract by Supplier, which when taken together amount to a material breach;	(ب) سلسلة الانتهاكات المرتكبة بحق أحكام هذا العقد من جانب المورد، والتي تصل إلى حد الانتهاك المادي عندما تؤخذ مجتمعة.
(c) if Customer becomes aware, that Supplier will be unable to provide the Goods and/or Services by the date agreed in the relevant Order;	(ج) إذا علم العميل أن المورد لن يتمكن من توفير السلع أو الخدمات أو كليهما معًا بحلول التاريخ المتفق عليه في الطلب ذي الصلة.
(d) total or partial non-completion of the obligations incumbent on Supplier under the Contract after notification to Supplier of the breach and requesting him to remedy the default within a reasonable time limit set by Customer,	(د) عدم الوفاء الكلي أو الجزئي بالالتزامات المفروضة على المورد بموجب العقد بعد إخطار المورد بالانتهاك ومطالبته بمعالجته بحالات القصور في غضون فترة زمنية معقولة يحددها العميل،
(e) the Contract has been terminated by Customer Signatory for any of the reasons in Clause 19.1;	(هـ) إذا أنهى العميل الموَّع العقد لأي من الأسباب الواردة في البند 19.1.
(f) Supplier has suffered any event or circumstance set out in Clause 19.4(a);	(ج) تكبد المورد أي حدث أو ظرف منصوص عليه في البند 19.4(أ).
(g) incapacity or prohibition or cessation of operations of Supplier for any reason whatsoever;	(ز) عجز عمليات المورد أو حظرها أو وقفها لأي سبب من الأسباب.
(h) non-compliance with the provisions of any Applicable Laws by Supplier; and	(ح) عدم الامتثال لأحكام أي قوانين معمول بها من جانب المورد.
(i) failure to comply with any of the Mandatory Policies.	(ط) عدم الامتثال لأي من البوالص الإلزامية.

19.3 In case of termination of the Contract in accordance with Clause 19.1 or 19.2:	19.3 في حالة إنهاء العقد وفقاً للبند 19.1 أو 19.2:
(a) Customer shall only be liable to pay Supplier, as full and final compensation under the Contract or otherwise, the amount due for Goods delivered and Conform and/or Services performed by Supplier and Conform and accepted by Customer prior to the date of termination, in compliance with the Contract; and	(أ) يكون العميل مسؤولاً فقط عن أن يسدد للمورد، على سبيل التعويض الكامل والنهائي بموجب العقد أو غير ذلك، ذلك المبلغ المستحق مقابل البضائع المسلمة والمطابقة و/أو الخدمات التي يؤديها المورد والمطابقة والمقبولة من جانب العميل قبل تاريخ الإنهاء، وفقاً للعقد.
(b) Customer may have performed all or part of the outstanding obligations under the Contract by another supplier and to invoice Supplier for the difference in price between (i) the cost incurred by Customer; and (ii) the cost Customer would have incurred if Supplier had fully performed the Contract, and Customer shall be entitled to all direct and documented costs and damage (including additional managerial expenses and administrative services) suffered by Customer in connection with such termination; and	(ب) يجوز للعميل أن يكون قد أدى كل أو جزء من الالتزامات المعلقة بموجب العقد من جانب مورد آخر وفاتورة المورد عن الفرق في السعر بين: (1) التكلفة التي تكبدها العميل. (2) التكلفة التي كان سيتكدها العميل إذا كان المورد قد نفذ العقد بالكامل، ويحق للعميل الحصول على جميع التكاليف والأضرار المباشرة والموثقة (بما في ذلك النفقات الإدارية الإضافية والخدمات الإدارية) التي تكبدها العميل فيما يخص هذا الإنهاء.
(c) any monies due to Customer pursuant to this Clause 19.3 shall be paid to Customer within thirty (30) days from the last day of the month in which the invoice was issued, failing which such amounts outstanding shall accrue interest at the rate in Clause 13.8 from the due date of such invoice until the date that such outstanding amounts are paid in full.	(ج) يلزم سداد أي أموال مستحقة للعميل بموجب هذا البند 19.3 للعميل في غضون ثلاثين (30) يوماً من اليوم الأخير من الشهر الذي تم فيه إصدار الفاتورة، وإلا تتحمل هذه المبالغ المستحقة فائدة بالسعر الوارد في البند 13.8 من تاريخ استحقاق هذه الفاتورة حتى تاريخ سداد هذه المبالغ المستحقة بالكامل.
Termination due to Change of Control or insolvency of Supplier	الإنهاء بسبب تغيير السيطرة أو إعسار المورد
19.4 Without prejudice to any other rights under the Contract, Customer may terminate the Contract at any time by serving notice:	19.4 دون الإخلال بأي حقوق أخرى بموجب العقد، يجوز للعميل إنهاء العقد في أي وقت عن طريق تقديم إخطار:
(a) unless contrary to any statutory provision of public order, if Supplier is the subject of any of the following events or circumstances:	(أ) ما لم يتعارض مع أي حكم قانوني للنظام العام، إذا كان المورد موضوع أي من الأحداث أو الظروف التالية:
I. it is unable to pay its debts as they fall due or admits inability to pay its debts;	1. غير قادر على سداد ديونه عند استحقاقها أو تعذر عليه سداد ديونه.
II. it stops or suspends, or threatens to stop or suspend, making payments with respect to all or any class of its debts or it suspends or ceases, or threatens to suspend or cease, carrying on all or a substantial part of its business;	2. أوقف أو علق، أو هدد بوقف أو تعليق سداد المدفوعات فيما يخص كل أو أي فئة من ديونه أو علق أو أوقف، أو هدد بتعليق أو وقف، منازولة كل أو جزء كبير من أعماله.
III. it makes a proposal for or enters into any compromise or arrangement with its creditors other than for the sole purpose of a scheme for a solvent amalgamation with one or	3. قدم اقتراحاً أو أبرم أي حل وسط أو ترتيب مع دائنيه بخلاف الغرض الوحيد من خطة اندماج مع واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى أو إعادة التأهيل بغرض القدرة على سداد الدين.

more other companies or a solvent reconstruction;	
IV. a petition is filed, a notice is given, a resolution is passed, or an order is made, for or in connection with its winding up other than for the sole purpose of a scheme for a solvent amalgamation with one or more other companies or a solvent reconstruction;	4. قدم التماسًا أو إخطارًا أو أجاز قرارًا أو إصدار أمرًا لتصفية ذلك الطرف الآخر أو فيما يتعلق به بخلاف الغرض الوحيد من مخطط اندماج ذلك الطرف الآخر مع واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى أو إعادة تأهيله بغرض القدرة على سداد الدين.
V. an application is made to court, or an order is made, for the appointment of an administrator, or if a notice of intention to appoint an administrator is given or if an administrator is appointed, over it; (vi) a person becomes entitled to appoint a receiver over its assets or a receiver is appointed over its assets; or	5. قُدم طلبًا إلى المحكمة، أو يتم إصدار أمر، لتعيين مسؤول، أو إذا تم تقديم إخطار نية لتعيين مسؤول أو إذا تم تعيين مسؤول، عليه. (6) أصبح للشخص الحق في تعيين حارس قضائي على أصوله أو تم تعيين حارس قضائي على أصوله.
VI. any event occurs, or proceeding is taken, with respect to it in any jurisdiction to which it is subject that has an effect equivalent or similar to any of the events mentioned in (i) to (vii) (inclusive).	6. أي حدث يقع، أو إجراء يُتخذ، فيما يتعلق به في أي بلد يخضع له وله تأثير مكافئ أو مشابه لأي من الأحداث المذكورة في (1) إلى (7) (شامل).
(b) if Supplier undergoes a Change of Control.	(ب) إذا خضع المورد لتغيير السيطرة.
19.5 If Customer terminates the Contract in accordance with Clause 19.4, Customer shall pay Supplier the amount due for Goods delivered to Customer and/or for Services performed by Supplier prior to the date of termination. Such payment shall constitute the full and final compensation payable by Customer under the Contract and Supplier shall have no claim against Customer for such termination.	19.5 إذا أنهى العميل العقد وفقًا للبند 19.4، يتعين على العميل أن يدفع للمورد المبلغ المستحق مقابل البضائع المسلمة إلى العميل و/أو الخدمات التي يؤديها المورد قبل تاريخ الإنهاء. تشكل هذه الدفعة التعويض الكامل والنهائي الذي يدفعه العميل بموجب العقد ولن يكون من حق المورد رفع أي مطالبة ضد العميل نتيجة هذا الإنهاء.
Termination at Customer's convenience	الإنهاء حسب رغبة العميل
19.6 Without prejudice to the other provisions of the Contract, Customer may at its discretion terminate the Contract at any time by serving notice but shall in such case:	19.6 دونما إخلال بالأحكام الأخرى للعقد، يجوز للعميل وفقًا لتقديره إنهاء العقد في أي وقت عن طريق إرسال إخطار. ولكن يتعين عليه في هذه الحالة:
(a) pay Supplier the amount due for Goods delivered to and/or for Services performed by Supplier and accepted by Customer prior to the date of termination;	(أ) دفع المبلغ المستحق للمورد مقابل البضائع المسلمة إلى العميل و/أو الخدمات التي يؤديها المورد ويقبلها العميل قبل تاريخ الإنهاء.
(b) reimburse Supplier for all costs reasonably and irrevocably incurred and paid or committed in good faith as evidenced by supporting documents in respect of the Goods or Services ordered but not delivered or performed (as applicable) on such termination;	(ب) تعويض المورد عن جميع التكاليف التي تكبدها ودفعها أو التزم بها بحسن نية بشكل معقول ولا رجعة فيه وفق ما يتضح من الوثائق الثبوتية فيما يخص السلع أو الخدمات المطلوبة ولكن لم يتم تسليمها أو تنفيذها (حسب الاقتضاء) عند هذا الإنهاء.
19.7 Such payments in accordance with Clause 19.6 shall constitute the full and final compensation payable by Customer to Supplier	19.7 تشكل هذه المدفوعات وفقًا للبند 19.6 التعويض الكامل والنهائي الذي يدفعه العميل للمورد

under the Contract and Supplier shall have no claim against Customer for such termination.	بموجب العقد ولن يكون من حق المورد رفع أي مطالبة ضد العميل نتيجة هذا الإنهاء.
Termination for prolonged Force Majeure event	إنهاء العقد بسبب حدث القوة القاهرة طويل المدة
19.8 Without prejudice to any other provisions of the Contract, Customer may terminate the Contract at any time by serving notice if an event of Force Majeure continues for more than thirty (30) days.	19.8 دونما إخلال بأي أحكام أخرى من العقد، يجوز للعميل إنهاء العقد في أي وقت عن طريق تقديم إخطار إذا استمرت حالة القوة القاهرة لأكثر من ثلاثين (30) يومًا.
19.9 If Customer terminates the Contract in accordance with Clause 19.8, Customer shall (a) pay Supplier the amount due for Goods delivered to and/or for Services performed by Supplier and accepted by Customer prior to the date of termination; and (b) reimburse Supplier for all costs reasonably and irrevocably incurred and paid or committed in good faith as evidenced by supporting documents in respect of the Goods or Services ordered but not delivered or performed (as applicable) on such termination.	19.9 إذا أنهى العميل العقد وفقًا للبند 19.8، يتعين على العميل (أ) أن يدفع للمورد المبلغ المستحق عن البضائع المسلمة إلى العميل وأو الخدمات التي يؤديها المورد ويقبلها العميل قبل تاريخ الإنهاء. و (ب) أن يعرض المورد عن جميع التكاليف المتكبدة بشكل معقول وغير قابل للإلغاء والمدفوعة أو الملتزمة بحسن نية وفق ما يتضح من الوثائق الشبوتية فيما يخص السلع أو الخدمات المطلوبة ولكن لم يتم تسليمها أو تنفيذها (حسب الاقتضاء) عند هذا الإنهاء.
19.10 Such payments in accordance with Clause 19.9 shall constitute the full and final compensation payable by Customer to Supplier under the Contract and Supplier shall have no claim against Customer for such termination.	19.10 تشكل هذه المدفوعات وفقًا للبند 19.9 التعويض الكامل والنهائي الذي يدفعه العميل للمورد بموجب العقد ولن يكون من حق المورد رفع أي مطالبة ضد العميل نتيجة هذا الإنهاء.
20 FORCE MAJEURE	20 القوة القاهرة
20.1 None of the Parties shall be deemed to be in breach of its contractual obligations for any delay in performance of, or for any failure to perform, any obligation, in whole or in part, under the Contract to the extent that this delay, non-performance or failure results from or is due to Force Majeure. Force Majeure shall only relieve the affected Party from its obligations under the Contract to the extent and for such period as the said Party is prevented or delayed from performing its obligations. Each Party shall bear all its own expenses resulting from the occurrence of Force Majeure.	20.1 لا يعتبر أي من الطرفين مخالفًا للالتزاماته التعاقدية لأي تأخير في أداء أو أي تقاعس عن أداء أي التزام، كليًا أو جزئيًا، بموجب العقد بالقدر الذي ينتج به هذا التأخير أو عدم الأداء أو التقاعس عن حدث قوة القاهرة. لا تعفي القوة القاهرة الطرف المتضرر من التزاماته بموجب العقد إلا بالقدر والمدة التي يتم فيها منع الطرف المذكور أو تأخيره عن أداء التزاماته. يتحمل كل طرف جميع نفقاته الخاصة الناتجة عن حدوث القوة القاهرة.
20.2 The affected Party shall immediately notify the other Party in writing. Such notice shall include: (a) details of the occurrence and nature of the relevant act, event or circumstance claimed by it to constitute Force Majeure; and (b) an estimate of the duration such act, event or circumstance is likely to persist in respect of its obligations affected (if possible).	20.2 يتعين على الطرف المتضرر تقديم إخطار مكتوب إلى الطرف الآخر على الفور. يشمل أي إخطار: (أ) تفاصيل حدوث وطبيعة الفعل أو الحدث أو الظرف ذي الصلة الذي يدعي أنه يشكل قوة القاهرة. (ب) تقدير المدة التي من المرجح أن يستمر فيها هذا الفعل أو الحدث أو الظرف فيما يخص التزاماته المتضررة (إن أمكن).
20.3 Any Party whose obligations have been suspended under the foregoing provisions of	20.3 يتعين على أي طرف تم تعليق التزاماته بموجب الأحكام السابقة من هذا البند 20: (أ) تقديم

<p>this Clause 20 shall: (a) notify the other Party as soon as practicable after the Force Majeure event has ceased; (b) resume performance of its obligations under the Contract as soon as reasonably practicable; (c) use reasonable endeavors to remedy the situation as quickly as possible; and (d) notify the other Party when such resumption is expected to occur and when it does occur.</p>	<p>إخطار إلى الطرف الآخر في أقرب وقت ممكن بعد توقف حدث القوة القاهرة.  (ب) استئناف أداء التزاماته بموجب العقد في أقرب وقت ممكن عملياً.  (ج) بذل المساعي الممكنة لتصحيح الوضع في أسرع وقت ممكن.  (د) إخطار الطرف الآخر عندما يتوقع حدوث هذا الاستئناف وعند حدوثه.</p>
<p>21 ASSIGNMENT</p>	<p>21 التنازل</p>
<p>21.1 No member of the Supplier Group shall assign, novate or otherwise transfer its rights and obligations under a Contract to any third party, in whole or in part, without the prior written consent of the relevant Customer. The assigning party shall remain jointly and severally liable with its assignee towards the relevant Customer for the full performance of the relevant Contract.</p>	<p>21.1 لا يجوز لأي عضو في مجموعة الموردين التنازل عن حقوقه والتزاماته أو تجديدها أو نقلها بطريقة أخرى بموجب العقد إلى أي طرف ثالث، كلياً أو جزئياً، دون موافقة مكتوبة ومسبقة من العميل المعني. يظل الطرف المتنازل مسؤولاً ومسؤولية تضامنية وتكافلية مع المتنازل له تجاه العميل ذي الصلة عن الأداء الكامل للعقد ذي الصلة.</p>
<p>21.2 Customer shall be entitled to assign, novate or otherwise transfer its rights and obligations under the Contract to any of its' Affiliates, upon notice to Supplier.</p>	<p>21.2 يحق للعميل التنازل عن حقوقه والتزاماته بموجب العقد أو تجديدها أو التنازل عنها بطريقة أخرى إلى أي من الشركات التابعة له، بناءً على الإخطار المقدم إلى المورد.</p>
<p>21.3 In the event of a Change of Control of Supplier, Supplier shall promptly notify Customer thereof.</p>	<p>21.3 في حالة تغيير السيطرة على المورد، يتعين على المورد تقديم إخطار بذلك إلى العميل على الفور.</p>
<p>22 SUBCONTRACTING</p>	<p>22 التعاقد من الباطن</p>
<p>22.1 Except as provided in this Clause 22, Supplier shall not subcontract any of its obligations under the Contract.</p>	<p>22.1 باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا البند 22، لا يجوز للمورد التعاقد من الباطن على أي من التزاماته بموجب العقد.</p>
<p>22.2 Should Supplier wish to subcontract part of its obligations under the Contract, it shall send a prior written request to Customer specifying:</p>	<p>22.2 إذا رغب المورد في التعاقد من الباطن على جزء من التزاماته بموجب العقد، فيتعين عليه إرسال طلب مكتوب مسبق إلى العميل يحدد:</p>
<p>(a) any details regarding the proposed Subcontractor including any relevant qualifications; and</p>	<p>(أ) أي تفاصيل تتعلق بالمقاول من الباطن المقترح بما في ذلك أي مؤهلات ذات صلة.</p>
<p>(b) the obligations under the Contract that Supplier wishes to subcontract.</p>	<p>(ب) الالتزامات بموجب العقد التي يرغب المورد في التعاقد عليها من الباطن.</p>
<p>22.3 Supplier shall prohibit its own Subcontractors from subcontracting any obligations under the Contract, except as approved in writing by the Customer.</p>	<p>22.3 يحظر المورد على المقاولين من الباطن التابعين له التعاقد من الباطن على أي التزامات بموجب العقد، باستثناء ما وافق عليه العميل كتابياً.</p>
<p>22.4 Supplier shall be responsible for the performance of its Subcontractors in accordance with the Contract. Supplier shall defend, save, indemnify and hold Customer harmless from and against any consequences arising from Subcontractors' non-compliance with the requirements of the Contract and any</p>	<p>22.4 يكون المورد مسؤولاً عن أداء مقاوليه من الباطن وفقاً للعقد. يتعين على المورد الدفاع عن العميل وحمايته وتعويضه وإبراء ذمته من أي عواقب تنشأ عن عدم التزام المقاولين من الباطن بشروط العقد وأي مطالبات يقدمها المقاولون من الباطن أو مورديهم أو موظفيهم المعنيين.</p>

claim made by its Subcontractors, their suppliers or their respective Personnel.	
23 TOTALENERGIES PRODUCTS	23 منتجات توتال إنرجيز
As far as legally permissible, Supplier shall, in the performance of the Contract, procure and use, and require that its Subcontractors procure and use, products and services marketed by Customer or any of its Affiliates, including marine, road and aviation fuels, base oils, drilling fluids and well services, solvents, natural gas and electricity, greases, lubricants, additives, polymers, chemicals, seals and valve components, battery systems and photovoltaic systems, subject to availability and provided that prices are competitive. If Supplier cannot procure, use or specify the use of such products, Supplier shall so inform Customer and justify its reasons.	يتعين على المورد، بالقدر الذي يسمح به القانون، وعند أداء العقد، أن يشتري وأن يستخدم، وأن يطلب من المقاولين من الباطن شراء واستخدام المنتجات والخدمات التي يسوقها العميل أو أي من الشركات التابعة له، بما في ذلك الوقود البحري والطرق والطيران والزيوت الأساسية وسوائل الحفر وخدمات الآبار والمذيبات والغاز الطبيعي والكهرباء والشحوم ومواد التشحيم والمواد المضادة والبوليمرات والمواد الكيميائية والأختام ومكونات الصمامات وأنظمة البطاريات والأنظمة الكهروضوئية، شريطة توافرها وشريطة أن تكون الأسعار تنافسية. إذا لم يتمكن المورد من شراء هذه المنتجات أو استخدامها أو تحديد استخدامها، يتعين على المورد إبلاغ العميل وتبرير أسبابه.
24 GENERAL PROVISIONS	24 أحكام عامة
24.1 Notices and delivery	24.1. الإخطارات والتسليم
(a) Any notices given under the Contract shall be in writing, delivered by hand, by registered letter with acknowledgement of receipt, by courier using an internationally recognized courier company if sent abroad, or by electronic mail with proof of receipt, to the postal address or electronic address, specified in the electronic purchase order A Party may change its postal address, electronic address and/or details by prior notice to the other Party in accordance with this Clause 24.1.	(أ) لا بد أن تكون أي إخطارات مقدمة بموجب العقد بصيغة مكتوبة، وأن يتم تسليمها باليد، عن طريق خطاب مسجل مع إقرار بالاستلام، أو عن طريق البريد باستخدام شركة بريد معترف بها دوليًا إذا تم إرسالها إلى الخارج، أو عن طريق البريد الإلكتروني مع إثبات الاستلام، إلى العنوان البريدي أو العنوان الإلكتروني، المحدد في أمر الشراء الإلكتروني ويجوز لأي طرف تغيير عنوانه البريدي وعنوانه الإلكتروني و/أو التفاصيل عن طريق إخطار مسبق للطرف الآخر وفقاً لهذا البند 24.1.
(b) A notice shall be treated as having been received:	(ب) يعامل الإخطار على أنه قد تم استلامه:
(i) at the time of delivery, if delivered by hand, by registered letter with acknowledgement of receipt or courier;	(1) وقت التسليم، إذا تم تسليمه باليد، عن طريق خطاب مسجل مع إقرار بالاستلام أو البريد السريع.
(ii) at the time of receipt by the sender of a proof of receipt by the addressee, if transmitted by electronic mail.	(2) وقت استلام المرسل لإثبات الاستلام من جانب المرسل إليه، إذا تم إرساله بالبريد الإلكتروني.
24.2 Severability	24.2 قابلية الفصل والتجزئة
If any provision of the Contract is deemed invalid by a court or any other competent authority for any reason, such invalidity shall not affect the validity or operation of the other provision of the Contract except only so far as shall be necessary to give effect to the construction of such invalidity and any such invalid provision shall be deemed severed from the Contract without affecting the validity or the balance of the Contract.	إذا قضت محكمة أو أي سلطة مختصة أخرى ببطلان أي حكم من أحكام العقد لأي سبب من الأسباب، فلن يؤثر هذا البطلان على صحة أو إنفاذ الحكم الآخر من العقد إلا بقدر ما يكون ضروريًا لإنفاذ تفسير هذا البطلان ويعتبر أي حكم باطل من هذا القبيل مفصولًا ومجزئًا عن العقد دون التأثير على صحة العقد أو توازنه.
24.3 Waivers	24.3 التنازلات

<p>The failure on the part of either Party to enforce, from time to time, all or any portion of the terms and conditions of the Contract shall not constitute a waiver of such terms or conditions.</p>	<p>لا يشكل أي تقاعس من جانب أي من الطرفين، من وقت لآخر، عن إيفاء كل أو أي جزء من شروط وأحكام العقد تنازلاً عن هذه الشروط أو الأحكام.</p>
<p>24.4 Entire agreement</p>	<p>24.4 مجمل الاتفاق</p>
<p>The Contract constitutes the entire agreement between the Parties, and supersedes all prior oral and written negotiations, understandings, representations and/or agreements with respect to the Contract made between the Parties prior to the Effective Date.</p>	<p>يشكل العقد المائل مجمل الاتفاق المبرم بين الطرفين، ويحل محل جميع المفاوضات والتفاهات والإقرارات و/أو الاتفاقيات الشفوية والمكتوبة السابقة فيما يخص العقد المبرم بين الطرفين قبل تاريخ السريان.</p>
<p>24.5 Cumulative rights</p>	<p>24.5 الحقوق التراكمية</p>
<p>The rights and remedies of the Parties shall not be limited to those set out in the Contract, and such rights and remedies shall be cumulative, and are not exclusive of any other rights or remedies provided by the Contract, law, equity or otherwise, provided however that the Contract shall always take precedence over any Applicable Laws with which it conflicts, or which are expressly excluded by the Contract as far as legally permissible. Except as expressly stated in the Contract (or in law or equity), in the case of rights and remedies provided by law or equity, any right or remedy may be exercised wholly or partially from time to time.</p>	<p>لا تقتصر حقوق وسبل انتصاف الطرفين على تلك المنصوص عليها في العقد، وتكون هذه الحقوق وسبل الانتصاف تراكمية، ولا تقتصر على أي حقوق أو سبل انتصاف أخرى ينص عليها العقد أو القانون أو قواعد العدالة المطلقة أو أي سند آخر، شريطة أن يكون للعقد دائماً الأسبقية على أي قوانين معمول بها يتعارض معها، أو يستبعدا العقد صراحة بالقدر المسموح به قانوناً. باستثناء ما هو منصوص عليه صراحة في العقد (أو بموجب القانون أو قواعد العدالة المطلقة)، أما بالنسبة للحقوق وسبل الانتصاف المنصوص عليها في القانون أو قواعد العدالة المطلقة، يجوز ممارسة أي حق أو سبيل انتصاف كلياً أو جزئياً من وقت لآخر.</p>
<p>24.6 Liens</p>	<p>6-24 الرهون</p>
<p>The Supplier shall not create or do anything (including by act, omission or negligence) which would result in the creation of any lien or charge on the Customer's Site, property and equipment and/or the Goods or any part thereof. The Supplier hereby represents that it has not created any such lien or done anything as above before entering into the Contract.</p>	<p>لا يجوز للمورد إنشاء أو القيام بأي شيء (بما في ذلك عن طريق الفعل أو الإغفال أو الإهمال) من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء أي رهن عادي أو رهن محمل على موقع العميل والممتلكات والمعدات و/أو البضائع أو أي جزء منها. يقر المورد بموجب هذه الوثيقة بأنه لم ينشئ أي امتياز من هذا القبيل أو فعل أي شيء على النحو الوارد أعلاه قبل إبرام العقد.</p>
<p>The Supplier shall defend, indemnify and hold the Customer harmless from and against any lien with respect to Custom's Site, property and equipment and/or the Goods or any part thereof, if directly created or caused by act, omission or negligence of the Supplier's Group.</p>	<p>يتعين على المورد الدفاع عن العميل وتعويضه وإبراء ذمته من أي رهن فيما يتعلق بموقع وممتلكات ومعدات الجمارك و/أو البضائع أو أي جزء منها، إذا تم إنشاؤها مباشرة أو كان ناتجاً عن فعل أو إغفال أو إهمال من مجموعة المورد.</p>
<p>24.7 Amendments</p>	<p>24.7 التعديلات</p>
<p>No modification of the Contract shall be effective unless set out and accepted by both parties</p>	<p>لن يُعد بأي تعديل للعقد ما لم يذكره ويوافق عليه الطرفان</p>
<p>24.8 Surviving clauses</p>	<p>24.8 شروط السريان بعد الإنهاء</p>
<p>(a) Termination or expiry of the Contract for any reason shall not affect any rights or liabilities that may have accrued prior to such termination or expiry.</p>	<p>(أ) لا يؤثر إنهاء العقد أو انتهاء مدة سريانه لأي سبب على أي حقوق أو التزامات قد تكون مستحقة قبل إنهاء العقد أو انتهاء مدة سريانه.</p>

<p>(b) Without prejudice to the generality of Clause 24.8(a), any provision of the Contract which is intended to apply after termination of the Contract shall survive the termination of the Contract for whatever reason and shall continue notwithstanding such termination and thereafter remain in full force and effect.</p>	<p>(ب) دون الإخلال بحكومية البند 24.8(أ)، يظل أي حكم من أحكام العقد أُعدَّ لتطبيقه بعد إنهاء العقد ساريًا بعد إنهاء العقد لأي سبب من الأسباب ويستمر على الرغم من هذا الإنهاء ويظل بعد ذلك بكامل قوته وأثره.</p>
<p>24.9 Further assurance</p>	<p>24.9 التأكيد الإضافي</p>
<p>Supplier shall at its own cost do and/or execute or arrange for the doing and/or execution of, any act and/or document reasonably requested of it by Customer to implement and give full effect to the terms of the Contract.</p>	<p>يتعين على المورد على نفقته وحده تحرير أو توقيع أي سند أو وثيقة مطلوبة بقدر معقول لذلك من جانب العميل أو الترتيب لتحريرها أو توقيعها بغرض تنفيذ شروط وأحكام العقد المائل وإنفاذه تمامًا.</p>
<p>24.10 Counterparts</p>	<p>24.10 نسخ العقد</p>
<p>The Contract may be entered into in any number of counterparts and by the Parties on separate counterparts, all of which taken together shall constitute one and the same instrument.</p>	<p>يجوز إبرام العقد في أي عدد من النسخ ويجوز لطرفيه إبرامه في نسخ منفصلة، على أن تشكل جميعها سندًا واحدًا والسند ذاته.</p>
<p>24.11 Relationship of Parties</p>	<p>24.11 العلاقة القائمة بين الطرفين</p>
<p>The Contract has been concluded between independent Parties. No provisions of the Contract shall be interpreted as giving the right or mandate to either Party to act on behalf of the other Party and does not authorize any Party to bind any other Party nor as implying any association, agency, partnership, relationship of principal and agent or society between them, or as creating a joint and several liability between them.</p>	<p>أبرم العقد بين طرفين مستقلين. ولا يجوز تفسير أي من أحكام العقد على أنه يعطي الحق أو التفويض لأي من الطرفين للتصرف نيابة عن الطرف الآخر ولا يفوض أي طرف بإلزام أي طرف آخر ولا يعني ضمناً أي جمعية أو وكالة أو شراكة أو علاقة بين الموكل والوكيل أو المجتمع بينهما، أو على أنه يخلق مسؤولية مشتركة ومتعددة بينهما.</p>
<p>25 THIRD PARTY RIGHTS</p>	<p>25 حقوق الأطراف الثالثة</p>
<p>25.1 This Clause applies where the Contract is governed by English law.</p>	<p>25.1 ينطبق هذا البند حيث يخضع العقد للقانون الإنجليزي.</p>
<p>25.2 Each of Customer's Affiliates (as applicable) shall have the benefit of all rights, benefits and limitations provided for in the Contract and accordingly shall be entitled to enforce and rely on the Contract as if it were a Party.</p>	<p>25.2 تتمتع كل من الشركات التابعة للعميل (حسب الاقتضاء) بجميع الحقوق والمزايا والقيود المنصوص عليها في العقد، وبالتالي، يحق له إنفاذ العقد والاعتماد عليه كما لو كان طرفًا.</p>
<p>25.3 Notwithstanding Clause 25.2, Customer and Supplier (or, Customer Signatory and Supplier Signatory) may agree to rescind or vary the Contract without the consent of any other person or entity.</p>	<p>25.3 بغض النظر عن البند 25.2، يجوز للعميل والمورد (أو العميل الموقع والمورد الموقع) الموافقة على إلغاء العقد أو تغييره دون موافقة أي شخص أو كيان آخر.</p>
<p>25.4 Except as provided in Clause 25.2 and the Specific Terms, the Contract is intended to be solely for the benefit of the Parties and is not intended to confer any benefits upon, or to create any rights in favor of, any person other than the Parties.</p>	<p>25.4 باستثناء ما هو منصوص عليه في البند 25.2 والشروط المحددة، أُعدَّ العقد ليكون فقط لصالح الأطراف ولم يُعد لمنح أي فوائد أو إنشاء أي حقوق لصالح أي شخص آخر غير طرفيه.</p>

26 GOVERNING LAW AND DISPUTE RESOLUTION	القانون الحاكم وتسوية النزاعات 26
<p>26.1 The interpretation, existence and validity of the Contract shall be subject to the laws of the Arab Republic of Egypt . Except as specified in the Contract, the Parties agree to submit any dispute shall be first settled amicably within 30 days from sending a notice of such dispute by the disputing party, thereafter, for disputes above EGP5,000,000, parties may resort to arbitration to be settled in accordance with the Arbitration Rules of the Cairo Regional Centre for International Commercial Arbitration (CRCICA). Arbitration shall be conducted by one arbitrator to be chosen by CRCICA; provided that the arbitration shall take place in Cairo, the Arab Republic of Egypt and the language to be used in the arbitral proceedings shall be Arabic. The losing Party shall bear the arbitration expenses and fees, inclusive the attorney fees of the Party in whose favor the arbitration award was rendered, or as per the decision of the arbitral tribunal. The arbitration award shall be final and binding; provided that it shall be rendered within a period not exceeding (6) six months from the date of submitting the arbitration request.</p>	<p>26.1 يخضع تفسير العقد ووجوده وسريانه لقوانين جمهورية مصر العربية. وباستثناء ما هو محدد في العقد، يوافق الطرفان على إحالة أي نزاع يتم تسويته أولاً ودياً في غضون 30 يوماً من إرسال إخطار بهذا النزاع من جانب الطرف المتنازع، وبعد ذلك، بالنسبة للنزاعات التي تزيد عن 5,000,000 جنيه مصري، يجوز للطرفين اللجوء إلى التحكيم ليتم تسويته وفقاً لقواعد التحكيم لمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA). يتم التحكيم من جانب محكم واحد يختاره مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، شريطة أن يتم التحكيم في القاهرة، بجمهورية مصر العربية وأن تكون اللغة المستخدمة في إجراءات التحكيم هي اللغة العربية. ويتحمل الطرف الخاسر نفقات وأتعاب التحكيم، بما في ذلك أتعاب المحاماة للطرف الذي صدر قرار التحكيم لصالحه، أو وفقاً لقرار هيئة التحكيم. ويكون حكم التحكيم نهائياً وملزماً على أن يصدر خلال مدة أقصاها (6) ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التحكيم.</p>
<p>26.2 Nonetheless, for disputes below EGP5,000,000 shall be subject to the exclusive jurisdiction of Cairo Courts.</p>	<p>26.2 ومع ذلك، بالنسبة للنزاعات التي تقل عن 5,000,000 جنيه مصري، فإنها تخضع للاختصاص القضائي الحصري لمحاكم القاهرة.</p>
<p>26.3 Notwithstanding Clause 26.1 and 26.2, if Customer and Supplier to Implementation Contract wish to specify a different governing law and dispute resolution mechanism to the Contract, Customer and Supplier shall, in the Implementation Contract, make any necessary amendments to these GTs.</p>	<p>26.3 بغض النظر عن البندين 26.1 و 26.2، إذا رغب العميل والمورد في عقد التنفيذ عند تحديد قانون حاكم مختلف وآلية حل النزاعات للعقد، يتعين على العميل والمورد، بموجب عقد التنفيذ، إجراء أي تعديلات ضرورية على هذه الشروط والأحكام العامة.</p>
<p>26.4 The Parties expressly waive the application of the United Nations Convention on contracts for the international sale of goods (CISG).</p>	<p>26-4 يتنازل الطرفان صراحة عن تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع).</p>
<p>27 ECONOMIC SANCTIONS AND EXPORT CONTROL</p>	<p>27 العقوبات الاقتصادية والرقابة على الصادرات</p>
<p>The Parties must perform the Agreement in compliance with economic sanctions and export controls laws and regulations that apply to the Parties and the Product(s) (or Services).</p>	<p>يتعين على الطرفين تنفيذ الاتفاقية وفقاً للعقوبات الاقتصادية وقوانين ولوائح ضوابط التصدير التي تنطبق على الطرفين والمنتجات (أو الخدمات).</p>
<p>Neither Party shall be obliged to perform any obligation under the Agreement if this would not be compliant with, in violation of,</p>	<p>ولن يكون أي من الطرفين ملزماً بأداء أي التزام بموجب الاتفاقية إذا لم يكن ذلك متوافقاً مع أي تدابير عقابية بموجب أي قوانين أو لوائح تنطبق على الطرفين فيما</p>

inconsistent with, or expose a Party (the "Affected Party") to punitive measures under any laws or regulations applicable to the Parties relating to economic sanctions and/or export controls. In this event, the Affected Party shall, as soon as reasonably practicable, give written notice to the other Party of its inability to perform.	يتعلق بالعقوبات الاقتصادية و/أو ضوابط التصدي، أو ينتهكها، أو يتعارض معها، أو يعرض أي طرف (يُشار إليه فيما يلي باسم "الطرف المتضرر") لها. في هذه الحالة، يتعين على الطرف المتضرر، في أقرب وقت ممكن عملياً، تقديم إخطار مكتوب للطرف الآخر بعدم قدرته على الأداء.
Once such notice has been given the Affected Party may either (i) suspend the performance of the affected obligation under the Agreement until the Affected Party may lawfully discharge such obligation or (ii) terminate the Agreement where the Affected Party may not lawfully discharge such obligation, without possibility for the other Party to claim any compensation rights provided for by the present Agreement.	بمجرد تقديم هذا الإخطار، يجوز للطرف المتضرر إما (1) تعليق أداء الالتزام المتضرر بموجب الاتفاقية حتى يتمكن الطرف المتضرر من الوفاء بهذا الالتزام بشكل قانوني أو (2) إنهاء الاتفاقية حيث لا يجوز للطرف المتضرر الوفاء بهذا الالتزام بشكل قانوني، دون أن يكون للطرف الآخر إمكانية للمطالبة بأي حقوق تعويض منصوص عليها في هذه الاتفاقية.
Sanctions Regulations means any law, regulation, embargo or another restrictive measure (economic, financial, trade, etc.) relating to economic sanctions and export controls applicable to the Parties, which is enacted, administered, imposed, implemented and/or enforced from time to time by any Sanctions Authority with jurisdiction over the Parties and the Product(s) (or Services), including but not limited to any competent authorities of:	يُقصد بلفظ "لوائح العقوبات" أي قانون أو لائحة أو حظر أو أي تدبير تقييدي آخر (اقتصادي أو مالي أو تجاري، وما إلى ذلك) يتعلق بالعقوبات الاقتصادية وضوابط التصدير المطبقة على الطرفين، والتي يتم سنها وإدارتها وفرضها وتنفيذها و/أو إنفاذها من وقت لآخر من جانب أي سلطة عقوبات لها اختصاص قضائي على الطرفين والمنتج (المنتجات) (أو الخدمات)، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أي سلطات مختصة في:
the United States of America; or	الولايات المتحدة الأمريكية
the European Union; or	الاتحاد الأوروبي
the Republic of France	جمهورية فرنسا
in charge of the enactment, administration, implementation, and enforcement of Sanctions Regulations.	مسؤولة عن سن لوائح العقوبات وإدارتها وتنفيذها وإنفاذها.
SCHEDULE 3.1 – GOODS LIST	الملحق 3.1 – قائمة البضائع
This section shall be specified in Orders Requests either electronic or written	يتم تحديد هذا القسم في طلبات الشراء سواء كانت إلكترونية أو مكتوبة
SCHEDULE 3.2 – SERVICES LIST	الملحق 3.2 – قائمة الخدمات
This section shall be specified in Orders Requests either electronic or written	يتم تحديد هذا القسم في طلبات الشراء سواء كانت إلكترونية أو مكتوبة
SCHEDULE 3.3 – FINANCIAL TERMS AND AMOUNTS FOR LATE PERFORMANCE	الملحق 3.3 – الشروط والمبالغ المالية للأداء المتأخر
This section shall be specified in Orders Requests either electronic or written	يتم تحديد هذا القسم في طلبات الشراء سواء كانت إلكترونية أو مكتوبة
SCHEDULE 3.4 – PREVENTION OF ILLEGAL EMPLOYMENT POLICY	الملحق 3.4 – سياسة منع العمالة غير المشروعة
Suppliers are required to comply with and to ensure their own suppliers and subcontractors comply with local employment and labor law and all applicable laws, as well as principles equivalent to those set forth in the Universal	يتعين على الموردين الامتثال لقانون العمل المحلي وجميع القوانين المعمول بها، وكذلك المبادئ المعادلة لتلك المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية

Declaration of Human Rights, the fundamental Conventions of the International Labor Organization, the United Nations Guiding Principles on Business and Human Rights, United Nations Global Compact, the Voluntary Principles on Security and Human Rights, and the OECD Guidelines for Multinational Enterprises. Effective policies and procedures must be implemented, in particular with respect to the principles set out below.	وحقوق الإنسان والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات والتأكد من امتثال مورديهم ومقاوليهم من الباطن. ويلزم تنفيذ سياسات وإجراءات فعالة، ولاسيما فيما يخص المبادئ المبينة أدناه.
Principle 1: Respect human rights at work	المبدأ رقم (1): احترام حقوق الإنسان في العمل
Ensure that working conditions and remuneration of workers preserve human dignity and are consistent with the principles defined by the Universal Declaration of Human Rights and by the fundamental Conventions of the International Labor Organization.	التأكد من أن ظروف العمل وأجور العمال تحافظ على كرامة الإنسان وتتسق مع المبادئ المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.
Prohibition and prevention of child labor	حظر ومنع عمل الأطفال
Prohibit employment of workers under the age of 18 for hazardous and night work and prohibit employment of workers under the age of 15, except where local law provides for greater protection for the child.	حظر تشغيل العمال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في الأعمال الخطرة والليلية وحظر تشغيل العمال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا، إلا في الحالات التي ينص فيها القانون المحلي على حماية أكبر للطفل.
Prohibition and prevention of forced labor	حظر ومنع العمل الجبري
Ensure that no worker is coerced to work against her/his will through the use of violence, intimidation, financial coercion or threat of penalty or sanction.	ضمان عدم إكراه أي عامل على العمل ضد إرادته من خلال استخدام العنف أو التهريب أو الإكراه المالي أو التهديد بتوقيع أي عقوبة أو جزاء.
Prohibit confiscation of workers' identity documents, provided that where local law requires such document to be retained, workers must have immediate and automatic access to such documents.	حظر مصادرة وثائق هوية العمال، شريطة أن يكون لدى العمال إمكانية الوصول الفوري والتلقائي إلى هذه الوثائق في الحالات التي يشترط فيها القانون المحلي الاحتفاظ بهذه الوثائق.
Ensure that no recruitment fees are charged to the worker.	التأكد من عدم فرض رسوم توظيف على العامل.
Working conditions, remuneration and compensation	ظروف العمل والأجور والتعويضات
Establish an employment contract.	إنشاء عقد العمل
Provide a living wage and ensure compliance with a maximum number of working hours, adequate rest time and parental leave.	توفير أجر معيشي وضمان الامتثال لأقصى عدد من ساعات العمل ووقت الراحة الكافي والإجازة الوالدية.
Document compliance with such requirements.	توثيق الامتثال لهذه المتطلبات.
Health and Safety at work	الصحة والسلامة في العمل
Provide a healthy and safe workplace where workers are protected from accidents, injuries, and work-caused illness.	توفير مكان عمل صحي وآمن يتم فيه حماية العمال من الحوادث والإصابات والأمراض الناجمة عن العمل.
When accommodation is provided by the employer, ensure that it is safe, clean and adequate as a living space.	عند توفير الإقامة من جانب صاحب العمل، يلزم التأكد من أنها آمنة ونظيفة وكافية باعتبارها مساحة معيشية.
Prohibition and prevention of discrimination and harassment at the workplace	حظر ومنع التمييز والتحرش في مكان العمل

Prohibit harassment and practices resulting in discriminatory treatment of workers with particular attention to recruitment, compensation, benefits, or termination.	حظر المضايقات والممارسات التي تؤدي إلى المعاملة التمييزية للعمال مع إيلاء اهتمام خاص للتوظيف أو التعويض أو الاستحقاقات أو إنهاء الخدمة.
Freedom of speech, association and collective bargaining, freedom of thought, conscience, and religion	حرية التعبير وتكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية وحرية الفكر والوعي والدين
Allow workers to choose whether to be member of a collective bargaining organization. In countries where such right is restricted, ensure employees have the right to participate in a dialogue about their collective work situation.	السماح للعمال بالاختيار ما بين أن يكونوا أعضاء في منظمة مفاوضة جماعية. في الدول التي يتم فيها تقييد هذا الحق، ينبغي التأكد من أن الموظفين لديهم الحق في المشاركة في حوار حول وضع عملهم الجماعي.
Grievances and Concerns	التظلمات والشكاوى والمخاوف وبواعث القلق
Ensure workers can express grievances and concerns without fear of reprisal	ينبغي التأكد من أن العمال يمكنهم التعبير عن أي مظالم وشكاوى ومخاوف وبواعث قلق تعترضهم دون خوف من الانتقام
SCHEDULE 3.5 – ANTI-CORRUPTION POLICY	الملحق 3.5 – سياسة مكافحة الفساد
1 DEFINITIONS	1 التعريفات
CLOSE FAMILY MEMBER OF A PUBLIC OFFICIAL means a husband/spouse or partner, one of their children, siblings or parents; the husband/spouse or partner of their children or siblings; or any household member.	أحد أفراد الأسرة المقربين للموظف الحكومي: يُقصد به الزوج/أحد الزوجين أو الشريك أو أحد أطفالهم أو أشقائهم أو والديهم أو الزوج/أحد الزوجين أو الشريك أو أحد أطفالهم أو أشقائهم أو أي فرد من أفراد الأسرة.
PUBLIC OFFICIAL means an elected or appointed official, employee or agent of any national, regional or local government/state or department, agency or instrumentality of any such government/state or any enterprise in which such a government/state owns, directly or indirectly, a majority or controlling interest; an official of a political party; a candidate for public office; and any official, employee or agent of any public international organization.	الموظف الحكومي: يُقصد به المسؤول أو الموظف أو العامل المنتخب أو المعين لأي حكومة/ولاية أو إدارة أو وكالة أو جهاز وطني أو إقليمي أو محلي لأي حكومة/ولاية من هذا القبيل أو أي مؤسسة تمتلك فيها هذه الحكومة/الولاية، بشكل مباشر أو غير مباشر، أغلبية أو مصلحة مهيمنة أو مسؤول في حزب سياسي أو مرشح لمنصب عام أو مسؤول أو موظف أو وكيل لأي منظمة دولية عامة.
2 PREVENTION OF CORRUPTION	2 منع الفساد
2.1 In recognition of the principles enshrined in the pertinent international and regional conventions on combating corruption and to ensure compliance with the anti-corruption laws applicable to the activities under the Contract and any other anti-corruption laws otherwise applicable to the Parties or their ultimate parent company,	2.1 اعترافاً بالمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية والصلبة بمكافحة الفساد وضماناً للامتثال لقوانين مكافحة الفساد المطبقة على الأنشطة بموجب العقد وأي قوانين أخرى لمكافحة الفساد تنطبق بخلاف ذلك على الطرفين أو شركتهم الأم النهائية،
2.2 Supplier, in respect of the Contract and the matters that are the subject of the Contract, warrants that neither it nor to its knowledge anyone on its behalf, has made or offered nor will make or offer any payment, gift, or promise or give any advantage, whether directly or through an intermediary, to or for the use of any Public Official, where such payment, gift,	2.2 يضمن المورد، فيما يخص العقد والمسائل التي تشكل موضوع العقد، أنه لم ولن يقدم أو ولن يقدم أي شخص نيابة عنه، على حد علمه، بتقديم أو عرض تقديم أي دفعة أو هدية أو وعد أو إعطاء أي ميزة، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسيط، إلى أي موظف حكومي أو لاستخدامه، حيثما يكون هذا الدفع أو الهدية أو الوعد أو الميزة للأغراض التالية:

promise or advantage would be for purposes of:	
(a) influencing any act or decision of such Public Official;	(أ) التأثير على أي عمل أو قرار صادر عن هذا الموظف الحكومي.
(b) inducing such Public Official to do or omit to do any act in violation of their lawful duties;	(ب) حث هذا الموظف الحكومي على القيام بأي عمل ينتهك واجباته القانونية أو الامتناع عن القيام به.
(c) securing any improper advantage; or	(ج) ضمان أي ميزة غير لائقة.
(d) inducing such Public Official to use their influence to affect any act or decision of any department, agency or instrumentality of any government or public enterprise.	(د) حث هذا الموظف الحكومي على استغلال نفوذه للتأثير على أي عمل أو قرار صادر عن أي إدارة أو وكالة أو جهاز تابع لأي حكومة أو مؤسسة عامة.
2.3 Supplier, in respect of the Contract and the matters that are the subject of the Contract, warrants that it has not made or offered and will not make or offer any payment, gift, or promise or give any advantage, whether directly or through intermediaries, to or for the use of any person (other than a Public Official) insofar as such payment, gift, promise or advantage would be for purposes of inducing such person to do or omit to do any act in violation of their lawful duty or to secure any improper advantage, or otherwise to do or refrain from doing something that would violate the laws applicable to the activities under the Contract.	2.3 يضمن المورد، فيما يخص العقد والمسائل التي تشكل موضوع العقد، أنه لم ولن يقدم أو يعرض أي دفعة أو هدية أو وعد أو لم ولن يعطي أي ميزة، سواء بشكل مباشر أو من خلال الوسطاء، إلى أي شخص (بخلاف الموظف الحكومي) أو لاستخدامه بالقدر الذي يكون به هذه الدفعة أو الهدية أو الوعد أو الميزة لأغراض حث هذا الشخص على القيام بأي فعل ينتهك واجبه القانوني أو الامتناع عن القيام به أو لتأمين أي ميزة غير لائقة، أو القيام بخلاف ذلك شيء من شأنه أن ينتهك القوانين المعمول بها في الأنشطة بموجب العقد أو الامتناع عن القيام به.
2.4 Supplier shall cause Supplier's Personnel and Subcontractors to comply with the obligations set forth in this Attachment and to warrant the same under the terms of their agreements with any Subcontractors. In particular, Supplier shall perform compliance due diligences on all major Subcontractors in order to ensure that they shall act in strict compliance with the anti-corruption laws applicable, conducting appropriate investigations. Customer reserves the right to request proof of and/or documentation relating to such due diligences.	2.4 يتعين على المورد أن يوعز موظفي المورد والمقاولين من الباطن بالامتثال للالتزامات المنصوص عليها في هذا الملحق وضمن ذلك بموجب شروط اتفاقياتهم مع أي مقاولين من الباطن. وتحديداً، يتعين على المورد بذل العناية الواجبة للامتثال لجميع المقاولين من الباطن الرئيسيين بما يضمن التزامهم التام بقوانين مكافحة الفساد المعمول بها، وإجراء التحقيقات المناسبة. ويحتفظ العميل بالحق في طلب إثبات و/أو وثائق تتعلق بهذه العناية الواجبة.
2.5 All financial settlements, billings and reports rendered to Customer shall accurately and in reasonable detail reflect all activities and transactions undertaken in the performance of the Contract. Supplier also shall maintain adequate internal controls to ensure that all payments made in performance of the Contract are authorized and in compliance with the Contract. Customer reserves the right to perform itself or through a duly authorized representative, pursuant to Clause 12, audits at	2.5 لا بد وأن تعكس جميع التسويات المالية والفواتير والتقارير المقدمة إلى العميل بدقة وبتفصيل معقول جميع الأنشطة والمعاملات التي تتم عند أداء العقد. ويتعين على المورد أيضاً الحفاظ على ضوابط داخلية كافية لضمان أن جميع المدفوعات المقدمة في أداء العقد مصرح بها ووفقاً للعقد. ويحتفظ العميل بالحق في أن يؤدي من جانبه أو من خلال ممثل مفوض أصولاً، وفقاً للبند 12، عمليات المراجعة لجميع المدفوعات التي يُسدها أو تُسدد نيابة عن المورد نظير السلع المقدمة والخدمات المنفذة بموجب العقد، وذلك في مقر المورد. ويتعين على المورد التعاون بشكل

<p>Supplier's premises of all payments made by or on behalf of Supplier for Goods provided and Services performed under the Contract. Supplier shall to cooperate fully in any such audit, including by making the relevant books and records available to Customer or its duly authorized representative and by answering any relevant questions that Customer may have relating to Supplier's performance under the Contract.</p>	<p>كامل في أي عملية مراجعة من هذا القبيل، بما في ذلك عن طريق إتاحة الدفاتر والسجلات ذات الصلة للعميل أو ممثله المفوض حسب الأصول والإجابة على أي أسئلة ذات صلة قد يكون لدى العميل تتعلق بأداء المورد بموجب العقد.</p>
<p>2.6 All payments by Customer to Supplier shall be made in accordance with the terms of payment specified in Clause 13 of the Contract. The payment indications notified by the Supplier, which TotalEnergies requires to be supported by a typical type of bank certificate or adequate letter of comfort by the bank shall be deemed to constitute a representation and warranty by Supplier that the bank account so notified is owned solely by Supplier and that no person other than Supplier has any ownership of or interest in such account.</p>	<p>2.6 يلزم سداد جميع المدفوعات من جانب العميل إلى المورد وفقاً لشروط الدفع المحددة في البند 13 من العقد. تعتبر مؤشرات السداد التي يخطر بها المورد، والتي تستلزم من شركة توتال إنرجيز أن تكون مدعومة بنوع نموذجي من الشهادة المصرفية أو رسالة مساندة لعملية إقراض من جانب البنك بمثابة إقرار وضمنان من جانب المورد بأن الحساب المصرفي الذي تم إبلاغه به مملوك فقط للمورد وأنه لا يوجد شخص آخر غير المورد لديه أي ملكية أو مصلحة في هذا الحساب.</p>
<p>2.7 Supplier represents and warrants that no Public Official or Close Family Member of a Public Official owns or possesses, directly or indirectly, shares or any other beneficial interest in Supplier (other than through ownership of publicly traded securities that is not sufficient to constitute a controlling interest), or is a director, officer or agent of Supplier, except for any ownership, interest or position that Supplier has disclosed to Customer in writing. The foregoing representation and warranty will continue so long as the Contract remains in effect. Supplier shall to notify Customer promptly and in writing of any developments that would or might affect the accuracy of the foregoing representation or warranty. In any case, if a Public Official or Close Family Member of a Public Official owns or acquires, directly or indirectly, shares or any other beneficial interest in Supplier, or is or becomes a director, officer or agent of Supplier, Supplier shall take appropriate steps to ensure that such Public Official or Close Family Member of a Public Official avoids any conflict of interest, complies with the legislation applicable in accordance with the place of performance of the Contract prohibiting conflicts of interest on the part of Public</p>	<p>2.7 يقر المورد ويضمن أنه لا يوجد مسؤول عام أو فرد من أفراد الأسرة المقربين لموظف حكومي يمتلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، أسهماً أو أي مصلحة أخرى انتفاعية في المورد (بخلاف ملكية الأوراق المالية المتداولة علناً والتي لا تكفي لتشكيل حصة مسيطرة)، أو يكون مديراً أو مسؤولاً أو وكيلاً لدى المورد، باستثناء أي ملكية أو مصلحة أو منصب أفصح عنه المورد للعميل كتابةً. سيستمر الإقرار والضمنان المذكورين أعلاه طالما ظل العقد ساريًا ونافذًا. يتعين على المورد تقديم إخطار مكتوب وفوري إلى العميل بأي تطورات من شأنها أو قد تؤثر على دقة الإقرار أو الضمان السابق. وعلى أي حال، إذا كان الموظف الحكومي أو أحد أفراد الأسرة المقربين لموظف حكومي يمتلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، أسهماً أو أي مصلحة أخرى انتفاعية في المورد، أو يصبح مديراً أو مسؤولاً أو وكيلاً لدى المورد، يتعين على المورد اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تفادي هذا الموظف الحكومي أو أحد أفراد الأسرة المقربين لموظف حكومي أي تضارب في المصالح، والامتثال للتشريعات والقوانين المعمول بها وفقاً لمكان أداء العقد الذي يحظر تضارب المصالح من جانب الموظفين الحكوميين والامتثال لأحكام مكافحة الفساد الموضحة في هذا المرفق.</p>

<p>Officials and complies with the anti-corruption provisions described in this Attachment.</p>	
<p>2.8 Notwithstanding the above, the Parties accept and acknowledge that, in the event any Supplier or Subcontractor is owned in part by a State owned company or may, whether now or in the future, be considered as a governmental entity or quasi-governmental entity at law, it is possible that a Public Official may serve as a director, officer or employee of such Supplier or Subcontractor or its subsidiaries. In such event, the Parties agree that, Supplier or such Subcontractor may have one or more directors, officers or employees who qualify as Public Officials, provided that:</p>	<p>2.8 بغض النظر عما سبق، يقبل الطرفان ويقران بأنه في حالة كون أي مورد أو مقاول من الباطن مملوكًا جزئيًا لشركة مملوكة للدولة أو يمكن اعتباره، سواء حاليًا أو مستقبلاً، كيانًا حكوميًا أو كيانًا شبه حكومي بموجب القانون، فمن الممكن أن يقوم الموظف الحكومي بدور عضو مجلس إدارة أو مسؤول أو موظف لهذا المورد أو المقاول من الباطن أو الشركات التابعة له. في مثل هذه الحالة، يتفق الطرفان على أنه يجوز للمورد أو هذا المقاول من الباطن أن يكون لديه واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين أو الموظفين المؤهلين لأن يكونوا موظفين حكوميين، شريطة أن:</p>
<p>(a) the Public Official is occupying such position within Supplier or Subcontractor fully in accordance with laws that are attributable to such Party and as may be required there-under;</p>	<p>(أ) يشغل الموظف الحكومي هذا المنصب داخل المورد أو المقاول من الباطن وفقًا للقوانين المعزوة إلى هذا الطرف وما تقتضيه.</p>
<p>(b) the Public Official's appointment as a director, officer or employee of Supplier or Subcontractor is reviewed and approved by the State owned company;</p>	<p>(ب) يتعين على الشركة المملوكة للدولة مراجعة تعيين الموظف الحكومي بوصفه مديرًا أو مسؤولًا أو موظفًا لدى المورد أو المقاول من الباطن والموافقة عليه.</p>
<p>(c) any payment to or on behalf of the Public Official is reviewed and approved by the State owned company and does not exceed the remuneration that would be reasonable for a person serving in that particular position within Supplier or Subcontractor; and</p>	<p>(ج) يتعين على الشركة المملوكة للدولة مراجعة أي مدفوعات مسددة إلى الموظف الحكومي أو تُسدّد نيابة عنه والموافقة عليها، وعلى أن لا تتجاوز الأجر المعقول للشخص الذي يعمل في هذا المنصب بالذات داخل المورد أو المقاول من الباطن.</p>
<p>(d) such remuneration is fully consistent with Applicable Laws and the matters that are the subject of the Contract and is not made to influence any official act, decision or omission of such Public Official or reward the Public Official in respect of any of the same that may have been taken in the past.</p>	<p>(د) يتفق هذا الأجر تمامًا مع القوانين المعمول بها والمسائل التي تشكل موضوع العقد ولا يتم التأثير على أي عمل رسمي أو قرار أو إغفال من هذا الموظف الحكومي أو أجر الموظف الحكومي فيما يخص أي منها والتي قد يكون قد اتخذ سابقًا.</p>
<p>2.9 Without prejudice to any other rights or remedies, Customer otherwise may have hereunder or at law, including but not limited to damages for breach of the Contract, if any of the undertakings or requirements of this Attachment have not been complied with or fulfilled by Supplier in any material respect, Customer shall have the right:</p>	<p>2.9 دونما إخلال بأي حقوق أو سبل انتصاف أخرى قد تكون لدى العميل خلاف ذلك بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الأضرار الناجمة عن انتهاك العقد، إذا لم يمثل لأي من التعهدات أو المتطلبات الواردة في هذا المرفق أو لم يفي بها من أي جانب مادي، يكون للعميل الحق فيما يلي:</p>
<p>(a) to suspend payment and/or require reimbursement of any advance payment made under the Contract, and/or</p>	<p>(أ) وقف سداد أي دفعة مقدمة بموجب العقد و/أو المطالبة بسدادها، و/أو</p>
<p>(b) to suspend and/or terminate the Contract for Supplier's default with immediate effect pursuant to Clause 19.</p>	<p>(ب) وقف و/أو إنهاء العقد بسبب أي قصور من جانب المورد بأثر فوري وفقًا للبند 19.</p>

SCHEDULE 3.6 – FUNDAMENTAL PRINCIPLES OF PURCHASING (FPP)	الملحق 3.6 – المبادئ الأساسية للشراء (FPP)
TotalEnergies integrates all aspects of sustainability at the heart of its strategy, projects and operations, and aims to be a reference with regard to commitments to the Sustainable Development Goals (SDG). Our Fundamental Principles of Purchasing, derived from our Code of Conduct, are the cornerstone of the long-term relationship we intend to forge with our suppliers. We therefore require all suppliers of goods and services to comply with these principles and ensure compliance by their own suppliers in turn.	تدمج شركة توتال إنرجيز جميع جوانب الاستدامة في صميم استراتيجيتها ومشاريعها وعملياتها، وتسعى إلى أن تكون مصدرًا مرجعيًا فيما يتعلق بالالتزامات تجاه أهداف التنمية المستدامة (SDG). وتعد مبادئنا الأساسية للشراء، المستمدة من مدونة قواعد السلوك الخاصة بنا، عماد العلاقة طويلة الأجل التي نعتمد إقامتها مع موردينا. لذا، نطلب من جميع موردي السلع والخدمات الامتثال لهذه المبادئ وضمن امتثال مورديهم بدورهم.
Suppliers are required to comply with and to ensure their own suppliers and subcontractors comply with applicable laws, as well as principles equivalent to those set forth in the Universal Declaration of Human Rights, the fundamental Conventions of the International Labour Organization, the United Nations Guiding Principles on Business and Human Rights, United Nations Global Compact, the Voluntary Principles on Security and Human Rights, and the OECD Guidelines for Multinational Enterprises. Effective policies and procedures must be implemented, in particular with respect to the principles set out below. We also expect our suppliers to continuously improve their performance on these subjects.	يتعين على الموردين الامتثال لجميع القوانين المعمول بها، وكذلك المبادئ المعادلة لتلك المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات والتأكد من امتثال مورديهم ومقاوليهم من الباطن. ويلزم تنفيذ سياسات وإجراءات فعالة، ولاسيما فيما يخص المبادئ المبينة أدناه. ونتوقع أيضًا من موردينا تحسين أدائهم باستمرار في هذه الموضوعات.
Principle 1: Respect human rights at work	المبدأ رقم (1): احترام حقوق الإنسان في العمل
Ensure that working conditions and remuneration of workers preserve human dignity and are consistent with the principles defined by the Universal Declaration of Human Rights and by the fundamental Conventions of the International Labor Organization.	التأكد من أن ظروف العمل وأجور العمال تحافظ على كرامة الإنسان وتتسق مع المبادئ المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.
Prohibition and prevention of child labor	حظر ومنع عمل الأطفال
☐ Prohibit employment of workers under the age of 18 for hazardous and night work and prohibit employment of workers under the age of 15, except where local law provides for greater protection for the child.	☐ حظر تشغيل العمال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في الأعمال الخطرة والليلية وحظر تشغيل العمال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا، إلا في الحالات التي ينص فيها القانون المحلي على حماية أكبر للطفل.
Prohibition and prevention of forced labor	حظر ومنع العمل الجبري
☐ Ensure that no worker is coerced to work against her/his will through the use of violence, intimidation, financial coercion or threat of penalty or sanction.	☐ ضمان عدم إكراه أي عامل على العمل ضد إرادته من خلال استخدام العنف أو التهيب أو الإكراه المالي أو التهديد بتوقيع أي عقوبة أو جزاء.
☐ Prohibit confiscation of workers' identity documents, provided that where local law requires such document to be retained,	☐ حظر مصادرة وثائق هوية العمال، شريطة أن يكون لدى العمال إمكانية الوصول الفوري والتلقائي إلى

workers must have immediate and automatic access to such documents.	هذه الوثائق في الحالات التي يشترط فيها القانون المحلي الاحتفاظ بهذه الوثائق.
☐ Ensure that no recruitment fees are charged to the worker.	☐ التأكد من عدم فرض رسوم توظيف على العامل.
Working conditions, remuneration and compensation	ظروف العمل والأجور والتعويضات
☐ Establish an employment contract.	☐ عقد العمل
☐ Provide a living wage and ensure compliance with a maximum number of working hours, adequate rest time and parental leave.	☐ توفير أجر معيشي وضمان الامتثال لأقصى عدد من ساعات العمل ووقت الراحة الكافي والإجازة الوالدية.
☐ Document compliance with such requirements.	☐ توثيق الامتثال لهذه المتطلبات.
Health and Safety at work	الصحة والسلامة في العمل
☐ Provide a healthy and safe workplace where workers are protected from accidents, injuries, and work-caused illness.	☐ توفير مكان عمل صحي وآمن يتم فيه حماية العمال من الحوادث والإصابات والأمراض الناجمة عن العمل.
☐ When accommodation is provided by the employer, ensure that it is safe, clean and adequate as a living space.	☐ عند توفير الإقامة من جانب صاحب العمل، يلزم التأكد من أنها آمنة ونظيفة وكافية باعتبارها مساحة معيشية.
Prohibition and prevention of discrimination and harassment at the workplace	حظر ومنع التمييز والتحرش في مكان العمل
☐ Prohibit harassment and practices resulting in discriminatory treatment of workers with particular attention to recruitment, compensation, benefits, or termination.	☐ حظر المضايقات والممارسات التي تؤدي إلى المعاملة التمييزية للعمال مع إيلاء اهتمام خاص للتوظيف أو التعويض أو الاستحقاقات أو إنهاء الخدمة.
Freedom of speech, association and collective bargaining, freedom of thought, conscience, and religion	حرية التعبير وتكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية وحرية الفكر والوعي والدين
☐ Allow workers to choose whether to be member of a collective bargaining organization. In countries where such right is restricted, ensure employees have the right to participate in a dialogue about their collective work situation.	☐ السماح للعمال بالاختيار ما بين أن يكونوا أعضاء في منظمة مفاوضة جماعية. في الدول التي يتم فيها تقييد هذا الحق، ينبغي التأكد من أن الموظفين لديهم الحق في المشاركة في حوار حول وضع عملهم الجماعي.
Grievances and Concerns	التظلمات والشكاوى والمخاوف وبواعث القلق
☐ Ensure workers can express grievances and concerns without fear of reprisal.	☐ ينبغي التأكد من أن العمال يمكنهم التعبير عن أي مظالم وشكاوى ومخاوف وبواعث قلق تعريضهم دون خوف من الانتقام
Principle 2: Protect health, safety, and security	المبدأ رقم (2): حماية الصحة والسلامة والأمن
Put in place an appropriate health, safety and security management system:	تطبيق نظام مناسب لإدارة الصحة والسلامة والأمن:
☐ Perform risk analysis and implement appropriate means and action plans to prevent those risks.	☐ إجراء تحليل للمخاطر وتنفيذ الوسائل وخطط العمل المناسبة لمنع تلك المخاطر.
☐ Establish a system for monitoring events that occurred in these areas.	☐ إنشاء نظام لرصد الأحداث التي وقعت في هذه المناطق.
☐ Implement incident response plans and means of intervention designed to face	☐ تنفيذ خطط الاستجابة للحوادث ووسائل التدخل المصممة لمواجهة أنواع مختلفة من الأحداث التي قد يواجهها المورد.

different types of events the supplier may encounter.	
☑ Carry out a periodic review of the relevant policies and measures and institute suitable control measures.	إجراء مراجعة دورية للسياسات والتدابير ذات الصلة ووضع تدابير رقابية مناسبة.
Principle 3: Act in favor of climate	المبدأ رقم (3): العمل بما فيه الصالح للمناخ
☑ Implement an energy efficiency management system.	☑ تنفيذ نظام إدارة كفاءة الطاقة.
☑ Continuously seek to reduce greenhouses gas emissions from operations, products, and services.	☑ السعي دائمًا للحد من انبعاثات غازات الدفيئة المنبعثة من العمليات والمنتجات والخدمات.
Principle 4: Preserve the environment	المبدأ رقم (4): حافظ على البيئة
Protection of the environment	4-18 حماية البيئة
☑ Limit the impact of industrial activities on the environment, including possible impacts on air quality, water resources and soils.	☑ الحد من تأثير الأنشطة الصناعية على البيئة، بما في ذلك الآثار المحتملة على جودة الهواء وموارد المياه والتربة.
☑ Implement a systematic approach to define measurable environmental objectives, achieve them, and demonstrate that they have been achieved.	☑ تنفيذ نهج منظم لتحديد الأهداف البيئية القابلة للقياس، وتحقيقها، وإثبات أنها قد تحققت.
☑ Implement an appropriate environment risk management system based on the Avoid-Reduce-Compensate mitigation hierarchy in order to identify and control the environmental impact of activities, products or services.	☑ تنفيذ نظام مناسب لإدارة المخاطر البيئية يعتمد على التسلسل الهرمي للحد من الأخطار والمتمثل في (تفادي المخاطر والتقليل من حدتها والتعويض عنها) من أجل تحديد التأثير البيئي للأنشطة أو المنتجات أو الخدمات والتحكم فيه.
☑ More generally, undertake the improvements needed for protecting the environment.	☑ بشكل عام، إجراء التحسينات اللازمة لحماية البيئة.
Promotion of circular economy and responsible use of natural resources	☑ تعزيز الاقتصاد الدائري والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية
☑ Ensure that natural resources (water, soil, forests...) are used efficiently.	☑ ضمان استخدام الموارد الطبيعية (المياه والتربة والغابات...) بكفاءة.
☑ Continuously seek to minimize waste production.	☑ السعي دائمًا للحد من إنتاج النفايات.
☑ Apply the "reduce, reuse, recycle, valorize" principles.	☑ تطبيق مبادئ "التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير والتممين".
Protection of biodiversity	حماية التنوع البيولوجي
☑ Ensure that no production site possibly having detrimental impact on the environment is located in natural protected areas listed as categories I to IV by the International Union for Conservation of Nature, in wetlands designated under the Ramsar International Convention or in sites inscribed on the inventory of the World Heritage Natural Sites of UNESCO.	☑ ضمان عدم وجود أي موقع إنتاج يحتمل أن يكون له تأثير ضار على البيئة في المناطق المحمية الطبيعية المدرجة في الفئات من الأولى إلى الرابعة من جانب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، أو في الأراضي الرطبة المحددة بموجب اتفاقية رامسار الدولية أو في المواقع المدرجة في قائمة مواقع التراث العالمي الطبيعية لليونسكو.
☑ Continuously seek to minimize biodiversity impact of operations, products and services applying the Avoid-Reduce-Compensate mitigation hierarchy.	☑ السعي دائمًا للحد من تأثير التنوع البيولوجي للعمليات والمنتجات والخدمات التي تطبق التسلسل الهرمي للحد من الأخطار والمتمثل في مبادئ (تفادي المخاطر والتقليل من حدتها والتعويض عنها).

Principle 5: Prevent corruption, conflict of interests, and fight against fraud	المبدأ رقم (5): منع الفساد وتضارب المصالح ومكافحة الاحتيايل
☐ Prevent and ban any form of corruption: active or passive, private or public, direct or indirect.	☐ منع وحظر أي شكل من أشكال الفساد: سواءً الإيجابي أو السلبي، في القطاع الخاص أو العام، المباشر أو غير المباشر.
☐ Fight against fraud.	☐ مكافحة الاحتيايل.
☐ Avoid conflicts of interest, in particular, when personal interests may influence professional interests.	☐ تجنب تضارب المصالح، خاصة عندما تؤثر المصالح الشخصية على المصالح المهنية.
Principle 6: Respect competition law	المبدأ رقم (6): احترام قانون المنافسة
☐ Comply with the applicable competition law.	☐ الامتثال لقانون المنافسة المعمول به.
Principle 7: Promote economic and social development	المبدأ رقم (7): تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية
☐ Create a climate of trust with stakeholders, engaging in a dialogue with local communities.	☐ خلق جو من الثقة مع أصحاب المصلحة، وإجراء حوار مع المجتمعات المحلية.
☐ Promote local sustainable development initiatives.	☐ تعزيز مبادرات التنمية المستدامة المحلية.
☐ Give local companies the opportunity to develop their business.	☐ منح الشركات المحلية الفرصة لتطوير أعمالهم.
Compliance with these laws and principles may be audited.	ويمكن مراجعة الامتثال لهذه القوانين والمبادئ.
Suppliers are required to cooperate with the audit process.	يتعين على الموردين التعاون في عملية المراجعة.
SCHEDULE 3.7 – HYGIENE, SAFETY, AND THE ENVIRONMENT POLICY	الملحق 3.7 – سياسة النظافة والسلامة والبيئة
1 Definitions	1 التعريفات
Commencement Date means the date when Supplier is requested to be ready to perform its obligations under the Contract.	تاريخ البدء: يُقصد به التاريخ الذي يتعين فيه على المورد أن يكون مستعداً لأداء التزاماته بموجب العقد.
Environment: soil, subsoil, water, air, species and their habitats and interactions.	البيئة: يُقصد بهذا اللفظ التربة وباطن الأرض والماء والهواء وفصائل الحيوانات وموائلها وتفاعلاتها.
HSE: hygiene, safety and the environment.	الصحة والسلامة والبيئة: يُقصد بهذا اللفظ النظافة والسلامة والبيئة.
HSE Event : an HSE Incident, a Near-Miss or an abnormal situation or action including those that deviate from a standard, specification, procedure or rule.	حدث الصحة والسلامة والبيئة: يُقصد بهذا اللفظ حدث الصحة والسلامة والبيئة أو حادث وشيك الوقوع أو موقف أو إجراء غير طبيعي، بما في ذلك تلك التي تنحرف عن معيار أو مواصفات أو إجراء أو قاعدة.
HSE Incident : any sudden event on a given date which causes injury, illness or death, damage to assets or property, loss of production, or harm to the Environment or to Customer or any of its Affiliates' corporate image.	حدث الصحة والسلامة والبيئة: يُقصد بهذا اللفظ أي حدث مباغت في تاريخ معين يتسبب في إصابة أو مرض أو وفاة أو تلف الأصول أو الممتلكات أو فقدان الإنتاج أو الإضرار بالبيئة أو بالعميل أو أي من الشركات التابعة له.
HSE Management System means one of the components of the global management system of a Party contributing to the management of the HSE risks involved in any of its activity related to the Contract or the performance of its obligations under the Contract. It includes the organizational structure, the planning	نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة: يُقصد بهذا اللفظ أحد مكونات نظام الإدارة العالمي لطرف يساهم في إدارة مخاطر الصحة والسلامة والبيئة التي ينطوي عليها أي من أنشطته المتعلقة بالعقد أو أداء التزاماته بموجب العقد. ويشمل الهيكل التنظيمي وأنشطة التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد (أي الممتلكات والمعدات والموظفين) اللازمة

activities, the responsibilities, practices, procedures, processes and resources (i.e. property and equipment and Personnel) for establishing, implementing, reviewing and maintaining the HSE policy and continuously improving the HSE performances.	إنشاء سياسة الصحة والسلامة والبيئة وتنفيذها ومراجعتها والحفاظ عليها والتحسين المستمر لأداء الصحة والسلامة والبيئة.
Near-Miss : any event not constituting an HSE Incident but which, in slightly different circumstances, might have generated identical consequences to those of an HSE Incident.	الحوادث وشيكة الوقوع: يُقصد بهذا اللفظ أي حدث لا يشكل حادثاً للصحة والسلامة والبيئة ولكن قد يكون له، في ظروف مختلفة قليلاً، عواقب مماثلة لتلك الناجمة عن حادث الصحة والسلامة والبيئة.
Resources means tools, devices or machinery necessary to perform Supplier's obligations under the Contract.	الموارد: يُقصد بهذا اللفظ الأدوات أو الأجهزة أو الآلات اللازمة لأداء التزامات المورد بموجب العقد.
2 General	2 أحكام عامة:
2.1 Customer places and requires Supplier to place the highest importance and priority on HSE matters at all levels of its organization during the performance of the Contract.	2.1 يولي العميل ويتطلب من المورد أن يولي أهمية وأولوية قصوى للمسائل المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة على جميع مستويات مؤسسته أثناء تنفيذ العقد.
2.2 In performing its obligations under the Contract, Supplier shall at its own cost, and shall cause its Subcontractors to, take all the appropriate precautions and measures to (i) safeguard the health of the people that may be affected by the performance of the Contract, (ii) ensure high safety levels in performing the Contract, (iii) avoid or mitigate negative impacts on the environment and (iv) protect Customer's property, equipment and personnel at the Site.	2.2 عند أداء المورد لالتزاماته بموجب العقد، يتعين عليه أن يتخذ على نفقته الخاصة، وأن يوعز مقاوليه من الباطن بأن يخذوا جميع الاحتياطات والتدابير المناسبة من أجل (1) حماية صحة الأشخاص الذين قد يتأثرون بأداء العقد، (2) ضمان مستويات سلامة عالية في تنفيذ العقد، (3) تفادي الآثار السلبية على البيئة أو التخفيف من حدتها و (4) حماية ممتلكات العميل ومعداته وموظفيه في الموقع.
3 HSE Compliance	3 الامتثال للصحة والسلامة والبيئة
3.1 In performing its obligations under the Contract, Supplier shall comply, and shall cause its Subcontractors to comply, with:	3.1 عند أداء المورد لالتزاماته بموجب العقد، يتعين عليه الامتثال لما يلي، وإيعاز مقاوليه من الباطن بالامتثال لها:
(a) All Applicable Laws relating to HSE matters;	(أ) جميع القوانين المعمول بها المتعلقة بمسائل الصحة والسلامة والبيئة.
(b) The HSE standards that would be expected in accordance with Good Industry Practice;	(ب) معايير الصحة والسلامة والبيئة المتوقعة وفقاً للممارسات الصناعية الجيدة.
(c) Customer's Golden Rules for safety at work;	(ج) قواعد العميل الذهبية للسلامة في العمل.
(d) The rules, regulations and operating procedures prevailing on the Site with respect to HSE matters and Site access conditions;	(د) القواعد واللوائح وإجراءات التشغيل السائدة على الموقع فيما يخص مسائل الصحة والسلامة والبيئة وشروط الوصول إلى الموقع.
(e) Any process and procedures relating to simultaneous operations and work permits on the Site;	(هـ) أي عملية وإجراءات تتعلق بالعمليات وتصاريح العمل المترامنة على الموقع.
(f) HSE plans, work authorizations and other associated permits (including hot work permit, confined space entry permit, digging permit);	(و) خطط الصحة والسلامة والبيئة وتصاريح العمل وغيرها من التصاريح ذات الصلة (بما في ذلك تصريح العمل المرتبط بدرجات الحرارة المرتفعة وتصريح دخول الأماكن الضيقة وتصريح الحفر).

(g) Any specific requirements set out in this Schedule "Hygiene, Safety and the Environment".	(ز) أي متطلبات محددة منصوص عليها في هذا الملحق "النظافة والسلامة والبيئة".
3.2 Supplier shall take into account any additional opportunities to reduce risks in terms of HSE.	3.2 يتعين على المورد أن يأخذ في الحسبان أي فرص إضافية للحد من المخاطر من حيث الصحة والسلامة والبيئة.
4 Supplier's Corporate HSE Policy and HSE Management System	4 سياسة الصحة والسلامة والبيئة ونظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة المعمول بهما لدى المورد
4.1 Supplier shall maintain and implement a corporate HSE policy consistent with Good Industry Practice in HSE matters and with Customer's HSE policy.	4.1 يتعين على المورد الحفاظ على سياسة الصحة والسلامة والبيئة الخاصة بالشركة وتنفيذها بما يتفق مع ممارسات الصناعة الجيدة في مسائل الصحة والسلامة والبيئة ومع سياسة الصحة والسلامة والبيئة الخاصة بالعميل.
4.2 Supplier shall maintain and implement a HSE Management System consistent with its Corporate HSE Policy and with Customer's HSE management system, including all relevant procedures to ensure:	4.2 يتعين على المورد الحفاظ على نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة وتنفيذه بما يتفق مع سياسة الصحة والسلامة والبيئة المؤسسية الخاصة به ومع نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة الخاص بالعميل، بما في ذلك جميع الإجراءات ذات الصلة لضمان ما يلي:
(a) prevention and mitigation of HSE risks;	(أ) الوقاية من مخاطر الصحة والسلامة والبيئة والتخفيف من حدتها.
(b) compliance with the provisions of Article 3 of this Schedule;	(ب) الامتثال لأحكام المادة 3 الواردة بهذا الملحق.
(c) monitoring, and reporting to Customer, of the implementation of the requirements of this Schedule "Hygiene, Safety and the Environment", and monitoring progress against HSE objectives pre-established by Supplier;	(ج) رصد تنفيذ متطلبات هذا الجدول "النظافة والسلامة والبيئة" وإبلاغ العميل بها، ورصد التقدم المحرز مقابل أهداف الصحة والسلامة والبيئة المحددة مسبقاً من جانب المورد.
(d) the qualification and the ability of Supplier's Personnel to carry out the required tasks and the correct maintenance and adapted Ness of processes, tools, materials and the equipment to the HSE risks associated with the performance of the Contract.	(د) تأهيل موظفي المورد ومدى قدرتهم على تنفيذ المهام المطلوبة والصيانة الصحيحة وتكليف العمليات والأدوات والمواد والمعدات مع مخاطر الصحة والسلامة والبيئة المرتبطة بأداء العقد.
4.3 Supplier shall give evidence of its Corporate HSE Policy and HSE Management System and their implementation upon request of Customer. Where the HSE Management System has been certified, information to be provided with respect to such certification shall include level and duration of certification. Any modification relating to such certification shall be communicated without delay to Customer.	4.3 يتعين على المورد تقديم دليل على سياسة الصحة والسلامة والبيئة والمؤسسية ونظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة وتنفيذها بناءً على طلب العميل. وفي حالة اعتماد نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة، لا بد أن تتضمن المعلومات التي ستقدم فيما يخص هذه الشهادة مستوى ومدة الشهادة. ويلزم إبلاغ العميل بأي تعديل يتعلق بهذه الشهادة دون تأخير.
4.4 Data on Supplier's HSE performance at the Site may be used freely by Customer for regular internal and/or external reporting or publication.	4.4 يجوز للعميل استخدام البيانات المتعلقة بأداء المورد في مجال الصحة والسلامة والبيئة في الموقع بحرية لإعداد التقارير أو النشر الداخلي و/أو الخارجي المنتظم.
5 HSE Plan	5 خطة الصحة والسلامة والبيئة
5.1 Before the Commencement Date, Supplier shall:	5.1 قبل تاريخ البدء، يتعين على المورد:
(a) perform a Site visit and survey to assess the HSE conditions;	(أ) إجراء زيارة ومسح للموقع لتقييم شروط الصحة والسلامة والبيئة.

<p>(b) perform a HSE risk analysis, using adequate analysis methods, and covering all HSE risks likely to result from the performance of the Contract. Such HSE risk analysis shall fully take into account any information made available by Customer concerning local specificities impacting HSE;</p>	<p>(ب) إجراء تحليل لمخاطر الصحة والسلامة والبيئة، باستخدام طرق التحليل المناسبة، وتغطية جميع مخاطر الصحة والسلامة والبيئة التي يحتمل أن تنجم عن أداء العقد. ولا بد أن يراعي تحليل مخاطر الصحة والسلامة والبيئة هذا تمامًا أي معلومات يقدمها العميل فيما يتعلق بالخصائص المحلية التي تؤثر على الصحة والسلامة والبيئة.</p>
<p>(c) on the basis of the above, establish a HSE Plan consistent with the provisions of this Schedule, and setting out the HSE requirements (namely all the appropriate precautions and measures to prevent and mitigate HSE risks) relevant to the specificities of the Contract, taking into account all Supplier's procedures necessary for the proper performance of the Contract.</p>	<p>(ج) على أساس ما سبق، يلزم وضع خطة للصحة والسلامة والبيئة تتفق مع أحكام هذا الملحق، وتحديد متطلبات الصحة والسلامة والبيئة ذات الصلة بخصائص العقد (أي جميع الاحتياطات والتدابير المناسبة للحيلولة دون وقوع مخاطر الصحة والسلامة والبيئة والتخفيف من حدتها) مع مراعاة جميع إجراءات المورد اللازمة للأداء السليم للعقد.</p>
<p>5.2 The HSE Plan shall be drawn up and communicated to Customer before the Commencement Date.</p>	<p>5.2 يلزم إعداد خطة الصحة والسلامة والبيئة وإبلاغها إلى العميل قبل تاريخ البدء.</p>
<p>5.3 Any modification to the HSE Plan during the course of the Contract shall be communicated to Customer before starting the concerned work.</p>	<p>5.3 يلزم إبلاغ العميل بأي تعديل على خطة الصحة والسلامة والبيئة أثناء سيران العقد قبل بدء العمل المعني.</p>
<p>5.4 Supplier shall be responsible for performing its obligations under the Contract in compliance with the HSE Plan.</p>	<p>5.4 يكون المورد مسؤولاً عن أداء التزاماته بموجب العقد وفقاً لخطة الصحة والسلامة والبيئة.</p>
<p>6 Supplier HSE Organization</p>	<p>6 تدابير الصحة والسلامة والبيئة لدى المورد</p>
<p>6.1 Supplier shall give evidence to Customer upon its request that it has an organization and all the necessary resources to adequately implement Supplier HSE Plan.</p>	<p>6.1 يتعين على المورد تقديم دليل للعميل بناءً على طلبه بأن لديه تدابير وجميع الموارد اللازمة لتنفيذ خطة الصحة والسلامة والبيئة للمورد بشكل مناسب.</p>
<p>6.2 Supplier shall ensure that Supplier's Personnel are aware of and committed to its Corporate HSE Policy, its HSE Management System, the HSE Plan and the task risk assessments required under Article 7 of this Schedule.</p>	<p>6.2 يتعين على المورد التأكد من أن موظفي المورد على دراية بسياسة الصحة والسلامة والبيئة للشركة ونظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة وخطة الصحة والسلامة والبيئة وتقييمات مخاطر المهام التي تقتضيها المادة 7 من هذا الملحق وأنهم ملتزمون جميعاً بها.</p>
<p>6.3 Supplier shall appoint a HSE representative responsible for (i) supervising and monitoring the implementation of Supplier HSE Plan and the HSE rules in force at the Site and (ii) communicating with Customer. Supplier shall inform Customer of the contact details of such HSE representative.</p>	<p>6.3 يتعين على المورد تعيين ممثل للصحة والسلامة والبيئة مسؤول عن (1) الإشراف على تنفيذ خطة الصحة والسلامة والبيئة للمورد وقواعد الصحة والسلامة والبيئة المعمول بها في الموقع ورصدها و(2) التواصل مع العميل. ويتعين على المورد إبلاغ العميل بتفاصيل الاتصال بممثل الصحة والسلامة والبيئة هذا.</p>
<p>6.4 Supplier shall be responsible for ensuring at its own cost the safety of all personnel involved in the performance of the Contract. This shall include, inter alia, the providing of appropriate personal protective equipment.</p>	<p>6.4 يكون المورد مسؤولاً عن ضمان سلامة جميع الموظفين المشاركين في تنفيذ العقد على نفقته الخاصة. ويشمل ذلك أموراً من بينها توفير معدات الوقاية الشخصية المناسبة.</p>

6.5 Supplier shall demonstrate to Customer upon its request evidence of a safety information handover system for shifts and crew change and shall be responsible for its implementation.	6.5 يتعين على المورد أن يقدم للعميل، بناءً على طلبه، دليلاً على نظام تسليم معلومات السلامة الخاص بالدوريات وتغيير الطاقم، على أن يكون مسؤولاً عن تنفيذه.
6.6 Supplier shall set up a medical fitness control policy and shall be responsible for its implementation. Supplier shall, and shall cause its Subcontractors to, perform all relevant and timely assessments to ensure that Supplier's Personnel involved in the performance of its obligations under the Contract are medically fit for the job they are assigned to.	6.6 يتعين على المورد وضع سياسة للسيطرة على اللياقة الطبية، على أن يكون مسؤولاً عن تنفيذها. ويتعين على المورد أن يجري جميع التقييمات الآتية وذات الصلة وأن يوعز مقاو له من الباطن بإجرائها وذلك بما يضمن أن موظفي المورد المشاركين له في أداء التزاماته بموجب العقد لائقون طبيًا للوظيفة التي أسندت إليهم.
6.7 The medical fitness files of Supplier's Personnel must be available for presentation at all times to all competent authorities in the course of the performance of the Contract.	6.7 لا بد أن تكون ملفات اللياقة الطبية الخاصة بموظفي المورد متاحة في جميع الأوقات لأن تُعرض على جميع السلطات المختصة أثناء تنفيذ العقد.
6.8 The language used in managing all HSE issues shall be appropriate to ensure proper communication among Supplier's Personnel and with Customer's personnel.	6.8 يجب أن تكون اللغة المستخدمة في إدارة جميع قضايا الصحة والسلامة والبيئة مناسبة لضمان التواصل المناسب بين موظفي المورد ومع موظفي العميل.
7 Work permit process	7 إجراءات تصريح العمل
7.1 Supplier undertakes to comply with the work permit process applicable on the Site.	7.1 يتعهد المورد بالامتثال لإجراءات تصريح العمل المعمول بها على الموقع.
7.2 Within this framework, Supplier shall in particular:	7.2 في هذا الإطار، يتعين على المورد تحديدًا القيام بما يلي:
(a) Provide Supplier's Personnel with initial training on the work permit process and keep their skills maintained over time;	(أ) تزويد موظفي المورد بالتدريب الأولي على إجراءات تصاريح العمل والحفاظ على مهاراتهم مع مرور الوقت.
(b) Ensure that the hazards related to the tasks have been formally identified, and that the associated risks have been analyzed and assessed;	(ب) التأكد من أن المخاطر المتعلقة بالمهام قد تم تحديدها رسميًا، وأن المخاطر المرتبطة بها قد تم تحليلها وتقييمها.
(c) Not start performing any of its obligations under the Contract without holding a duly validated work permit wherever such permit is required;	(ج) عدم البدء في أداء أي من التزاماته بموجب العقد إلا بعد الحصول على تصريح عمل معتمد أصولًا حيثما يكون هذا التصريح مطلوبًا.
(d) Promptly stop the intervention and inform Customer in the event of discrepancy between the conditions set out in the work permit and the actual conditions of the intervention.	(د) التوقف الفوري عن التدخل وإبلاغ العميل في حالة وجود تعارض بين الشروط المنصوص عليها في تصريح العمل والظروف الفعلية للتدخل.
8 Communication with Customer	8 التواصل مع العملاء
8.1 Supplier shall set up and implement a HSE monitoring and reporting system for Customer's benefit. Such system shall, inter alia, allow the reporting to Customer of any HSE Event as provided at Article 14 of this Schedule and of any risk likely to modify the HSE risk analysis provided at Article 5 of this Schedule.	8.1 يتعين على المورد إعداد وتنفيذ نظام لرصد الصحة والسلامة والبيئة والإبلاغ بها لصالح العميل، على أن يسمح هذا النظام بأمر من بينها إبلاغ العميل بأي حدث يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة على النحو المنصوص عليه في المادة 14 من هذا الملحق وأي مخاطر يُحتمل أن تعدل تحليل مخاطر الصحة والسلامة والبيئة المنصوص عليه في المادة 5 من هذا الملحق.

8.2 Where relevant, prior to the commencement of performance of the obligations under the Contract, Customer and Supplier shall cooperate in implementing HSE measures with the aim of preventing HSE risks related to simultaneous operations.	8.2 عند الاقتضاء، قبل بدء أداء الالتزامات بموجب العقد، يتعين على العميل والمورد التعاون في تنفيذ تدابير الصحة والسلامة والبيئة بهدف منع مخاطر الصحة والسلامة والبيئة المتعلقة بالعمليات المتزامنة.
8.3 Supplier shall actively participate in any HSE meetings organized by Customer at kick-off and/or during the course of the Contract.	8.3 يتعين على المورد المشاركة بنشاط في أي اجتماعات للصحة والسلامة والبيئة ينظمها العميل في البداية و/أو أثناء سريان العقد.
9 Hazardous substances and materials, waste	9 المواد واللوازم الخطرة والنفايات
9.1 All procedures involving the handling, storage, use or disposal of hazardous substances or materials, as defined by the Applicable Laws, for the performance of the Contract shall be addressed in the HSE Plan.	9.1 يجب معالجة جميع الإجراءات التي تنطوي على مناولة أو تخزين أو استخدام أو التخلص من المواد أو اللوازم الخطرة، على النحو المحدد في القوانين المعمول بها، لأداء العقد في خطة الصحة والسلامة والبيئة.
9.2 Supplier shall also take into account any list of hazardous substances and materials present on the Site, made available by Customer, as well as any assessment of the related HSE risks.	9.2 يتعين على المورد أيضًا مراعاة أي قائمة بالمواد واللوازم الخطرة الموجودة على الموقع، والتي يوفرها العميل، بالإضافة إلى أي تقييم لمخاطر الصحة والسلامة والبيئة ذات الصلة.
9.3 Customer reserves the right to deny Supplier the right to use certain hazardous substances or materials at the Site.	9.3 يحتفظ العميل بالحق في حرمان المورد من الحق في استخدام مواد أو لوازم خطرة معينة في الموقع.
9.4 Supplier shall ensure that the safety data sheets and any other hazard information corresponding to any hazardous substances and materials used in the performance of the Contract shall be at all times available at Site to Customer.	9.4 يتعين على المورد التأكد من أن أوراق بيانات السلامة وأي معلومات خطرة أخرى تتوافق مع أي مواد ولوازم خطرة تستخدم في أداء العقد متاحة للعميل في جميع الأوقات في الموقع.
9.5 Supplier shall set up an efficient waste management system complying with the Applicable Laws and with any specifications provided by Customer.	9.5 يتعين على المورد إنشاء نظام فعال لإدارة النفايات يتوافق مع القوانين المعمول بها ومع أي مواصفات يقدمها العميل.
10 Environment	10 البيئة
10.1 Supplier shall identify and evaluate all potential impacts on the Environment related to the performance of the Contract and shall implement all appropriate measures to prevent and/or mitigate these impacts. These measures shall be included in the HSE Plan.	10.1 يتعين على المورد تحديد وتقييم جميع الآثار المحتملة على البيئة المتعلقة بأداء العقد وتنفيذ جميع التدابير المناسبة للحيلولة دون وقوع هذه الآثار و/أو التخفيف من حدتها. ويلزم تضمين هذه التدابير في خطة الصحة والسلامة والبيئة.
11 Subcontractors	11 المقاولون من الباطن
11.1 Supplier shall select its Subcontractors through an appropriate HSE qualification process having due regard to their HSE performance, their ability to implement an HSE policy consistent with Supplier's Corporate HSE Policy.	11.1 يتعين على المورد اختيار مقاوليه من الباطن من خلال إجراءات تأهيل مناسبة للصحة والسلامة والبيئة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأدائهم في مجال الصحة والسلامة والبيئة، وقدرتهم على تنفيذ سياسة الصحة والسلامة والبيئة بما يتفق مع سياسة الصحة والسلامة والبيئة المؤسسية للمورد.
11.2 Supplier shall cause its Subcontractors to maintain and implement a HSE management system that is compatible with that of Supplier.	11.2 يتعين على المورد أن يوعز مقاوليه من الباطن بصيانة وتنفيذ نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة المتوافق مع نظام المورد.

11.3 Supplier shall ensure that its Subcontractors are capable of complying with requirements identical to those set out in this Schedule.	11.3 يتعين على المورد التأكد من أن مقاوليه من الباطن قادرين على استيفاء أي متطلبات مماثلة لتلك المنصوص عليها في هذا الملحق.
11.4 Supplier shall set up and implement a system allowing it to monitor the HSE performance of its Subcontractors as well as their compliance with requirements identical to those set out by the provisions of this Schedule.	11.4 يتعين على المورد إعداد وتنفيذ نظام يسمح له برصد أداء الصحة والسلامة والبيئة لمقاوليه من الباطن وكذلك استيفائهم لأي متطلبات مماثلة لتلك المنصوص عليها في أحكام هذا الملحق.
11.5 Supplier shall ensure that the HSE roles and responsibilities between Supplier and the Subcontractors are clearly defined.	11.5 يتعين على المورد التأكد من أن الأدوار والمسؤوليات في مجال الصحة والسلامة والبيئة بين المورد والمقاولين من الباطن محددة بوضوح.
12 Competency and Training	12 الكفاءة والتدريب
12.1 Supplier shall inform Customer of the presence of any new Personnel, namely Personnel having less than six (6) months experience in the relevant type of activities or less than six (6) months presence on the Site and shall provide such new Personnel with an appropriate HSE support plan.	12.1 يتعين على المورد إبلاغ العميل بوجود أي موظفين جدد، أي الموظفين ممن لديهم خبرة أقل من ستة (6) أشهر في نوع الأنشطة ذات الصلة أو أقل من ستة (6) أشهر من التواجد في الموقع وعليه أن يزود هؤلاء الموظفين الجدد بخطة دعم مناسبة في مجال الصحة والسلامة والبيئة.
12.2 Supplier shall ensure that the HSE awareness of Supplier's Personnel is continuously maintained and enhanced through an appropriate training plan.	12.2 يتعين على المورد التأكد من الحفاظ على وعي موظفي المورد بمجال الصحة والسلامة والبيئة وتعزيزه باستمرار من خلال خطة تدريب مناسبة.
12.3 Supplier shall ensure that Supplier's Personnel attend any HSE induction program requested by Customer.	12.3 يتعين على المورد التأكد من حضور موظفي المورد بأي برنامج تعريفي بالصحة والسلامة والبيئة يطلبه العميل.
12.4 Before the start of the Contract, Supplier shall inform Supplier's Personnel assigned to perform its obligations under the Contract of the risks and measures implemented.	12.4 يتعين على المورد قبل بدء العقد، إبلاغ موظفي المورد المكلفين بأداء التزاماتهم بموجب العقد بالمخاطر والتدابير المنفذة.
12.5 Supplier shall ensure that Supplier's Personnel hold at all times the certificates of proficiency necessary or useful to perform the obligations under the Contract.	12.5 يتعين على المورد التأكد من أن موظفي المورد يحتفظون في جميع الأوقات بشهادات الكفاءة اللازمة أو المفيدة لأداء الالتزامات بموجب العقد.
12.6 Upon request by Customer, Supplier shall demonstrate that Supplier's Personnel have been provided a HSE training relevant for the performance of the obligations under the Contract at the Site, including a test on Customer's Golden Rules for safety at work. The content of the HSE training and certificates shall be made available to Customer upon request.	12.6 يتعين على المورد، بناءً على طلب العميل، إثبات أن موظفي المورد قد حصلوا على تدريب في مجال الصحة والسلامة والبيئة ذي صلة بأداء الالتزامات بموجب العقد في الموقع، بما في ذلك اختبار القواعد الذهبية للسلامة في العمل المعمول بها لدى العميل. ويجب إتاحة محتوى التدريب والشهادات الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة للعميل عند الطلب.
13 Emergency preparedness	13 التأهب للطوارئ
13.1 Upon request by Customer, Supplier shall communicate to Customer an emergency response procedure and have due regard to any comment by Customer.	13.1 بناءً على طلب العميل، يتعين على المورد إبلاغ العميل بإجراء الاستجابة للطوارئ وإيلاء الاعتبار الواجب لأي تعليق يبديه العميل.

13.2 Supplier shall ensure that Supplier's Personnel on the Site participate in any Site emergency drill organized by Customer and in programmed safety exercises.	13.2 يتعين على المورد التأكد من أن موظفيه المتواجدين في الموقع يشاركون في أي تدريب على الإستعداد لحالات الطوارئ في الموقع ينظمه العميل وفي تمارين السلامة المبرمجة.
14 HSE Event management	14 إدارة أحداث الصحة والسلامة والبيئة
14.1 Supplier shall without delay report to Customer any HSE Event on the Site or occurring during the performance of the Contract, taking into account the actual or potential severity of the HSE Event.	14.1 يتعين على المورد إبلاغ العميل دون إبطاء أو تأخير بأي حدث بالموقع يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة أو يحدث أثناء تنفيذ العقد، مع مراعاة الخطورة الفعلية أو المحتملة لحدث الصحة والسلامة والبيئة.
14.2 Upon the occurrence of an HSE Event, Supplier shall:	14.2 عند وقوع حدث الصحة والسلامة والبيئة، يتعين على المورد القيام بما يلي:
(a) take without delay all the necessary corrective and preventive measures to mitigate the effects of the HSE Event and prevent any new HSE Event, including if necessary by initiating modification of the HSE Supplier Plan;	(أ) اتخاذ جميع التدابير التصحيحية والوقائية اللازمة دون تقاعس أو تأخير للتخفيف من حدة آثار حدث الصحة والسلامة والبيئة والحيلولة دون أي حدث جديد للصحة والسلامة والبيئة، بما في ذلك إذا لزم الأمر عن طريق الشروع في تعديل خطة موردي الصحة والسلامة والبيئة.
(b) provide Customer with all relevant information related to the HSE Event and assist Customer in the gathering of evidence and analysis of the causes of the HSE Event;	(ب) تزويد العميل بجميع المعلومات ذات الصلة بحدث الصحة والسلامة والبيئة ومساعدة العميل في جمع الأدلة وتحليل أسباب حدث الصحة والسلامة والبيئة.
(c) take full account of the findings of the analysis of the causes within its HSE Management System and the HSE Plan.	(ج) المراعاة التامة لنتائج تحليل الأسباب في نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة وخطة الصحة والسلامة والبيئة.
14.3 Any member of Supplier's Personnel who believes that a task, whether or not a part of Supplier's obligations under the Contract, is unsafe or could lead to an HSE Event, shall be entitled, with no personal repercussion, to request the suspension of such task until resolution of the concern.	14.3 يحق لأي عضو من موظفي المورد يعتقد أن المهمة، سواء كانت جزءًا من التزامات المورد بموجب العقد أم لا، غير آمنة أو يمكن أن تؤدي إلى حدث الصحة والسلامة والبيئة، دون أي تداعيات شخصية، طلب تعليق هذه المهمة حتى حل المشكلة.
14.4 Without prejudice to the provisions of Article 17 of this Schedule, Customer reserves the right to direct any emergency response measures.	14.4 دون الإخلال بأحكام المادة 17 من هذا الملحق، يحتفظ العميل بالحق في توجيه أي تدابير استجابة للطوارئ.
14.5 In case of an illness or bodily injury or search and rescue operations involving Supplier's Personnel, Customer will endeavor to provide assistance to Supplier's Personnel. Supplier shall defend, indemnify and hold harmless Customer and any of its Affiliates from any claim arising out of or in connection with Customer or any of its Affiliates providing, failing or inability to provide such assistance and/or the performance of such operations.	14.5 في حالة حدوث مرض أو إصابة جسدية أو عمليات بحث وإنقاذ تشمل موظفي المورد، يسعى العميل إلى تقديم المساعدة لموظفي المورد. يتعين على المورد الدفاع عن العميل وأي من الشركات التابعة له وتعويضهم وإبراء ذمتهم من أي مطالبة تنشأ عن أو تتعلق بالعميل أو أي من الشركات التابعة له التي تقدم أو تتقاعس أو تعجز عن تقديم هذه المساعدة و/أو أداء هذه العمليات أو الأمرين معًا.
14.6 The costs of such assistance provided by Customer to Supplier's Personnel shall be borne by Supplier.	14.6 يتحمل المورد تكاليف هذه المساعدة التي يقدمها العميل لموظفي المورد.
15 HSE Audits	15 عمليات التحقق من الصحة والسلامة والبيئة

15.1 Supplier shall include in the HSE Plan and perform periodical inspections and internal HSE audits of Supplier's Personnel and Supplier's Resource during the performance of the Contract at the Site. The observations made during these audits must be communicated to Customer and translated into a regularly reviewed action plan.	15.1 يتعين على المورد تضمين خطة الصحة والسلامة والبيئة وإجراء عمليات تفتيش دورية ومراجعات داخلية للصحة والسلامة والبيئة لموظفي المورد ومصادره أثناء أداء العقد في الموقع. يجب إرسال الملاحظات التي تم إجراؤها خلال عمليات التحقق هذه إلى العميل وتحويلها إلى خطة عمل تتم مراجعتها بصفة دورية.
15.2 Supplier shall regularly audit the performance of its HSE Management System and its implementation.	15.2 يتعين على المورد التدقيق بانتظام في أداء نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة وتنفيذه.
Audits may be conducted by Customer under Clause 12 on any HSE aspect of the performance of the obligations under the Contract.	يجوز للعميل إجراء عمليات التحقق بموجب البند 12 على أي جانب من جوانب الصحة والسلامة والبيئة لأداء الالتزامات بموجب العقد.
15.3 Supplier shall conduct regular safety observations, covering all of Supplier's Personnel involved in the performance of its obligations under the Contract. The results of its observations must be communicated to Customer.	15.3 يتعين على المورد إجراء ملاحظات سلامة منتظمة، تغطي جميع موظفي المورد المشاركين عند أدائه التزاماته بموجب العقد. ويجب إبلاغ العميل بنتائج ملاحظاته.
16 Site clean-up	16 تنظيف الموقع
16.1 Upon completing all or part of the obligations under the Contract on the Site, Supplier shall remove, at its own expense and responsibility:	16.1 عند الانتهاء من كل أو جزء من الالتزامات بموجب العقد على الموقع، يتعين على المورد أن يزيل ما يلي، على نفقته ومسؤوليته الشخصية:
(a) all Supplier's Resource;	(أ) جميع موارد المورد.
(b) temporary installations;	(ب) المنشآت المؤقتة.
(c) any wreck, debris and generally any waste; and,	(ج) أي حطام أو ركام أو أي نفايات بوجه عام.
(d) unless otherwise agreed, any surplus of materials.	(د) أي فائض من المواد ما لم يتفق على خلاف ذلك.
16.2 Supplier shall clean up and, where relevant, restore and rehabilitate the Site in compliance with this Schedule.	16.2 يتعين على المورد تنظيف الموقع وترميمه وإعادة إصلاحه، عند الاقتضاء، وفقاً لهذا الملحق.
16.3 If Supplier fails to satisfy the above requirements, Customer, following prior notification to Supplier, shall have the right to perform (or have performed) removal, clean-up, restoration and rehabilitation operations at Supplier's cost and expense, at any time.	16.3 إذا لم يفي المورد بالمتطلبات المذكورة أعلاه، يحق للعميل، بعد أن يقدم إخطاراً مسبقاً للمورد، إجراء عمليات الإزالة والتنظيف والترميم وإعادة الإصلاح على نفقة المورد، في أي وقت.
17 Consequences of non-compliance	17 عواقب عدم الامتثال
17.1 Without prejudice to any other provision of the Contract, in the event of non-compliance by Supplier with any of the provisions of this Schedule, Customer:	17.1 دونما إخلال بأي حكم آخر من أحكام العقد، في حالة عدم امتثال المورد لأي من أحكام هذا الملحق، يتعين على العميل القيام بما يلي:
(a) may promptly notify Supplier that Customer is or will take, at Supplier's expense, all appropriate measures to correct such non-compliance should Supplier fail to meet its	(أ) يجوز له تقديم إخطار فوري إلى المورد بأن العميل يتخذ جميع التدابير المناسبة أو يعترف اتخاذها، على نفقة المورد، لتدارك عدم الامتثال هذا في حالة عدم وفاء المورد بالتزاماته دون تقاعس أو تأخير أو في غضون الوقت الذي يحدده العميل.

obligations without delay or within the time set out by Customer;	
(b) reserves the right to deny access to, or the continued presence of, Supplier or any member of Supplier's Personnel on the Site;	(ب) يحتفظ بالحق في رفض الوصول إلى الموقع، أو استمرار تواجد المورد أو أي عضو من موظفي المورد فيه.
(c) may suspend the performance of any or all parts of its obligations under the Contract in accordance with the provisions of the Contract;	(ج) يجوز له وقف أداء بعض أو كل التزاماته بموجب العقد وفقاً لأحكام العقد.
(d) may terminate the Contract in accordance with the provisions of Clause 19 of the GTs.	(د) يجوز إنهاء العقد وفقاً لأحكام البند 19 من الشروط والأحكام العامة.
17.2 In the event of a fatality on the Site, Customer may suspend the performance of any or all parts of the obligations under the Contract in accordance with the Contract.	17.2 في حالة الوفاة بالموقع، يجوز للعميل وقف أداء بعض أو كل الالتزامات بموجب العقد.
SCHEDULE 3.8 – INSURANCES	الملحق 3.8 – التأمينات
Supplier is committed at all times during contract validity to the insurance in favor of TotalEnergies Insurance shall cover the total value of contract or purchase order either electronic or written including but not limited to all appendices, Purchase Orders /electronic purchase orders, addendums Implementation Agreements, annexes and any other appendices .	يلتزم المورد في جميع الأوقات أثناء سريان العقد بالتأمين لصالح شركة توتال إنرجيز، على أن يغطي التأمين القيمة الإجمالية للعقد أو أمر الشراء إما إلكترونياً أو مكتوباً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: جميع المرفقات وأوامر الشراء/أوامر الشراء الإلكترونية والإضافات واتفاقيات التنفيذ والملاحق وأي مرفقات أخرى.
The insurance indicated in purchase orders, electronic Purchase orders implementation agreements and appendices or any other form of contractual are minimum requirements and not limits of liability. They should not be construed as Customer's consent to limit Supplier's financial liability in excess of the amounts specified in this contract.	يشكل التأمين المشار إليه في أوامر الشراء، واتفاقيات تنفيذ أوامر الشراء الإلكترونية والملاحق أو أي شكل آخر من أشكال التعاقد الحد الأدنى من المتطلبات وليس حدود المسؤولية. ولا ينبغي تفسيره على أنه موافقة من جانب العميل على الحد من المسؤولية المالية للمورد بما يزيد عن المبالغ المحددة في العقد المائل.
In all cases the Insurance shall cover the following:	وفي جميع الأحوال يغطي التأمين ما يلي:
Insurance based on the total value of contract or purchase order either electronic or written including but not limited to all appendices, Purchase Orders /electronic purchase orders, annexes, addendums Implementation Agreements and any other appendices .	التأمين على أساس القيمة الإجمالية للعقد أو أمر الشراء إما إلكترونياً أو مكتوباً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: جميع المرفقات وأوامر الشراء/أوامر الشراء الإلكترونية والملاحق والإضافات واتفاقيات التنفيذ وأي مرفقات أخرى.
• Insurance against all manner of risks that might arise out of the acts or omissions of Supplier.	• التأمين ضد جميع أنواع المخاطر التي قد تنشأ عن أفعال أو إغفالات المورد.
• General and public liability / third party liability,	• التأمين على المسؤولية العامة / قبل الغير
• Products liability or Professional Liability insurance,	• تأمين المسؤولية عن المنتجات أو المسؤولية المهنية،
• Employer's legal liability / worker's compensation	• المسؤولية القانونية لصاحب العمل/تعويض العمال

<ul style="list-style-type: none"> <li>• Automobile Public Liability Insurance (whenever automobiles and automotive equipment are employed by Supplier for the performance of the Contract)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تأمين المسؤولية العامة للسيارات (كلما تم استخدام السيارات ومعدات السيارات من جانب المورد لأداء العقد)</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• Other insurance policies mandatory in the country of site</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أي وثائق تأمين أخرى إلزامية في بلد الموقع</li> </ul>